

مبادئ الاقتصاد

التحليل الكلي

دكتور

صلاح الدين فهمي محمود

استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر

عميد معهد الجزيرة العالي

للحاسب الآلي ونظم المعلومات



الاقتصاد الكلى MACRO-ECONOMICS

الاقتصاد الكلى هو ذلك الفرع من فروع النظرية الاقتصادية الذى لا يهتم بدراسة وتحليل السلوك الاقتصادى للوحدات الاقتصادية المنفردة (المستهلك ، المنشأة) بل بدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية MACRO VARIABLES أى أننا نتعرض للمتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى ككل . ففى التحليل الجزئى نجد أن تجميع منحنيات الطلب الفردية على سلعة ما يعطينا منحنى طلب السوق لهذه السلعة ، أما فى التحليل الكلى فأنا نقوم بتجميع منحنيات الطلب على جميع السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع وبذلك نحصل على ما يسمى بدالة الطلب الكلى AGGREGATE DEMAND وكذلك تجميع منحنيات العرض من السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع يعطينا دالة العرض الكلى AGGREGATE SUPPLY وكما نعرف أنه فى التحليل الجزئى تتحدد كمية وسعر التوازن لسلعة ما بتفاعل قوى العرض والطلب . فأن تفاعل قوى العرض الكلى والطلب الكلى يحددان بجانب المستوى العام للأسعار حجم العمالة اللازم لإنتاج ذلك القدر من السلع والخدمات الذى يمكن أن يستوعبه المجتمع . وإذا كان حجم الانتاج الذى يستوعبه المجتمع أقل من ذلك الحجم الذى يحقق مستوى التوظيف الكامل ، فأن الاقتصاد يبدأ فى المعاناة من مشاكل البطالة ويدخل فى مراحل الكساد . وهكذا إذا ارتفع حجم الطلب الكلى ولم يسارع المنتجون بمواجهة ذلك بزيادة انتاجهم نظراً لوصول المجتمع إلى مستوى التوظيف الكامل أو عدم مرونة الجهاز

الانتاجى ، فإن ذلك سيؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبتبدأ الاقتصاد يعانى من مشاكل التضخم . وتهتم نظرية الاقتصاد الكلى بمحاولة تفسير وعلاج تلك الظواهر الاقتصادية .

طبيعة مشاكل الاقتصاد الكلى

THE NATURE OF MACRO ECONOMIC PROBLEMS

تظهر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل على أغلب أفراد المجتمع . مثال ذلك مشاكل البطالة ومشاكل التضخم ومشاكل ميزان المدفوعات ومشاكل النمو الاقتصادى ... إلخ . فالقطاع الانتاجى مطالب باستمرار من جانب العمال برفع أجورهم لمواجهة الارتفاعات المستمرة فى تكاليف المعيشة وهذا قد يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج ومن ثم نقل عبء هذه الزيادة إلى عاتق المستهلك فى صورة إرتفاعات متتالية فى مستويات الأسعار وهذا ما يعرف بتضخم التكاليف COST PUSH INFLATION ، كما أن الارتفاعات المتتالية فى الدخل قد تكون أسرع من الزيادة فى معدلات الانتاج مما يؤدى إلى ارتفاعات متتالية فى مستويات الأسعار ، وهذا ما يعرف بتضخم الطلب DEMAND PULL INFLATION .

ويعانى أصحاب الدخل الثابتة من ظاهرة أرتفاع الأسعار مثل أصحاب المعاشات (أو المتعاقدين) أو الدائنين ، حيث تنخفض القيمة الحقيقية لقروضهم عند استرجاعها وقد يواجه القطاع الانتاجى هبوطاً فى مستوى المبيعات أو انكماشاً فى الأرباح وقد يؤدى ذلك إلى التخلّى عن خدمات العديد من الأيدى العاملة فتتفشى البطالة ويصاب النشاط الاقتصادى بهبوط ملحوظ فى أغلب قطاعاته . وهذه بعض من الأمراّن الاقتصادية التى تؤثر على الأفراد والجماعات ويصاحب وجودها كثير من

القلق النفسى نتيجة الصعوبات المادية التى يواجهها المواطنون . ومما لاشك فيه أن استمرار هذه الأزمات الاقتصادية دون علاج قد يخلق جوا سياسيا واجتماعيا غير مرغوب فيه .

ولابد لنا هنا أن نفرق بين المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد بصفة عامة وبين المشاكل التى تعانى منها الوحدات الاقتصادية المختلفة . فمثلا وجود ظاهرة ارتفاع أسعار بعض المواد التموينية لا يعنى بالضرورة وجود مشكلة التضخم وقد يرجع ذلك إلى نقص فى الحصول على بعض المنتجات الزراعية لظروف طارئة أدت إلى إرتفاع بعض الأسعار . كذلك إذا لم يوفق بعض الباحثين عن العمل فى الحصول على وظائف فى فترة زمنية معقولة فانه لا يصح تعميم هذه الظاهرة والتوصل إلى أن المجتمع يعانى من البطالة خاصة إذا أمكن ارجاعها إلى تدهور القطاع الذى يريد هؤلاء الباحثين عن العمل الالتحاق به أو انخفاض طلب المستهلكين على انتاج هذا القطاع .

ففى مثل هذه الحالات لا يصح التعميم ومن ثم يجب الحذر خاصة عند اختيار السياسات الملائمة للتخلص من هذه الظواهر .

تطور نظرية الاقتصاد الكلى

THE EVOLUTION OF MACRO ECONOMICS

لقد كان اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالتحليل الاقتصادى الجزئى . ولقد كان الاعتقاد بأن الاقتصاد الحر قادر على دفع الاقتصاد القومى نحو التوظيف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار تلقائياً بفعل قوى السوق، وعلى ذلك فقد كانت النظرة نحو مشكلة التضخم والبطالة هو أن من غير الممكن أن تكون مشكلة خطيرة لأن القوى التلقائية التى يتضمنها الاقتصاد

الممكن الاعتماد عليها لإعادة النظام الاقتصادى إلى مستوى التوظيف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار بدون تدخل .

وقد كان فى رأى الاقتصاديين الكلاسيك أن السياسة النقدية -MONETARY POLICY بواسطة البنك المركزى هى السياسة الوحيدة والمشروعة للاقتصاد الكلى ، وحتى فى هذه الحالة فقد اعتقد بعض الاقتصاديين الكلاسيك أنه لو وجدت القواعد السليمة التى تحكم سلوك الاقراض بواسطة البنوك ، فإن النقود تستطيع أن تكيف نفسها دون حاجة إلى اتخاذ قرارات تحكيمية بواسطة البنك المركزى . ولكن معظم الاقتصاديين الكلاسيك كانوا مقتنعين بأن سياسة البنك المركزى المتعمدة شىء مرغوب فيه وأن الأهداف الأساسية للبنك المركزى هى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات .

وبحلول الكساد الكبير عام 1929-1932 انهارت الكثير من آراء الاقتصاديين الكلاسيك (التقليديين) فقد ظهرت البطالة على نطاق واسع فى جميع دول العالم ومرت سنوات دون أن يكون للقوى التلقائية ولا للسياسة النقدية بواسطة البنك المركزى أى نجاح فى تخفيض مستوى البطالة. وقد كانت هناك حاجة ماسة لاعادة تكوين نظرية للاقتصاد الكلى وقد تم ذلك فعلا بواسطة كينز عندما نشر كتابه " النظرية العامة -GENERAL THEORY " ولقد كان كينز من المؤيدين للنظام الرأسمالى إلا أنه كان يرى عيبا فى ذلك النظام ، وهو أن هذا النظام لم يكن يتضمن التوازن التلقائى الذى يؤدى إلي جعل النظام قريبا من التوظيف الكامل أو يعيد النظام إلى التوظيف الكامل لو حدث وأن ابتعد عنه .

ومن أهم آراء كينز التي كانت مخالفة لأفكار الاقتصاديين الكلاسيك أنه يجب على الحكومة أن تؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال تغيير في مستوى انفاقها أو من خلال تغيير في قوانين الضرائب . وقد كان كينز مقتنعا أنه من الضروري للحكومة أن تأخذ المسئولية من خلال سياستها الاقتصادية التوازنية STABILIZATION POLICY للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل . وذكر أنه في ظل ظروف البطالة فإن السياسة النقدية تكون عديمة الأثر في التأثير على الناتج القومي أو أسعار الفائدة ، وأن السياسة المالية هي السياسة الفعالة لمحاربة البطالة .

وبالرغم من هذا القبول العام لوجهة النظر الخاصة بأن الحكومة لديها مسئولية تحقيق مستوى عال من الكفاءة الاقتصادية إلا أنه لازال هناك الكثير من الجدل والنقاش عن أوجه كثيرة في الاقتصاد الكلى . وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى حدث نحو تحسين مفاهيم الاقتصاد الكلى فلا يزال هناك الكثير من عدم التأكد على أن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية يمكن أن يكون لها آثاراً هامة على النشاط الاقتصادي .

وقد بدأت هذه النظرية بأن تكون ثورة ضد النظرية الكلاسيكية التقليدية وأنتهت بالعديد من الانتقاد والهجوم حتى أنها فى الخمسينات أصبحت بدورها تقليدية. إلا أن أجزاء رئيسية هامة من النظرية الكلاسيكية التقليدية قد حل محلها بصورة دائمة اجزاء من النظرية الكينزية ، ولكن هناك أجزاء من النظرية الكلاسيكية التقليدية التى ظهرت بعد أن أدخل عليها من التعديلات خلال السنوات الأخيرة لتصبح أساسا للهجوم على النظرية الكينزية التى توطدت أركانها . وكما سنرى فإن حجر الزاوية فى

النظرية الكلاسيكية هي نظرية كمية النقود وإلى حد كبير فإن لمباح النظرية الكينزية يرجع إلى فشل نظرية كمية النقود والهجوم على النظرية الكينزية إنما يتضمن تطويراً لنظرية كمية النقود التي سميت بنظرية كمية النقود الجديدة . ولقد خطت نظرية كمية النقود الجديدة خطوات متقدمة وذلك بفضل الاقتصادى (الأمريكى) البروفسور ميلتون فريدمان MILTON FRIEDMAN .

أهمية النظرية الاقتصادية الكلية :

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومى فى مجموعه . ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر فى مستوى الأداء الكلى للاقتصاد والتي تعمل على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الاقتصادي فى المجتمع مثل المستوى العام للأسعار ومستوى التوظيف أو البطالة ومستوى الدخل أو الانفاق القومى . ولا يقتصر اهتمام النظرية الاقتصادية الكلية على دراسة الكيفية التي يتم التوصل من خلالها إلى المستوى التوازنى للمتغيرات الاقتصادية السابق ذكرها ، بل أنها تهتم أيضاً بدراسة العوامل التي تؤدي إلى التقلبات والنمو فى هذه المتغيرات المختلفة .

ومن هنا نجد أن النظرية الاقتصادية تهتم بدراسة : (١) القوى الاقتصادية المتعددة التي تؤدي إلى التضخم . بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية تهتم بدراسة (٢) التقلبات التي يتعرض لها الانتاج والدخل والانفاق خلال فترة زمنية معينة وهذا ما يسمى " بالدورات الاقتصادية BUSINESS CYCLES " ولقد نشأ هذا الاهتمام بدراسة الدورات الاقتصادية نتيجة لما واجهته الدول الرأسمالية من تقلبات شديدة فى حجم

الانتاج ومستوى التوظيف . كما تهتم النظرية الاقتصادية الكلية أيضا بدراسة (٣) العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة المختلفة التي تطرأ على عناصر الانتاج المستخدمة سواء من الناحية الكمية أو الناحية النوعية .

1

الفصل الأول

تحليل الدخل القومي

الناتج القومي ونموذج النشاط الاقتصادي

تمهيد:

يهدف النشاط الاقتصادي الى اشباع حاجات الافراد غير المحدودة باستخدام الموارد النادرة المتاحة لهم في ظل ما هو متوافر من معرفة ومعلومات ، ويتم ذلك عن طريق النشاط الانتاجي الذي يؤدي الى ظهور الناتج القومي .

وإذا نظرنا الى أى عملية انتاجية ، فسنجد أنها العملية التي تتم بانتاج سلعة أو خدمة معينة وذلك باستخدام عوامل الانتاج .

ولو نظرنا الى اى فرد في المجتمع لوجدنا أن له وظيفتان : الأولى استهلاكية ، والثانية : انتاجية ، فالفرد يقوم بدور المستهلك في الوقت الذي يعد هو في حد ذاته عنصرا من عناصر الانتاج . فهو يشارك بجهوده في الانتاج أو يشارك بما يملكه من رأس مال أو أراضى أو ما لديه من قدرات إدارية وتنظيمية .

كيف يتكون الناتج القومي ؟

ويحصل كل عنصر من عناصر الانتاج ، والذي شارك في العملية الانتاجية ، على عائد أو مكافأة نظير أو مقابل اشتراكه في الانتاج ، فالعمل يحصل على الاجر ، والارض تحصل على ريع ، ويحصل رأس المال على الفائدة والمنظم على الارباح ، ومجموع هذه المكافآت أو العوائد تشكل دخول الأفراد. وقياسا على ذلك تتكون دخول الافراد ، وهذا يعنى من الجانب الاخر انه كلما زادت العمليات الانتاجية حجما ومستواً، كلما زادت اشتراك عوامل الانتاج ، أى كلما زادت دخولها ، ومن ثم زيادة القدرة

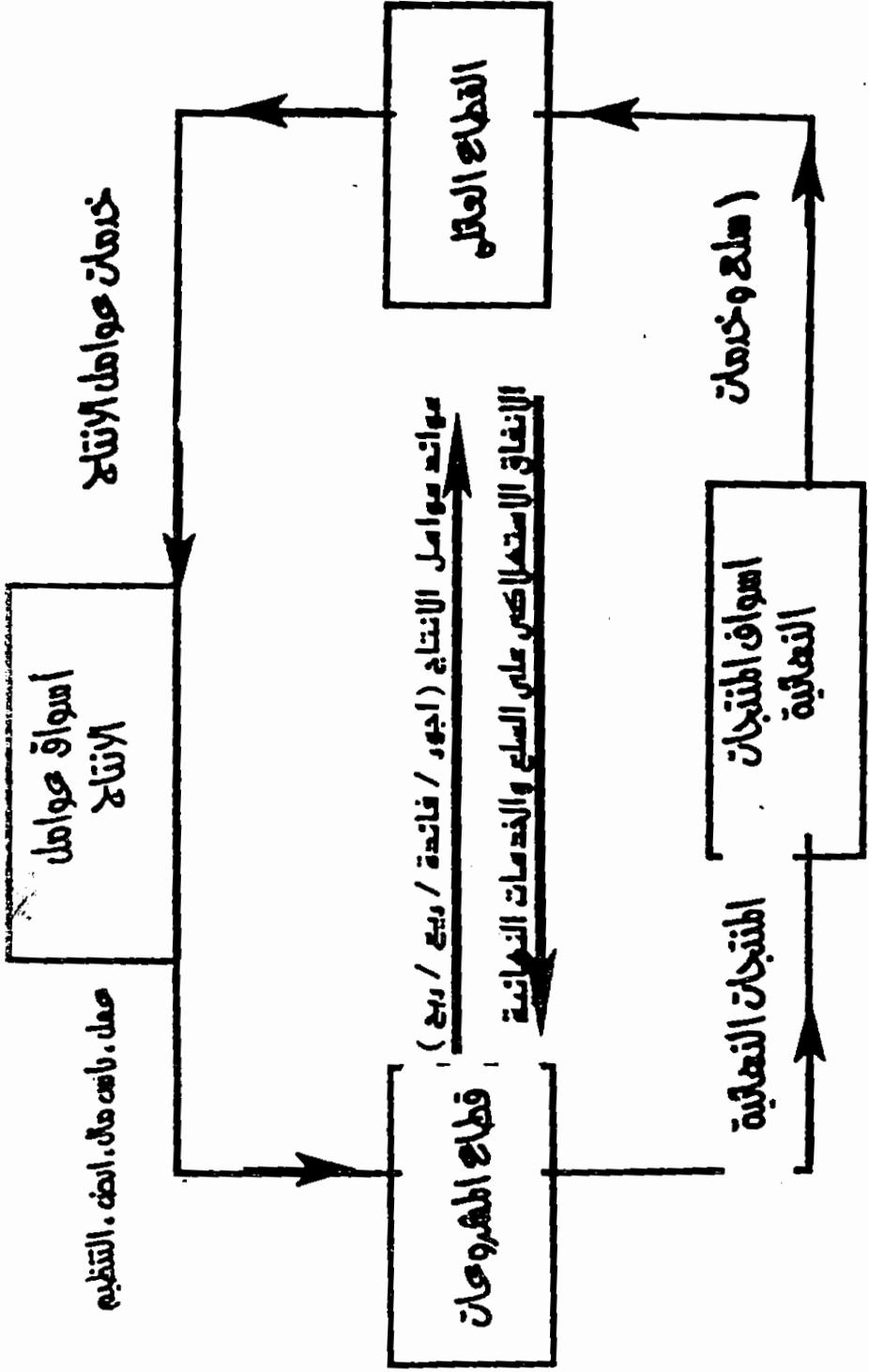
الشرائية ، أى زيادة الطلب وزيادة الطلب يتبعها زيادة العرض ، أى زيادة العمليات الانتاجية ثم زيادة الدخول وهكذا يتكون الدخل القومى .

نموذج النشاط الاقتصادى :

بداية يمكننا النظر الى الاقتصاد القومى فى صورة مبسطة ونعتبره مكونا من قطاعين فقط ، هما القطاع العائلى (الافراد) وقطاع المشروعات . تقوم المشروعات بانتاج السلع والخدمات المختلفة ويقوم المستهلكون بشراء هذه السلع والخدمات ولايدخرون شيئا من دخولهم . ولكى يتمكن المستهلكون من شراؤها لابد لهم من دخول يحصلون عليها نتيجة مساهمتهم فى العمليات الانتاجية وتقديم خدماتهم فى هذا المجال . وكما نعلم فإن عوامل الانتاج هى العمل والارض ورأس المال والتنظيم ، وفى مقابل هذه الخدمات تدفع المشروعات دخولا لأصحاب هذه العوامل ، فيحصل العامل على اجر وصاحب الارض على الربح ورأس المال على الفائدة والمنظم على الربح .

ومن الطبيعى أن ينفق الافراد الدخول التى يحصلون عليها على السلع والخدمات . والسلع والخدمات هى النتاج الطبيعى لقطاع المشروعات . اذن فهناك تدفقات دائرية للسلع والخدمات بين المشروعات والقطاع العائلى ، وخلال هذه التدفقات يتولد دخل الافراد ومن ثم الدخل القومى .

ويمكن تصوير ذلك فى الشكل التالى :



يبين هذا الشكل نموذج على جانب كبير من التبسيط للبيان الاقتصادي القومى ، ووفقا لهذا النموذج تنقسم الوحدات الاقتصادية الى وحدات استهلاكية ووحدات إنتاجية وتتفاعل هذه الوحدات فى مجموعتين من الاسواق احدهما اسواق المنتجات النهائية وثانيها اسواق عوامل الانتاج .

وتشمل الوحدات الاستهلاكية كافة أفراد القطاع العائلى التى يضمها البيان الاقتصادي القومى ، وواضح ان القطاع العائلى هو القطاع الحائز لخدمات عناصر الانتاج ، اما قطاع المشروعات الانتاجية فهو القطاع الذى يقوم بتوظيف عناصر الانتاج بغرض انتاج السلع والخدمات النهائية للقطاع العائلى .

ويشمل سوق عناصر الانتاج ، السوق الذى تباع وتشتري فيه خدمات عناصر الانتاج من عمل وارض .. الخ أما سوق المنتجات النهائية فهو السوق الذى تباع وتشتري فيه المنتجات النهائية من سلع وخدمات .

وبالنظر الى الشكل السابق يتضح وجود تباين من التدفق يمثل احداها تدفقات دائرية للسلع والخدمات ، بينما تمثل الاخرى تدفقات نقدية .

فالتدفق الداخلى للسلع والخدمات (التدفق العيني) انما يتمثل فى الخدمات العينية التى تقدمها عوامل الانتاج ، وهى خدمات العمل ورأس المال والارض والتنظيم مقابل الحصول على سلع وخدمات عينية يقوم بتقديمها قطاع المشروعات . بمعنى آخر ان هناك انتقالا لخدمات عناصر الانتاج من القطاع العائلى بصفته مالكا لهذه العوامل والخدمات الانتاجية الى قطاع المشروعات التى تستعين بتلك الخدمات فى القيام بانتاج السلع والخدمات .

اما التدفق الداخلى للنقد (التدفق النقدى) فيتمثل فى حصول عوامل الانتاج على عوائد أو مكافآت نظير اشتراكها فى العملية الانتاجية (اجور ، فائدة ، ربح ، ربح) ثم انفاق هذه الدخول التى استلموها فى الحصول على السلع والخدمات التى انتجها قطاع المشروعات . بمعنى آخر

ففي مقابل الخدمات التي يقدمها القطاع العمالي للمشروعات يتقاضون عوائد ودخول نقدية ، وهذه الدخول النقدية تستخدم في شراء السلع والخدمات التي تلعب حصيلتها الى قطاع المشروعات والقروض الواضح هنا ان القطاع العمالي ينفق كل الدخول التي يحصل عليها وبالتالي فلا توجد مدخرات في هذا النموذج المبسط ، وهكذا نجد ان التيارات من عناصر الانتاج ومن السلع والخدمات ومن النقود ترتبط ببعضها في دورة الانتاج والتوزيع .

الانتاج القومي :

يعرف الانتاج القومي بأنه مجموع ما انتج من سلع وخدمات في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة .

ويمكن قياس هنا الانتاج بوحدات القياس المناسبة كالطن أو المتر أو الكيلو جرام .. الخ ومن الواضح انه توجد لكل سلعة أو خدمة ينتجها المشروع وحدة القياس المناسبة بها، فإذا انتقلنا الى مجموع الانتاج في الاقتصاد القومي فانه من الصعب الارتكان الى هذه المقاييس ، لانه من الصعوبة بمكان جمع كفا متر من القماش مع كفا طن من الحديد ، ولذلك فلا بد من وجود مقياس عام تقاس به جميع السلع والخدمات هنا المقياس هو النقود التي تقيس المستوى العام للأسعار السائدة في السوق .

وعيب مفهوم الانتاج القومي انه لا يوضح بشكل محدد حجم اسهام المشروعات في النشاط الانتاجي للاقتصاد القومي ، أي لا يحدد مقدار ما اضافته كل مشروع للانتاج لان هناك خطر ازدواج الحساب ، بمعنى انه اذا كان احد المشروعات يقوم بانتاج الصلب ويقوم مشروع آخر بانتاج السيارات، فإنه يمكن القول بان المشروع الاول ينتج ما قيمته كفا من الصلب، وان المشروع الثاني ينتج ما قيمته كفا من السيارات . ولكن اذا اردنا ان نعرف انتاج المشروعين معا، فانه لا يكون حاصل جمع انتاج المشروعين ، والسبب في ذلك ان جزءاً من الصلب سيحسب مرتين ، مرة باعتباره إنتاجاً للمشروع الأول، ومرة باعتباره جزءاً من انتاج المشروع الثاني.

الناتج القومي ،

وامام هذه الصعوبات التي واجهت مفهوم الانتاج القومي ظهر مفهوم جديد هو " الناتج القومي الذي يعبر عن مجموع الاسهام الانتاجي للمشروعات في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة هي فترة سنة في العادة "

ومعنى هذا انه لقياس الاسهام الانتاجي لاحد المشروعات في الناتج القومي ، فإنه ينبغي الاتصاف على ما يضيفه هذا المشروع الى قيمة السلعة التي ينتجها وذلك فيما يعرف بالقيمة المضافة التي نحصل عليها بطرح قيمة الانتاج الاجمالي للمشروع من قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها المشروع من انتاج المشروعات الاخرى فيما يعرف بالاستهلاك الوسيط . وسوف نتعرض لهذه النقاط تباعا بعد ان نعرض لمفهوم الدخل القومي .

الدخل القومي :

يتضح من تدفق الدخل انه دائري ، بمعنى ان الدخل عندما يتدفق من القطاع العائلي (كمشتركي) الى قطاع المشروعات (كمتجدين) يعود مرة اخرى الى القطاع العائلي ثم الى قطاع المتجدين وهكذا في شكل دائري ومستمر ، ويوضح الشكل السابق متطابقين :

أولهما : ان قيمة الانتاج = الدخل التقدي .

وثانيهما : ان ايرادات المشروعات = الاتفاق السلمي

بمعنى أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي يساوي قيمة انتاج قطاع الاعمال ، كما ان ايرادات قطاع المشروعات تساوي اتفاق القطاع العائلي .

وعليه يتضح من التدفق الدائري للدخل ، ان الدخل القومي هو مجموع عوائد عوامل الانتاج، كما وأنه أيضا مجموع دخول الافراد . ومن الجهة الاخرى نجد ان الدخل القومي هو الاتفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة " أى أن الدخل القومي يساوي مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة وذلك في فترة معينة هي فترة سنة في العادة " . وعادة ما تتم حسابات الدخل القومي في فترة سنة .

كما يتضح ايضا ان الدخل القومى يعبر عن القيمة السوقية للانتاج السنوى من السلع والخدمات ، وهو بذلك مقياس نقدى ، والسبب فى الاعتماد على القيمة السوقية فى قياس الانتاج السنوى يكمن وراء الصعوبة فى تجميع السلع والخدمات المختلفة التى تنتج فى اقتصاد ما خلال السنة كماً.

فمن المستحيل ان نجمع الكميات المادية من السلع والخدمات الى بعضها البعض ، لاختلاف وحدات القياس . فلا يمكن ان نجمع المنسوجات مع السيارات مع خدمات الاطباء والمدرسين ... الخ ولاهد ان نحول كل هذه الكميات الى مقياس عام مشترك هو " النقود " .

وعلى ذلك فان الدخل القومى انما يعبر عن التقدير النقدى لمجموع ما انتج من سلع وخدمات فى الاقتصاد القومى فى فترة سنة ، ولما كان الدخل والنتائج هما الوجهين المقابلين لنفس الشئ ، فكثيرا ما يستخدم تعبير الناتج القومى بدلا من الدخل القومى . وذلك على اعتبار ان الناتج القومى هو تماما من حيث الحجم والتكوين الدخل القومى ، اى ان الناتج القومى والدخل القومى ماها الا جانبان لعملة واحدة ، الاول هو الناتج القومى منظورا اليه من حيث الانتاج، والجانب الثانى هو الدخل القومى منظورا اليه من حيث توزيع هذا الناتج على عناصر الانتاج فى صورة نقدية .

الاتفاق القومى :

يتضح من التدفق الداخلى للدخل ، ان الدخل القومى هو مجموع عوائد عوامل الانتاج ، وهو فى نفس الوقت مجموع دخول الاقراء ، كذلك فان الدخل القومى هو نفسه الاتفاق الكلى على السلع والخدمات النهائية المنتجة ومن هذه الزاوية ، نجد ان الناتج القومى يستخدم بعضه لاشباع الحاجات القائمة ، فى حين يخصص جزء آخر لزيادة ثروة البلد الانتاجية فى المستقبل ، ويطلق على هذين الاستخدامين : الاستهلاك والاستثمار ، وعلى ذلك فالاتفاق القومى : هو مجموع ما يتفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار فى الاقتصاد القومى .

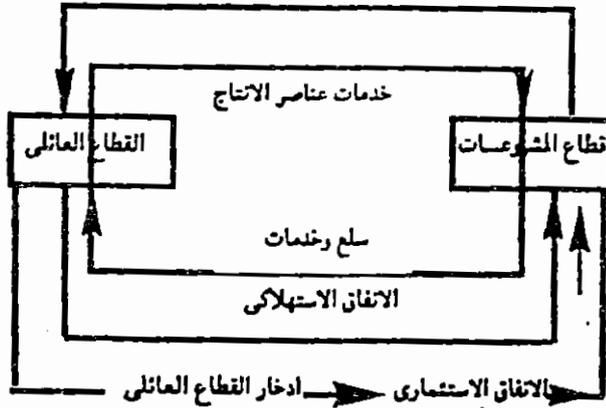
وبذلك تكتمل الدورة ، فالانتاج يؤدي الى ظهور الناتج القومى من ناحية ، وتوزيع الدخول من ناحية اخرى ، وتستخدم هذه الدخول الموزعة للحصول على الناتج واستخدامه فيما يشيع الحاجات المباشرة (الاستهلاك) والحاجات غير المباشرة (الاستثمار) .

التدفق الدائرى فى ظل وجود ادخار :

ذكرنا ان الاتفاق الكلى فى الحياة العملية ينقسم الى قسمين ، الاول الاتفاق على السلع الاستهلاكية ، والثانى الاتفاق على السلع الانتاجية والاستثمارية . كما تجب ملاحظة ان القطاع العائلى لا يستخدم كل الدخول النقدية التى يحصل عليها لشرء انتاج قطاعات المشروعات ، بل ان هذا القطاع يقوم بادخار جزء من دخله . والادخار هو عملية سلبية تمثل جزء من الدخل لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .

والشكل التالى يوضح لنا التدفق الدائرى للدخل فى ظل وجود الادخار. (١)

عوائد عناصر الانتاج



(١) هوجين أ.د. يوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره ص ٩١ .

ويعتبر الادخار هو ذلك الجزء الذى لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية (تسرب ادخارى) ويوجه الى الاستثمار (بمعنى انه لا يكتنز). وهذا الامر يعنى ان ادخار القطاع العائلى لا يهوى الى انقاص الاتفاق الكلى، لان الجزء المدخر وجه الى الاتفاق الاستثمارى عن طريق اقراضه لقطاع المشروعات واذا ما اعتمد الانتاج على العلاقة الموجودة بين ايرادات المشروعات والاتفاق للدخل التقدى فانه سيتبع ذلك ان قيمة الانتاج تعتمد على قرار القطاع العائلى للاستهلاك والادخار وايضا على الرغبة من جانب قطاع الاعمال فى الاستثمار. (١)

نخلص مما سبق الى ان الدخل سينفق على الاستهلاك وعلى الاستثمار، بمعنى آخر أن :

الدخل القومى = الاتفاق الكلى = الاتفاق الاستهلاكى + الاتفاق الاستثمارى .

وعلى ذلك يمكننا أن نؤكد بأن توازن التدفق الدائرى للدخل فى ظل وجود ادخار يكون على النحو التالى :

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار

الاتفاق الكلى = الاستهلاك + الاستثمار

الادخار = الاستثمار

طرق قياس الدخل القومى :

يمكن قياس (حساب) الدخل القومى باستخدام الطرق التالية :

(١) حساب الدخل القومى بطريقة الناتج القومى

عرفنا ان الناتج القومى لدولة ما بهانه القيمة الصافية لمجموع السلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة زمنية عادة سنة .

(١) المرجع السابق . ص ٩١ .

ولقياس الدخل القومى يجب ان تكون السلع والخدمات التى يتكون منها الانتاج القومى قابلة للتقييم النقدي اى يمكن ان تكون محل تبادل فى الاسواق . ولكن نصل الى القيمة النقدية لهذه السلع والخدمات لاهد وان نضرب السلع والخدمات التى انتجت فى ثمنها اى أن :

الدخل القومى = (عدد امتار المنسوجات × ثمن المتر) + كمية السيارات × ثمن السيارة) + كمية القطن × ثمن القنطار) + (كمية خدمات النقل × ثمنها) + الخ .

وجدير بالذكر ان هناك بعض السلع والخدمات التى يصعب ان يكون لها تقييم نقدي ولهذا يجب استبعادها من حساب الناتج القومى ومن امثلة هذه السلع والخدمات :

- العمليات غير القانونية !المخالفة لقوانين الدولة ، وهى العمليات التى تدور فى الخفاء ويصعب معرفة حجمها وسعرها وذلك على الرغم من كونها تدر نفعا لبعض افراد المجتمع . فالتعامل الحفى والسرى لهذه العمليات يجعل من الصعب ادراجها ضمن مكونات الناتج القومى .

- الخدمات والعمليات التى تؤدى بعيدا عن الاسواق Non Market activities والتى تشمل خدمات رب الاسرة فى داخل منزله كما لوقام رب الاسرة باصلاح سيارته أو طلاء منزله ، وقيام ربه الاسرة بحياكة ملابس زوجها وأولادها . وهذه الانشطة تستبعد عند حساب الدخل القومى لانها تؤدى فى محيط الاسرة وبعيدا عن الاسواق ، الامر الذى يصعب معها تقديرها تقديرا دقيقا لانها ليست محل تبادل فى الاسواق .

- الخسائر والمكاسب الرأسمالية تعتبر الخسائر والمكاسب الرأسمالية امثلة للتغير فى قيم الاشياء نتيجة لقوى السوق ، ومع ذلك تستبعد من اجمالى الناتج القومى . لنفرض ، مثلا ، ان قيمة الاصول الرأسمالية الكائنة - ربما منزل - تزداد قيمته كنتيجة للتضخم النقدي ، فى هذه الحالة تستبعد الزيادة فى القيمة السوقية من اجمالى الناتج القومى ، لان الزيادة ليست نتيجة للنشاط الانتاجى السائد . ايضا الزيادة المفاجئة فى القيمة

السوقية من اجمالي الناتج القومي ، لان الزيادة ليست نتيجة للنشاط الانتاجي السائد . ايضا الزيادة المفاجئة فى قيمة ارض كانت مخصصة لرعى الماشية بسبب اكتشاف بترول أو يورانيوم .

ونفس الامر يقال فى حالة الحسارة نتيجة لوقوع حريق أو فيضان، فهذه الحسارة لا بد وان تستبعد لانها ليست نتيجة للنشاط الانتاجي السائد.

- كذلك يجب ان تستبعد الضرائب بتوحيها المباشر وغير المباشر عند حساب الناتج القومي . فالضرائب المباشرة هى عبارة عن تحويل جبرى من الافراد (بعد حصولهم على الدخل) الى الحكومة ومن ثم لا تعتبر دخلا مقابل قيام الحكومة بنشاط انتاجي ، ايضا يجب استبعاد التحويلات النقدية من فئة لآخرى ، كالمدفوعات التى تساعد بها الحكومة الافراد من منح اجتماعية ومعاشات ... الخ لان هذه التحويلات تتمثل فى نقل دخل من فئة لآخرى دون ان يقابل ذلك إسهام فى الناتج القومي .

وعلى ذلك يكون : الدخل القومي القابل للاتفاق = الدخل القومي - (الضرائب المباشرة + الاعانات او التحويلات المباشرة) اما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهى تمثل نفقة بالنسبة للمنتجين لايقابلها تقديم خدمة انتاجية ، وطالما انها عبء على المنتج فانه يعمل على نقلها - عبر الاسعار النهائية - الى المستهلكين وفى هذه الحالة سنلاحظ ان الثمن الذى دفعه المستهلك فى السلعة يفوق الثمن الذى حصل عليه المنتج ثمنا لهذه السلعة ذاتها بمقدار الضريبة . وعلى ذلك فعند حساب الناتج القومي بالاسعار السائدة فى السوق لا بد وان تستبعد الضرائب غير المباشرة والانسحصل على رقم أكبر من قيمة المنتجات النهائية التى قام المجتمع بانتاجها. (١١)

وعلى ذلك يكون :

الدخل القومي باسعار السوق = الدخل القومي - الضرائب غير المباشرة .

وكما ان هناك بعض السلع والخدمات يتطلب الامر استبعادها عند حساب الناتج القومى ، فان هناك بعض آخر يتطلب الامر تضمينها وحسابها " عند تقدير قيمة الناتج القومى :

- يجب ان يتضمن حساب الناتج القومى السلع والخدمات التى تستهلك ذاتيا ، بمعنى السلع والخدمات التى يتم استهلاكها بواسطة منتجها ، ويعتبر سكنى الرجل فى شقته بمنزل يمتلكه ، واستهلاك المزارع لجزء من المحصول الذى زرعه ، والتدريس الذى يقوم به المدرس لاولاده . الخ امثلة للسلع والخدمات التى تستهلك ذاتيا . والمشكلة التى تظهر هنا هى فى كيفية حساب هذا الجزء من الاستهلاك الذاتى والحقيقة ان معظم الاقتصاديون واحصائيو الدخل قد انتهوا الى تفضيل تحديد الكمية المستهلكة ذاتيا عن طريق التقدير بالمثل على اساس سعد السوق . فمثلا المواطن الذى يسكن فى شقة بمنزل يمتلكه ، تتم حساب قيمة الاستهلاك على اساس اجار الشقة المماثلة لشقته .

- يجب ان يتضمن حساب الناتج القومى الخدمات الاساسية التى تقدمها الحكومة سواء مجاناً للافراد ، أو بمقابل لايتناسب مع تكلفتها ، مثل خدمات التعليم والصحة والطرق والدفاع والامن وغير ذلك، فهذه الخدمات ليس لها ثمن فى السوق ، وحتى فى الاحوال التى تقتضى الدولة فيها بعض الرسوم كالتعليم ، فإنها لا تتناسب مع التكلفة ومع المنفعة التى يحصل عليها الافراد. ويذهب الإجماع الغالب الى إدخال وتضمين هذه الخدمات فى الانتاج القومى. وتقديرها بحسب التكلفة التى تحملتها الحكومة فى سبيل اداؤها فى شكل اجور ومرتبوات، وبصفة عامه كل ماتكلفه عنصر العمل اللازم لاداء هذه الخدمات .

(٢) حساب الدخل القومى بطريقة الانفاق القومى

فى البداية ، عندما ناقشنا فكرة التدفق الداخلى للدخل فى نموذج اقتصادى به مدخرات ، لاحظنا أن الدخل المستمده من قيمة الناتج والنسب تسلمتها عوامل الانتاج كمقابل لما قاموا به من جهود فى عملية الانتاج

خلال فترة محددة، انما تتحول وتتدفق مرة أخرى من كاسبى الدخول الى قطاع المشروعات فى صورة انفاق كلى على شراء انتاج قطاع المشروعات .
اذا دققنا النظر فيما جاء فى هذه العبارة فسنجد ان هناك زاويتين ينظر من خلالهما الى الدخل :

الأولى: هى زاوية استلام الدخل .

الثانية: هى زاوية انفاق هذا الدخل

كما أن انتاج قطاع المشروعات يتكون من مجموعتين :

الأولى : مجموعة السلع الاستهلاكية .

الثانية: مجموعة السلع الانتاجية (الاستثمارية) .

كما سبق نؤكد بان انفاق الدخل على المستوى القومى (الاتفاق القومى) سيوجه الى : شراء السلع والخدمات الاستهلاكية بأنواعها المختلفة من ضرورة وكماالية ومعمره وغير معمره الخ (١) وجزء سيوجه الى الادخاره وهذا الجزء المدخر سيوجه بالتالى - وعبر القنوات المالية - الى الاستثمار فيهم فى اقامة وبناء المشروعات الانتاجية التى تزيد من القوة الإنتاجية للمجتمع. هذا ويمثل الاتفاق الاستثمارى الاتفاق من أجل الإضافة الى ثروة البلد الانتاجية لكى تستخدم فى الفترات القادمة .

ويمكن ابضاح ذلك فى المعادلات التالية :

الدخل القومى = الاتفاق الاستهلاكى + الادخار

الناتج القومى = السلع والخدمات الاستهلاكية + الاستثمار

اذن الادخار = الاستثمار

وهنا يعنى ان التعادل بين الادخار والاستثمار قد نتج من التعادل والتطابق بين الدخل والاتفاق ، بحيث يمكن ان نكتب المعادلة التالية على هذا الشكل .

الدخل القومى = الاتفاقات القومى

(١) هنا الجزء الموجه للاستهلاك يؤدى الى استهلاك جزء من الناتج القومى وبالتالى فهو لا يضيف لثروة الاقتصاد القومى بطريقة مباشرة

وهو ما يعنى ان ما ينتج ويعد دخلا لعناصر الانتاج ، ينفق جميعه اما على سلع الاستهلاك واما على سلع الاستثمار.

(٢) حساب الدخل القومى بطريقة عوائد عناصر الانتاج

عرفنا ان الاقتصاد القومى يتكون من عدة قطاعات من بينها القطاع العائلى . والانتاج يتم عن طريق تأجير مجهود عناصر الانتاج (الارض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) التى يمتلكها القطاع العائلى ، وذلك مقابل دفع دخل نقدى لخدمات عناصر الانتاج .

والان ما علينا الا ان نحسب فقط الدخول أو العوائد التى حصل عليها القطاع العائلى وهى (الاجور + الربح + الفوائد + الارباح) وبذلك نحصل على الدخل القومى مقاسا بطريقة عوائد عناصر الانتاج .

وعلى ذلك يمكن القول ان الدخل القومى هو مجموع دخول اصحاب عناصر الانتاج التى اشتركت فى انتاج السلع والخدمات (الناتج القومى) .

وتجيب ملاحظة ان التقدير هنا يكون بسعر تكلفة عناصر الانتاج ، لأن هذه الدخول فى مجموعها تمثل تكلفة السلع النهائية والتى على اساسها تم احتساب الدخل القومى بطريقة عوائد عناصر الانتاج .

وعلى ذلك فان :

الدخل القومى = مجموع عوائد عناصر الانتاج

= الاجور + الفائدة + الربح + الربح .

= القيمة المضافة بتكلفة عناصر الانتاج .

القطاع الدولى :

كما لاشك فيه ان للتجارة الدولية اثر هام على مستوى الدخل فى كل دول العالم . حيث لا تستطيع أى دولة بهما بلغت قوتها الاقتصادية من العيش فى ظل الاكتفاء الذاتى ، وعلى ذلك فان الدول تقوم بتصدير السلع والخدمات المحلية وتستورد السلع والخدمات الاجنبية . وعملية التصدير

والاستيراد هذه تسهم في تكوين الدخل أو الناتج القومي للدولة عن طريق الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات .

وعلى ذلك يمكن ان تكتب معادلة الدخل القومي - بعد أخذ القطاع الدولي في الاعتبار - على النحو التالي : الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات - الواردات .

هذا ويصعب استخدام بعض المعاملات المتنوعة للناتج القومي ، وهؤلاء الذين يتكرر استخدامهم بالطبع لهم أكثر من طريقة لتجميعهم في بوتقة واحدة . وواحدة من هذه الطرق هي :

١ - اجمالي الناتج المحلي بسعر السوق مضافات اليه صافي الدخل المحتمل من الخارج ،

=

٢ - اجمالي الناتج القومي بتكلفة عوامل الانتاج مطروحا منه الضرائب غير المباشرة (صافي الاعانات) .

=

٣ - اجمالي الناتج القومي بتكلفة عوامل الانتاج مطروحا منه الاملاك .

=

٤ - صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الانتاج والذي يعرف بالدخل القومي .

معالجة بعض المشاكل التي يثيرها قياس الدخل القومي

١ - تصحيح الناتج القومي الاجمالي من التقلبات السعرية :

عرفنا ان الناتج القومي انما يعبر عن التقدير النقدي للسلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية هي عادة سنة . ولما كانت النقود كمقياس ، لا تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ، وحيث ان قيمة النقود ترتبط عكسيا بالاسعار ، فنجد انه كلما انخفضت الاسعار ، زاد ما يمكن أن تشتريه وحدة النقود من

سلع وخدمات (اى زادت قيمة النقود) ، وكلما ارتفعت الاسعار قلت قيمة النقود .

ومن هنا فطالما ان قيمة النقود غير ثابتة ، فانه يصعب المقارنه بين الناتج القومى فى فترة زمنية معينة بالناتج القومى فى فترة أخرى لنفس المجتمع ، وذلك بسبب تقلبات الاسعار .

وعليه فقد نحصل على قيمة نقدية للناتج القومى فى فترة ما اكبر منها فى فترة أخرى ، ويكون ذلك ليس بسبب زيادة الانتاج من السلع والخدمات ولكن بسبب ارتفاع الاسعار فى الفترة الاولى عنها فى الفترة الثانية ، والعكس صحيح ، اى نحصل على قيمة للناتج القومى فى فترة ما أقل منها فى فترة أخرى ، لمجرد انخفاض فى اسعار الفترة الأولى عن اسعار الفترة الثانية .

ومن ثم ، فلكى نصل الى قياس وحساب الدخل القومى بطريقة دقيقة، فيجب علينا " استبعاد اثر تقلبات الاسعار " من القيمة النقدية للناتج القومى . (١)

ويطلق على الناتج القومى قبل القيام بعملية استبعاد اثر تقلبات الاسعار " الناتج القومى النقدي ، أو الناتج القومى بالاسعار الجارية أو بسعر السوق " .

فى حين يطلق على الناتج القومى بعد استبعاد اثر تقلبات الاسعار " بالناتج القومى الحقيقى أو الناتج القومى بالاسعار الثابتة " .

وعادة ما تتم عملية استبعاد اثر الاسعار فى الناتج القومى (اى بعزل اثر التقلبات السعرية) . عن طريق تحديد ما يعرف " بالمستوى العام للاسعار " فى كل فترة من فترات الدراسة أو القياس ، ثم تقارن بين المستويات المختلفة للاسعار فى كل فترة وذلك لتحديد درجة أو نسبة التغير فى الاسعار فى فترات المقارنة بالنسبة الى الاسعار فى الفترة المقارنة بها ،

(١) ومعنى ذلك أننا نقوم باعادة تسعير الدخل القومى فى فترة معينة على اساس الاسعار والتكاليف التى كانت سائدة فى فترة زمنية محدد سابقة

بمعنى آخر نسبة التغير فى الاسعار فى سنة الاساس الى الاسعار فى سنة المقارنة .

وتستخدم " الارقام القياسية " لتحديد المستوى العام للاسعار ، ويمكن عمل التصحيح اللازم فى الرقم الخاص باجمالى الانتاج القومى بحيث يمكن فصل الكميات المنتجة عن الاسعار وذلك عن طريق قسمة الناتج القومى الاجمالى على الرقم القياسى للاسعار .

٢ - اسعار السوق وتكلفة عوامل الانتاج :

اذا قدرت قيمة السلع والخدمات المنتجة على اساس تكلفة عوامل الانتاج فإننا نقول ان هذا هو الناتج بتكلفة عوامل الانتاج ، ولكن فى بعض الحالات نجد ان القيمة التى تباع بها هذه السلع والخدمات فى السوق تختلف عن تكلفتها على اساس تكلفة عوامل الانتاج ، والسبب وراء هذا الاختلاف هو الضرائب غير المباشرة . واعانات الانتاج ، والتى يطلق عليها صافى الضرائب غير المباشرة ، وفى حالة بيع السلع والخدمات باقل من تكلفة عوامل الانتاج فان ذلك يكون بسبب الاعانات ، وإذا بيعت باعلى من هذا المستوى فسيكون السبب هو فرض ضرائب غير مباشرة . اذن فالناتج بسعر السوق يعادل الناتج بتكلفة عوامل الانتاج مضافا اليه الضرائب غير المباشرة ومطروحا نه اعانات الانتاج وعليه :

الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق = الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج - اعانات الانتاج + الضرائب غير المباشرة .

٣ - القيمة المضافة وازدواج الحساب :

عرفنا أن الدخل القومى هو مجموع ما انتج من السلع والخدمات خلال فترة معينة ، ولكن السلع والخدمات المنتجة منها ما يكون سلع وخدمات نهائية ، ومنها ما يعد سلع وخدمات وسيطة . فأى من هذه السلع والخدمات يدخل فى حساب الدخل القومى؟ .

مثلا سلعة كالمقمح . تعتبر سلعة وسيطة تدخل فى انتاج الدقيق ، كما ان الدقيق هو نفسه سلعة وسيطة تدخل فى انتاج الخبز، فهل سنضيف

قيمة القمح الى قيمة الدقيق الى قيمة الخبز عند حساب الدخل القومى على اساس ثمن السوق ؟ اى هل سنضيف السلع الوسيطة الى السلع النهائية ؟ اذا حدث ذلك نكون قد وقعنا فى خطأ احتساب قيمة منتج معين اكثر من مرة واحدة وهنا يودى الى المغالاة فى تقدير قيمة الدخل القومى واطهاره بصورة لاتعبر عن الحقيقة .

لنا يجب العمل على تجنب ازدواج الحساب وذلك باستخدام طريقة "القيمة المضافة" وهى التى تعتبر كل مرحلة من مراحل الانتاج على انها مشروعاً انتاجياً فى حد ذاته. والقيمة المضافة لاي مشروع هى " الفرق بين قيمة المنتج فى نهاية هذه المرحلة الانتاجية ، وقيمتها فى بدايتها .. بمعنى آخر :

$$\text{القيمة المضافة} = \text{اجمالى الانتاج} - \text{مستلزمات الانتاج}$$

(أو الاستهلاك الوسيط)

ويجمع القيم المضافة بواسطة المشروعات نتجنب الوقوع فى خطأ الازدواج فى الحساب .

ولتوضيح ذلك نورد مثالاً للعمليات التى يمر بها انتاج الخبز . فلو فرضنا ان النشاط الانتاجى القومى فى السنة موضع القياس يتلخص فى هذا المثال .

القمح	الدقيق	الخبز
١٠٠	١٢٠	١٥٠

لدينا ثلاث مشروعات مستقلة فى مثالنا البسيط وهى زراعة القمح ثم طحنه ليتحول الى دقيق ثم خبزه . يتولى المشروع الأول الحصول على القمح ونفترض أن هذه المرحلة الانتاجية لاتسبقها مراحل أخرى ، وعليه فإن القيمة المضافة فى هذه المرحلة تمثل :

اجمالى الانتاج	—	مستلزمات الإنتاج
١٠٠	—	صفر = ١٠٠ ج

بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية التي يتم فيها طحن القمح وفي هذه المرحلة تم استخدام القمح الذي انتج في المرحلة الأولى وقيمته ١٠٠ جنيه . وبلغت قيمة الدقيق ١٢٠ جنيه ومعنى ذلك ان القيمة الكلية لانتاج المرحلة الثانية ليست كلها من خلق هذه المرحلة ، اذ يدخل فيها قيمة انتاج المرحلة الأولى كسلعة وسيطة .

وعليه فان القيمة المضافة للمرحلة (أو المشروع) الثاني =

$$\begin{array}{rcl} \text{اجمالي الانتاج} & - & \text{مستلزمات الانتاج} \\ 120 & - & 100 = 20 \text{ جنيه} \end{array}$$

وفي المرحلة الثالثة والاخيرة تبلغ قيمة الناتج النهائي ١٥٠ جنيهاً ، ولكن في هذه المرحلة تم استخدام الدقيق الذي حصلنا عليه من المرحلة الثانية وقيمته ١٢٠ جنيهاً ، أي أن القيمة الكلية لانتاج المرحلة الحالية ١٥٠ جنيهاً ليست كلها من خلق هذه المرحلة ، اذ يدخل فيها قيمة الناتج من المرحلة السابقة كسلعة وسيطة . (١١)

وعليه فان القيمة المضافة للمرحلة (أو المشروع) الثالث =

$$\begin{array}{rcl} \text{اجمالي الانتاج} & - & \text{مستلزمات الانتاج} \\ 150 & - & 120 = 30 \text{ جنيه} \end{array}$$

وعليه يكون مجموعة القيم المضافة = ١٠٠ + ٢٠ + ٣٠ = ١٥٠ جنيهاً وهي مساوية تماماً لقيمة السلعة النهائية .

اذن قيمة السلع النهائية = مجموع القيم المضافة = الدخل القومي .
وعليه يمكن تعريف الدخل القومي بأنه مجموع " القيم المضافة " للسلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الانتاجية في المجتمع في فترة معينة .
وهي (فترة السنة في المعادلة) .

(١١) تجب ملاحظة ان المثال السابق عبارة عن صورة مبسطة جدا لشرح إحدى الافكار الاساسية لاحتساب الدخل القومي . فهناك عشرات من المراحل المختلفة التي تمر بها أي سلعة معينة قبل ان تصل الى المستخدم النهائي والمثال يوضح فقط الفكرة الاساسية الواجب مراعاتها .

ولنا فانه لتفادى الوقوع فى خطأ ازدواج حساب الدخل القومى ،
نلجأ فى تقدير الناتج القومى الى تتبع القيمة المضافة فى مراحل الانتاج
المختلفة .

٤ - الناتج القومى الاجمالى والناتج المحلى الاجمالى :

Gross National Product (GNP) & Gross Domestic
Product (G D P).

يمثل الناتج القومى الاجمالى ما انتجه المجتمع من سلع وخدمات
نهائية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة . والناتج القومى الاجمالى يشمل
ماتم انتاجه داخل الدولة وخارجها بواسطة عناصر الانتاج الوطنية .

ولتوضيح ذلك نقول بانه قد يمتلك بعض المواطنين اصولا إنتاجية فى
دولة أو دول أجنبية يتحقق من خلالها عوائد (ارباح أو فوائد) ثم يقومون
بتحويل العوائد هذه كلها أو بعضها الى أوطانهم .

وعليه فالاستثمارات الوطنية فى الخارج والتي تحقق عائدا سنويا
يجب أن تضاف الى قيمة العوائد التى تحققت فى داخل الوطن بواسطة
عناصر الانتاج الوطنية لتحصل على قيمة الناتج القومى الاجمالى
(G N P) .

وهنا ويلاحظ ان جزءاً مما يتم انتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل
حدود الوطن ينسب الى عناصر انتاج أجنبية سواء كانت أفراداً أو
مؤسسات، وعليه فان هذا الجزء من الناتج القومى لا يعود على أفراد
المجتمع بل يعود على المقيمين الاجانب ، كذلك قد يمتلك بعض الاجانب
أسهماً فى شركات وطنية ويحصلون على عوائد سنوية وقد يحولون جزءاً
منها أو كلها الى دولهم .

وعليه فالناتج المحلى الاجمالى (G D P) يمثل قيمة السلع
والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة سواء من مواطنين أو أجانب مقيمين،
وبذلك نستبعد قيمة السلع والخدمات النهائية التى انتجها المواطنون فى الخارج .

وللحصول على قيمة الناتج المحلي الصافي فإننا نخصم اهلاك رأس المال من قيمة الناتج المحلي الإجمالي أى أن الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي - اهلاك رأس المال .

٥ - الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي :

G N P & Net National Product (N N P)

أوضحنا ان الناتج القومي الاجمالي G N P يمثل قيمة ما انتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة . ويتطلب تحقيق هذا الانتاج استخدام الاصول الانتاجية المختلفة المتاحة من عمل وارض ورأء مال وانشاءات .. الخ . وللمحافظة على قيم اصول المجتمع الانتاجية يلزم تخفيض جزء من قيمة انتاج هذه الاصول لمواجهة النقص فى قيمتها وهذا ما يعرف باستهلاك أو اهتلاك رأس المال اى مقابل تآكل رأس المال القومي .

وعليه فان الناتج القومي الصافي (N N P) Netnational

product يعبر عن قيمة ما انتج من سلع وخدمات نهائية (استهلاكه واستثماره) خلال فترة زمنية معينة وذلك بعد خصم واستبعاد * استهلاك رأس المال * .

∴ الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي - استهلاك رأس المال

ويرجع ذلك الى ان جزءاً من الانفاق الاستثمارى الذى يقوم به رجل الاعمال يمثل ما هو ضرورى لمقابلة استهلاك رأس المال الهالى ، ولكى يتحقق استثماراً صافياً فى المجتمع فلا بد من ان يزيد اجمالى الانفاق الاستثمارى عن متطلبات استهلاك رأس المال .

حيث :

صافى الاستثمار = اجمالى الاستثمار - استهلاك رأس المال.

٦ - الدخل الشخصي والدخل المتاح :

الدخل الشخصي : Personal income

عرفنا ان الدخل القومي يمثل عوائد عناصر الانتاج المختلفة التي ساهمت في تحقيق الناتج القومي ، إلا أنه يشار التساؤل التالي : هل تتسلم عناصر الانتاج كل الدخول أو العوائد التي تكوّن الدخل القومي ؟

الاجابة على ذلك بالنفي للأسباب الآتية :

أ - عادة ما يُحتجز جزء من الأرباح لا توزع على المساهمين ، من اجل زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع أو يحتجز كاحتياطي لمواجهة أي زيادة طارئة في التكاليف وغيرها .

ب - عادة ما يُقتطع جزء من الأرباح في صورة ضرائب على الأرباح والشركات .

ج - عادة ما يُقتطع جزء من أجور ومرتبات العاملين فيما يعرف بالتأمينات الاجتماعية وذلك لضمان دخل لهؤلاء العاملين عند وصولهم الى سن التقاعد والمعاش .

د - قد تقدم الدولة بعض الاعانات لجزء من أفراد المجتمع وذلك من أجل تحسين احوالهم المعيشية ، وهذه الاعانات تعرف بالمدفوعات التحويلية ، هذه المدفوعات لا تمثل جزءاً من الدخل القومي لانه لا يقابلها مساهمة في الانتاج ، ولكنها تمثل جزءاً مما يستلمه الأفراد من دخول ولذلك فهي تضاف الى الدخل القومي من اجل ان نصل الى الدخل الشخصي .

ولهذا يفرق الاقتصاديين بين الدخول المكتسبه نتيجة المساهمة في النشاط الانتاجي (كالأجور والأرباح والفوائد والريع) وتلك التي يتسلمها الأفراد ولكنها دخول غير مكتسبه لانها ليست مقابل الاشتراك والمساهمة في الانتاج وهو ما يعرف بالمدفوعات التحويلية .

وعليه فان :

الدخل الشخصي = الدخل القومى - (الارباح غير الموزعة +
الضرائب + اقساط المعاشات) + المدفوعات التحويلية .

الدخل المتاح Personal Disposable income أو الدخل
الممكن التصرف فيه :

لا يمثل الدخل الشخصي الدخل الذى يمكن للافراد ان يتصرفوا فيه ،
ويرجع ذلك الى وجود الضرائب المباشرة على الدخل .

ونحصل على الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه بعد خصم الضرائب
المباشرة على الدخل .

وعليه فإن :

الدخل الشخصى المتاح = الدخل الشخصى - الضرائب المباشرة على الدخل

٧ - السلع والخدمات الاستثمارية :

يجب ان يكون واضحا ان انتاج المجتمع لا يقتصر على السلع
والخدمات الاستهلاكية النهائية ، بل هناك سلع وخدمات نهائية استثمارية ،
كالمعدات والالات والمصانع... الخ فهذه السلع تساهم فى تحديد القدرة
على التقدم والنمو ، وبالتالي تحديد مستوى الرفاهية فى المجتمع. اذن لا بد
وأن يشتمل الدخل القومى بالاسعار الجارية على قيمة ما أنتج أو أنفق على
السلع والخدمات النهائية لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الاستثمار.

وتنقسم السلع الاستثمارية الى أربعة أنواع رئيسية :

١ - الاتفاق على شراء الات والمعدات المختلفة .

٢ - الاتفاق على التشييد والمباني .

٣ - التغيرات فى كمية المخزون

٤ - صافى الاستثمار الخارجى .

- فبالنسبة للاتفاق على المعدات والالات ، فلا يوجد من يختلف على
اعتبار الاتفاق على شراء الات والمعدات المستخدمة فى الانتاج يتد من
بنود الاستثمار .

- أما بالنسبة للاتفاق على التشييد والمباني ، فلا يوجد خلاف على
أن بناء مصنع جديد أو مدرسة أو مخزون يعتبر صورة من صور الاستثمار.

كما أن المبانى السكنية تعتبر كذلك صورة من صور الاستثمار ، والسبب فى ذلك يرجع الى ان بناء مبانى سكنية للتأجير لا يختلف عن المصانع أو المخازن ، فكلاهما اصول تدعى عائد ، ولذا تعتبر سلع استثمارية .

- وبالنسبة للتغير فى المخزون من المواد الخام أو السلع نصف المصنعة أو السلع تامة الصنع ، فعادة ما ترجع تغيرات المخزون الى التغيرات فى الانتاج أو الانحرافات غير المتوقعة بين الطلب والعرض ، وهنا ما يعرف بالتكدس فى المخزون أو النقص فى المخزون من سلعة ما ، والفرق بين قيمة المخزون فى أول العام وآخره هو ما تقصده بالتغير فى المخزون ، وما يهمنا هنا هو تغير الوحدات العينية فقط للمخزون أى لاهد من استبعاد اثر التغير فى الاسعار .

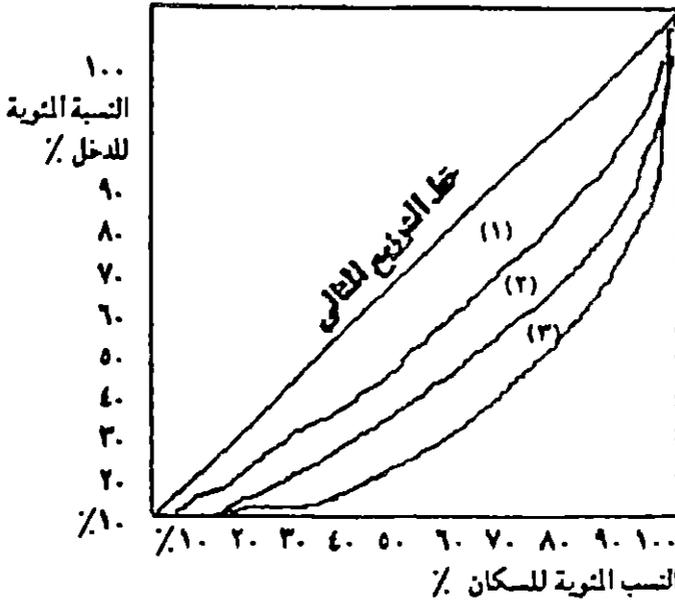
- أما صانئ الاستثمار الخارجى فيقصد به اضافة قطاع التجارة الخارجية للنتائج المحلى والطلب الكلى وصولاً الى صورة حقيقية عن الانتاج النهائى لكافة السلع والخدمات .

وكما نعرف فان كل السلع المنتجة محلياً لا يتم استهلاكها محلياً ، كما ان السلع المستهلكة محلياً ليست كلها منتجة محلياً ، وعليه : فيجب اضافة قيمة كل السلع المنتجة محلياً والتي تم تصديرها للخارج مع ضرورة طرح قيمة السلع المنتجة فى الخارج والتي تم استيرادها واستهلكتها محلياً .

منحنى لورنز وتوزيع الدخل والرفاهة : Lorenz Curve

استخدم الاقتصادى " لورنز " المنحنيات المسماة باسمه لكى يدل على مدى التفاوت فى الدخل بالمقارنة بالتوزيع المثالى لها .

وقد قارن لورنز النسب المئوية للسكان العاملين فى كل فئة من فئات الدخل فى مجتمع ما والنسب المئوية للدخل لكل فئة من فئات المجتمع المعين للدراسة . واستخدام فى ذلك الشكل البيانى التالى :



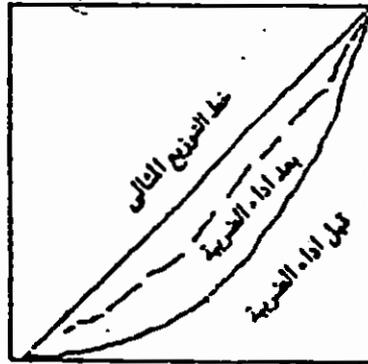
على المحور الرأسى تمثل النسب المئوية للدخل وعلى المحور الأفقى تمثل النسب المئوية للسكان ، الخط المستقيم هو خط التوزيع المثالى الذى يوضح التساوى المطلق فى توزيع الدخل ، اما المنحنيات (١) ، (٢) ، الخ فهى منحنيات لورنز التى توضح التفاوت فى الدخل ، وكلما بعدت المسافة بين المنحنى وخط التوزيع المثالى كلما عظم التفاوت فى توزيع الدخل والنكس صحيح . ومعنى ذلك أن منحنى لورنز رقم (١) يعبر عن تفاوت محدود فى الدخل ، بينما المنحنى رقم (٣) فيعبر عن تفاوت عظيم وعدم عدالة فى توزيع الدخل .

وجدير بالذكر أن " لورنز " قد طالب باستخدام الضرائب التصاعدية التى تفرض بأسعار تصاعدية مرتفعة على الثروات والدخول المرتفعة على حين تفرض الضريبة بأسعار منخفضة على الدخل المحدود ، ومن هنا تستطيع السياسة المالية عن طريق الضرائب أن تقوم بتوزيع الاعباء العامة بين المسؤولين وهى بصدد تحقيق إعادة توزيع الدخل القومى ولأشك أن فى إعادة توزيع الدخل القومى آثارا على تمتع المجتمع بدرجة عالية من الرفاهية الاقتصادية. رفى هذا الصدد أورد أن أشير الى إعادة توزيع الدخل القومى

فى الدول النامية . ذلك ان الدول النامية لا تعاني فقط من سوء توزيع الدخل القومى ، بل وتوق ذلك هو صفر حجم هذا الدخل ، فلا يتصور اذن ان يرتفع مستوى المعيشة فى هذه الدول بمجرد اتخاذ اجراءات مالية لاعادة توزيع الدخل القومى ، اذ ان اعادة التوزيع فى مجتمع متخلف لن يكون له تأثير ملحوظ على الرفاهة الاقتصادية لهذا المجتمع ، بل على العكس ان عملية اعادة التوزيع قد تضر بالكفاءة الاقتصادية اذا لم يصاحبها وضع برامج للتنمية الاقتصادية ، وعليه فإى حديث عن اعادة توزيع الدخل القومى فى البلدان النامية لايعنى الا توزيعا للفقير، يضر بالاقتصاد القومى ابلغ الضرر ، وتسمى الى الفقراء انفسهم ، فهى تعنى عجز المجتمع عن الادخار والاستثمار وركود الناتج القومى الاجمالى . ولهذا نجد أن غالبية الدول النامية تضع الخطط والاساليب اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادية، هذه الاجراءات لايجب ان تتعارض مع كفاءة الاقتصاد القومى، فالكفاءة فى هذه الحالة يجب ان يكون لها الاولوية، بينما تتم عملية اعادة التوزيع للدخل بفرض خدمة الكفاءة الاقتصادية .

وبالعموم يمكن ان نوضح اثر الضرائب التصاعدية على توزيع الدخل

نسبة مئوية للدخل %



فى الشكل التالى

نسبة مئوية للسكان %

يتضح من الرسم مدى انحراف منحنى لورنتز الى اعلى وذلك نتيجة لاثـر الضرائب التصاعدية على توزيع الدخل، حيث ادى التصاعد فى الضرائب الى نقل المنحنى الى موضع اعلى يقترب من خط التوزيع المثالى للدخل والذي يعبر عن خط التساوى المطلق فى توزيع الدخل بين الدخل وعدد السكان .

معامل " جيبي " للتوزيع الشخصي للدخل:

يشق معامل جيبي من الرسم الخاص بمنحنى لورنتز. وهنا المعامل يعطى صورة مختصرة لتوزيع الدخل ، وتتراوح قيمة معامل جيبي " من صفر الى واحد صحيح " وكلما صغر معامل جيبي كلما دل ذلك على ان هناك مساواة في توزيع الدخل ، وكلما كبر معامل جيبي واقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على سوء توزيع الدخل .

هذا ويمكن تغيير معامل جيبي عن طريق قسمة « المساحة الواقعة بين منحنى لورنتز وخط التوزيع المثالي » ، أى بقسمة مساحة الجزء المظلل على المساحة الكلية للمثلث أ ج ب .



37

الفصل الثاني

الاستهلاك . الادخار والنظرية المبسطة لتحديد الدخل

تمهيد :

وصلنا في دراستنا حتى الان الى ان الدخل القومي انما يعبر عن مجموع عوائد عوامل الانتاج ، كما انه ايضا يعبر عن مجموع دخول الافراد . ومن الجهة الاخرى نجد ان الدخل القومي انما يعبر كذلك عن الاتفاق الكلى على السلع والخدمات المنتجة ، أى أن الدخل القومي يساوى مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة وذلك خلال فترة زمنية معينة هي فترة سنة في العادة .

أى أن

$$Y = C + I \dots\dots\dots (١)$$

وعلى ذلك يمكننا ان نستنتج ان الدخل القومي لاي مجتمع انما يتحدد بحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار فى هذا المجتمع . ولكن عندما يتسلم افراد المجتمع هذا الدخل ، فانهم يقومون بالتصرف فيه على وجهين من أوجه التصرف أو الاستعمال ، هما الاستهلاك والادخار . والاستهلاك هو الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى ، وعادة ما يخصص الافراد جزءا من دخولهم للإتفاق على شراء السلع الاستهلاكية المختلفة . اما الادخار فهو الجزء من الدخل الذى لم يستهلك ، والذي يحتفظ به الافراد لتأمين مستقبلهم .

ويمكن تصوير العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك ، والادخار على النحو التالى :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار المحقق

$$Y = C + S \dots\dots\dots (٢)$$

ومن المعادلتين (١) ، (٢) يمكننا التوصل الى المتطابقة التالية :

الاستثمار المتحقق = الادخار المتحقق

$$S = I$$

وعندما يتساوى الادخار والاستثمار يتحقق المستوى التوازنى للدخل ، وعادة لا يتساوى الادخار مع الاستثمار الا عندما " يتحقق " كل منهما ، وهذا ما يعرف بالاستثمار المتحقق والادخار المتحقق ، اما الاستثمار المرغوب فيه أو المخطط والادخار المرغوب فيه أو المخطط فقالبها مالا يتساوى الا فى حالة التوازن فقط ، ومعنى ذلك انه فى هذه الحالة فقط يتحقق التساوى بين القيم الاربعة للادخار والاستثمار. (١)

والادخار لا يسمى ادخارا الا اذا استخدم فى توسيع الطاقة الانتاجية ، أى فى الاستثمار ومن ثم فان الاستثمار والادخار المتحققين يعدا من وجهة النظر الفعلية شيئا واحدا منظورا اليه من زاويتين مختلفتين (٢) هذا الشئ الواحد هو ذلك الجزء من الدخل التومى الذى لم يستهلك اذا نظرنا اليه بنفى صفة الاستهلاك عنه يسمى ادخارا ، واذا نظرنا اليه من حيث دوره ووظيفته فى توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع فيسمى استثمارا.

(١) د. عبدالفتاح كشبل ، د. سلوى سليمان ، الدخل القومى دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ ، ص ٦٨

(٢) هذا الامر يشبه تماما الدخل القومى والنتائج "مرر" د. مسا وجهان نفس الشئ.

تحديد مستوى النشاط الاقتصادي (العرض الكلى والطلب الكلى)

أولاً : الافكار الكلاسيكية

The pre - keynesian Macro Model

الكلاسيك هم اصحاب نظام فى التحليل الاقتصادى نشأ فى بريطانيا وامريكا منذ ظهور العالم الاقتصادى : ديفيد ريكاردو Ricardo فى القرن الثامن عشر وحتى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين .

ومراجعة الافكار الكلاسيكية وكتاباتهم فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى لانجد لهم نظرية متكاملة محددة المعالم بالمعنى الدقيق، ذلك انه بالرغم من وجود افكار كثيرة ومتفرقة فى كتابات الاقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازنى للنتائج القومى وحجم العماله ، إلا أن أيا منهم لم توضع العوامل الاساسية التى تحدد هذه المتغيرات وبالتالي لم تظهر لاي منهم نظرية متكاملة فى التحليل الكلى .

ومع ذلك فمن المفيد من الناحية التحليلية مناقشة ودراسة هذه الافكار لان ذلك سيساعد كثيراً على فهم النظريات التى جاءت بعد هذه الافكار والتى لاتعدو ان تكون تحسينات واضافات للافكار الكلاسيكية. بل انه ليس من المستغرب ان يرجع الفضل فى الاهتمام بالأفكار الكلاسيكية الى نظرية " كينز" والتى تضمنت عدة إنتقادات للافكار الكلاسيكية، حيث قام الاقتصاديون المعاصرون بالكثير من الجهود لربط الآراء الكلاسيكية فى كيان واحد لاعطاء تفسير منطقى للكيفية التى يتحدد بها مستوى الدخل القومى والعمالة فى الفكر الكلاسيكى .

الإفتراضات الكلاسيكية : Classical Assumption

ويعتبر التوازن القومى فى التحليل الكلاسيكى امتدادا طبيعيا لمجموعة المبادئ الاساسية التى يتركز عليها هذا التحليل والتى تتلخص فى الافتراضات الاساسية للافكار الكلاسيكية .

١ - انطباق شروط المنافسة الكاملة فى أسواق المنتجات النهائية والخدمات وفى اسواق عوامل الانتاج ، و يترتب على ذلك عدم قدرة بانعى هذه السلع والخدمات السيطرة على اسعارها ، كما ان هذا التنافس بين المنتجين هو الذى يدفع الاقتصاد القومى الى الوصول الى مستوى التشغيل الكامل .

٢ - مرونة التغير فى الاسعار والاجور "W.&P. Flexibility" تزدى دائما بالاقتصاد القومى الى التوازن التلقائى عند مستوى التوظيف الكامل ، ومن ثم فانهم يفترضون سيادة حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، بمعنى ان التشغيل الكامل يمثل الحالة أو الوضع الامثل للاقتصاد القومى ، ومن ثم استحالة حدوث حالة عامة من العجز فى الطلب (فائض الانتاج) نظراً لان العرض دائما يخلق الطلب عليه دائماً .

ولعل الاساس الفعلى الهذين الفرضين هو " قانون ساي Say" للاسواق^(١) والذى ينص على ان :

العرض يخلق الطلب المساوى له

والذى يحوى فى مضمونه تلقائية التوازن التى تتم بين كل المتغيرات المتباينه فى الاقتصاد القومى الذى يسير طبقاً لمبدأ الحرية الاقتصادية^(٢) . فعلى سبيل المثال يعمل مبدأ التلقائية على ضمان ذلك المستوى من الدخل القومى الذى يتم عنده توظيف كل

(١) نسبة الى الاقتصادى الفرنسى جان ساي .

(٢) من ثم استحالة حدوث حالة عامة (مستمره) من العجز فى الطلب (فائض فى الانتاج) حيث ان هنا الاختلال الجزئى سيكون مؤقتاً فقط . حيث يمثل مؤشراً للاجماعات التى يجب ان يتم تحرها الانتقال بين السلع المختلفه حتى يختفى العجز أو الفائض . وهذا هو دور جهاز الضمن .

الموارد الانتاجية * ، وبالتالي فلا يمكن ان تحدث ازمه افراط فى الانتاج أو عجز فى الطلب فى السلع والخدمات . وذلك طالما ان كل ما انفق فى توظيف كل الطاقات الانتاجية بسبيل انتاج السلع والخدمات لا يهد وان يتفق على شراء ما تنتج من هذه السلع والخدمات .

بمعنى اخر أن النشاط الانتاجى يخلق قوة شرائية تساوى بالكاد ما انتج من سلع وخدمات فكأن القوة الشرائية للسلع والخدمات (اى وسائل الدفع) هى فى الاصل سلع وخدمات، وعليه يظل العرض يخلق الطلب المساوى له .

وقيما يلى تناقش اهم الافتراضات الكلاسيكية وعلاقة كل منها بالعرض الكلى والطلب الكلى - بصورة مبسطة - من اجل التوصل الى الطريقة التى يتحدد بها توازن الاقتصاد القومى فى الفكر الكلاسيكى .

١ - دالة الانتاج :

تمثل دالة الانتاج العلاقة بين الانتاج الكلى وكمية عناصر الانتاج المستخدمة ، وتمثل ايضا الكمية القصوى التى يمكن انتاجها باستخدام عناصر الانتاج المتاحة ، وتأخذ دالة الانتاج شكل المعادلة التالية :

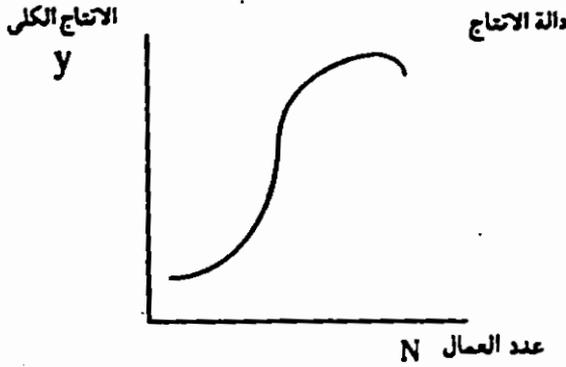
$$Y = F(N, K, L, T, \dots)$$

حيث T مستوى التكنولوجيا ، L الارض K رأس المال ، N عدد العمال ، Y الانتاج الكلى .

وتمثل دالة الانتاج - طبقا للافكار الكلاسيكية - العرض الكلى للمنشأة فى الأجل القصير حيث يفترض ان جميع عناصر الانتاج الاخرى (عدا عنصر العمل) ثابتة وأن العنصر الوحيد المتغير هو العمل .

وهذا هو السبب وراء وصف دالة الانتاج بالتناقص كلما اضيفت وحدات اضافية من العنصر المتغير وهو هنا عنصر العمل ،

وهذا ما يعرف بقانون تناقص الغلة - The law of Diminishing Returns
 والشكل التالي يوضح ذلك :



هذا وتجيب ملاحظة ان دالة الانتاج فى الاجل القصير تكون
 على النحو التالي :

$$Y=F(N)$$

وبناء على هذه الدالة تؤكد الافكار الكلاسيكية بان كلا من
 مستوى الانتاج القومى "Y" ومستوى التشغيل "N" يتحركان معاً
 فى الاجل القصير .

ويمكن تفسير قانون تناقص الغلة على اساس ان زيادة وحدات
 إضافية من عنصر العمل مع ثبات العوامل الاخرى (كالارض
 ورأس المال) سوف يودى الى انخفاض الانتاجية الحدية Marginal
 Productivity (MP) للوحدات الاضافية من عنصر العمل .

هذا وتقاس الانتاجية الحدية للعنصر الانتاجى بقسمة التغير
 فى الانتاج الكلى على التغير فى عدد العمال أى أن

$$MP = \frac{\Delta y}{\Delta N}$$

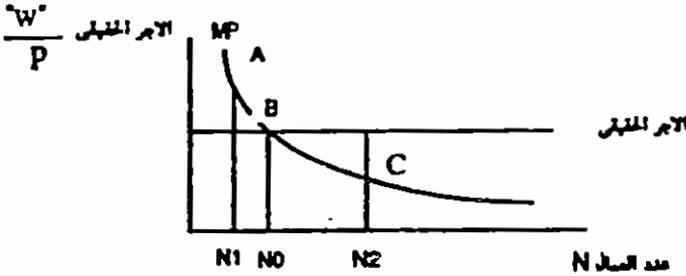
وهذا يعنى ان الانتاجية الحدية للعنصر تتوقف على التغير فى الناتج القومى منسوبا الى التغير فى مستويات التشغيل (عدد العمال)

وإذا ضربنا الانتاجية الحدية للعنصر الانتاجى MP فى سعر السلعة P فإننا نحصل على قيمة الانتاجية الحدية مقومه بالنقود Value of marginal - -productivity . (VMP)

$$PMP = VMP \quad \text{أى أن}$$

٧ - الطلب على العماله :

أكد الكلاسيك على ان الطلب على العماله "Nd" يتوقف على الانتاجية الحدية للعامل "MP" والتي تحدد بدورها الاجر الحقيقى للعامل $\frac{w^*}{P}$ فالعروف ان صاحب المؤسسة لن يقدم على تشغيل اعداد اضافية من العمال لما تساوت إنتاجيتهم الحديه مع الاجر الحقيقى المدفوع للعمال الاضافيين . بينما يستمر صاحب المؤسسة فى تشغيل اعداد اضافيه من العمال مادامت الزيادة فى الانتاج الحدى للعنصر الاضافى من العمل اعلى من الاجر الحقيقى المدفوع له ، كما هو موضح بالشكل التالى :



يلاحظ من الشكل ان منحنى الاجر الحقيقى^(١) ثابت لانه لا يتأثر بعدد العمال الموظفه ، كما أننا نعمل فى ظل شروط سوق المنافسة الكامله ، وحيث لا يستطيع العمال التأثير على معدلات الاجور السائدة فى السوق طبقا للافتراض الكلاسيكى .

(١) يلاحظ ان اعداد الكمية المطلوبة من العمل على معدلات الاجر الحقيقى . وليس على معدل الاجر النقوى . لما هو نتيجة للفرض الكلاسيكى بان رجال الاعمال لا يتأثرون بمعدل الاجر النقوى ولكن بالثروة الشرائية . الاجر الرسمى وذلك لهما يعرف بضخام النقوى .

هذا وتحقق المنشأة أقصى الأرباح فى ظل المنافسة الكاملة عندما

يتساوى الأجر الحقيقى مع الانتاجية الحدية للعامل أى عندما $mp = \frac{w}{p}$
 فمثلا عند الوضع "A" طالما ان الانتاجية الحدية للعامل اعلى من الأجر
 الحقيقى $\frac{\text{الأجر التقدي}}{\text{مستوى الاسعار}}$ فليس هناك ما يمنع من زيادة توظيف العمال
 أكثر من N_1 وحتى N_0 ، حيث عند الوضع الأخير يتعادل الأجر الحقيقى
 مع الانتاجية الحدية عند الوضع "B".

أما إذا زيد حجم العماله أكثر من N_0 ، فان ظاهرة تناقص الغله تبدأ
 فى الظهور وينعكس ذلك فى انخفاض وناقص الانتاجية الحديه لعنصر
 العمل (لان الزيادة فى كمية العمل الموظفه لايصاحبها اى زيادة فى كميات
 عناصر الانتاج الاخرى) ، ولهذا نجد انه عند الوضع "C" حيث الأجر
 اعلى من الانتاجية الحدية ويكون من المربح للمؤسسة تخفيض حجم العماله
 من N_2 الى N_0 .

وهذا وتجرب ملاحظة انه اذا ارتفع الأجر الحقيقى فان المطلوب من
 العماله يقل ، وإذا انخفض الأجر الحقيقى فان المطلوب من العماله يتزايد
 وهى علاقة عكسية .

عرض العمل :

وفقا للفروض الكلاسيكية فان كمية العمل المعروضة N_s تعتمد على
 معدل الأجر الحقيقى $\frac{W}{P}$ هذا ويعتمد العرض عند اى مستوى للأجر
 الحقيقى على الجهد الشخصى (الضرر الحدى Marginal disutility) الذى
 يتحمله العامل نظير القيام بالعمل ، ويتزايد هذا الجهد أو العبء بزيادة
 عدد ساعات العمل . وعند مطالبه العمال بزيادة ساعات العمل فان هذا
 يتطلب اقناعهم ، ويتطلب هذا رفع معدل الأجر الحقيقى بالقدر اللازم
 لتعويض الاضرار التى تقع عليهم والعكس صحيح . فلو إجهت الكمية
 المطلوبة من العمال الى الانخفاض ، فان معدل الأجر الحقيقى يتجه الى

الانخفاض نظراً لان الجهد الحدى سيتجهه للانخفاض نتيجة لانخفاض ساعات العمل ، اذن فالعلاقة حتى الان طرديه بين عدد العمال والاجر الحقيقى وذلك كما يظهرها الشكل التالى :



ومع ان العلاقة بين الكمية المعروضة من العمل والاجر الحقيقى هي علاقة طرديه ، الا انه يجب ان نشير الى ان هذه العلاقة قد تتحول وتصبح عكسيه ، ويرجع ذلك الى ان الاجور عادة ماتشكل مصدر الدخل الوحيد للعمال وبالتالي فان تخفيض الاجور عادة مايدفع العمال الى زيادة ساعات العمل (بدلا من خفضها) وذلك من اجل المحافظة على مستوى معيشة معين ، كما ان الزيادة فى معدلات الاجور قد تدفع العمال الى مزيد من الراحة طلبا للاستمتاع باوقات الفراغ .

ومن هنا فان الاثر الدخلى قد يؤدي - بعد ان يصل الاجر الحقيقى الى مستوى معين - الى وجود علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من العمل ومعدل الاجر الحقيقى .

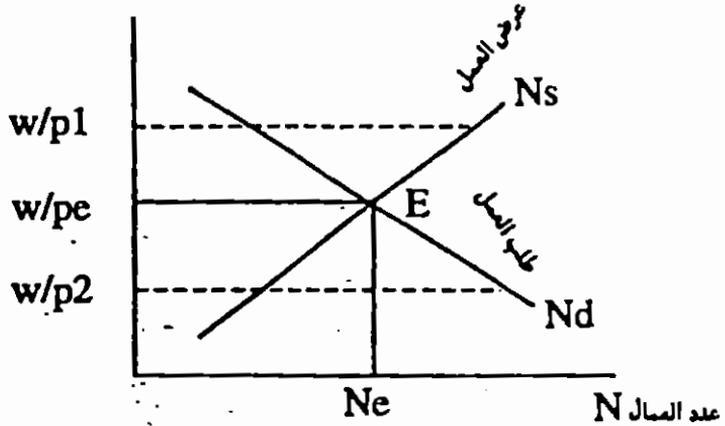
٤ - التوازن فى سوق العمل :

رأينا حتى الان انه عند اى مستوى من الاجر الحقيقى ستجد المؤسسات ان مستوى العمالة الامثل الذى تتعظم معه الارباح ، هو ذلك المستوى الذى يتحقق عنده التعادل بين الانتاجية الحديه للعنصر الانتاجى المتغير (العمل) ومعدل الاجر الحقيقى .

ولما كان الناتج الحدى يتجه الى التناقص مع زيادة كمية العمل فان الكمية المطلوبة من العمل ستتجه الى التزايد مع الانخفاض فى معدل الاجر الحقيقى .

وسيتحقق التوازن فى سوق العمل عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة وذلك على النحو التالى :

الاجر الحقيقى $\frac{w}{p}$



يتحدد مستوى العمالة الامثل عند تعادل الطلب على العماله مع المعروض منهم عند وضع التوازن N_e وعند مستوى الاجر الحقيقى W/p_e . اما عند مستوى اعلى من الاجر الحقيقى W/p_1 فتظهر البطالة ويختفى التوازن . ونفس الامر يحدث عند مستوى ادنى من الاجر الحقيقى W/p_2 حيث يظهر فائض الطلب على العماله مما يرفع مستوى الاجور الى وضع التوازن W/p_e .

هنا وقد تحقق التوازن عندما تعادلت الانتاجية الحدية لعنصر العمل ممثلة بالمنحنى N_d مع الاجر الحقيقى للعمل ممثلاً بالمنحنى N_s وذلك عند نقطة "E".

اشتقاق منحنى العرض الكلى (الناتج القومى) عند الكلاسيك :

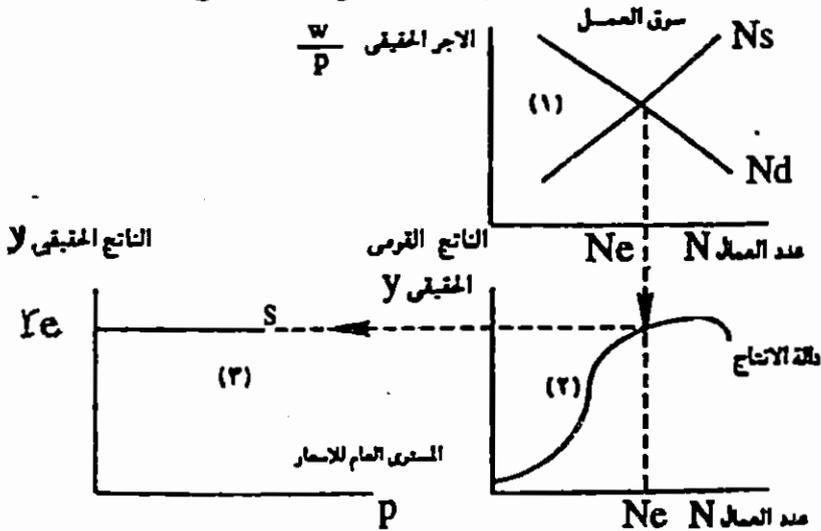
فى ظل فروض الفكر الكلاسيكى : سيادة المنافسة الكامله وتوفر

المرونه الكامله (اللانهائية) فى التغير فى الاسعار والاجور سواء بالارتفاع ام بالانخفاض ، فإن التوظف الكامل والتوازن التلقائى لاهد من حدوثه فى الاقتصاد القومى :

فارتفاع معدلات الاجور ستؤدى الى حدوث بطالة يتنافس فى ظلها العمال فيما بينهم فى سوق العمل عن طريق تخفيض الاجور ، ويؤدى ذلك الى اتجاه الكمية المعروضة من العمل الى الانخفاض ، فى حين تتجه الكمية المطلوبة الى الارتفاع حتى تصل الى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل .

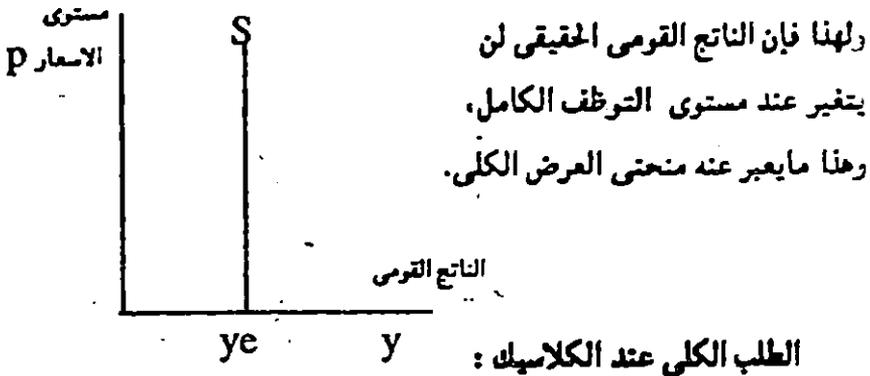
اما عندما تنخفض الاجور عند مستوى التوازن فسيكون هناك فائض فى الطلب على العمل ، الامر الذى يؤدى الى تنافس المؤسسات فيما بينها لجذب العمال عن طريق زيادة معدلات الاجور ، ويترتب على ذلك اتجاه الكمية المطلوبة من العمل الى الانخفاض فى حين تتجه الكمية المعروضة الى الارتفاع حتى نصل الى مستوى التوظف الكامل .

وعندما يتحدد مستوى التوظف الكامل بهذه الطريقة يمكن الحصول على حجم الناتج القومى الحقيقى الذى يمكن لهذا المستوى من التوظف أن يقوم بانتاجه ويمثل هنا الحجم من الناتج القومى منحنى العرض الكلى فى النظرية الكلاسيكية والذى يمكن اشتقاقه على النحو التالى :



يتكون الشكل من ثلاثة اقسام : (١) والذي يوضح التوازن في سوق العمل ، (٢) ويوضح دالة الانتاج للاقتصاد القومي . وتحديد مستوى التوظيف التوازني في الجزء (١) يمكننا تحديد حجم الناتج الحقيقي من الجزء (٢) والذي يحدد بالتالي مكان منحنى العرض الكلي في القسم (٣) .

وإذا أعدنا رسم القسم (٣) بحيث تكون الكمية (الناتج) على المحور الافقي ، والاسعار على المحور الرأسى ، فإنا نصل الى الوضع التالي المعبر عن العرض الكلي عند الكلاسيك وهو يتكون من خط رأسى وسبب ذلك هو افتراض توافق المرونة التامة في الاسعار والاجور .



يشتق منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك من نظريتهم في النقود (١) ، والتي يفترض فيها ثبات الكمية المعروضة من النقود وسرعة دورانها . وعليه فإن مستوى الاسعار سيتغير في اتجاه معاكس للتغير في الناتج القومي ، بمعنى أن أي زيادة في الدخل القومي (Y) ستؤدي الى انخفاض الاسعار (P) والعكس صحيح . (٢)

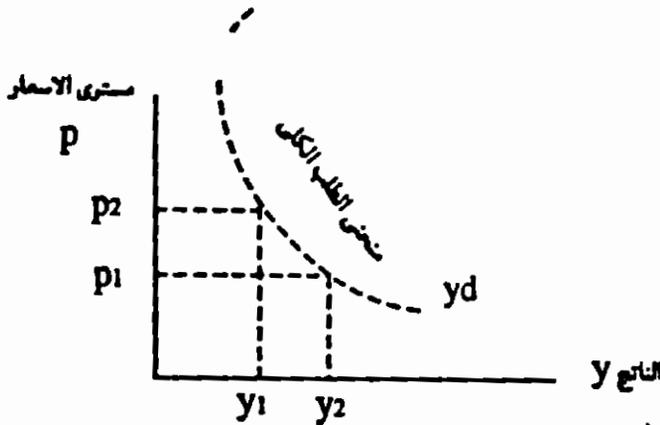
(١) ان النتيجة التي توصل اليها الكلاسيك من خلال ايمانهم بـ "ساي" هي انه لا يمكن ان تحدث ازمة ائراط في الانتاج (عجز في الطلب الكلي) وتفسر ذلك سهل في ظل اقتصاد المقايضة حيث ان كل ما يتبع لاهد من مبادله بشئ اخر . ولهذا يحدث التوازن بين الجانبين . واذا حدث اختلال فانه بعد اختلال وقتي يزول بفعل تلقائيه جهاز الثمن . على ان هذه النتيجة تعد ايضا صحيحة من وجهة نظر الكلاسيك في ظل وجود اقتصاد يستخدم النقود . والشرط الذي وضعوه لاثبات ذلك هو ضرورة ان يكون الطلب على النقود مساوياً لعرض النقود .

$$M v = p y \quad (٢)$$

حيث ان نظرية كمية النقود تضع المعادلة التالية

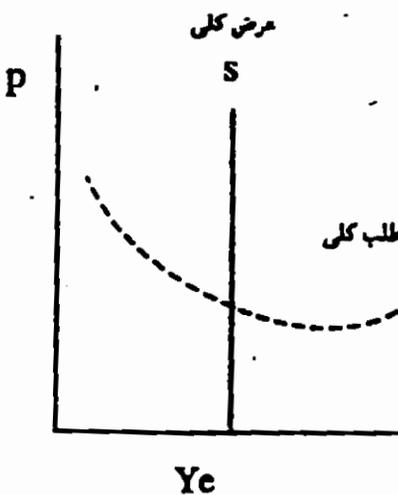
ولا كانت كل من M و v ثابتة لان زيادة (Y) لاهد وان تزود الى انخفاض (P) والعكس صحيح.

بناء على هذا يتكون منحنى الطلب الكلى الذى " يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة بافتراض ثبات الكمية المعروضة من النقود وسرعة دورانها " .



التوازن الكلى فى الفكر الكلاسيكى :

حتى يتم التوازن فى الاقتصاد القومى ، فلا بد من تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى ، ويتم ذلك بجمع المنحنيين فى شكل واحد كالتالى :



وهذا التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى يتحقق فى ظل التوظيف الكامل ، ذلك ان سيادة المنافسة الكاملة فى سوق السلع وسوق العمل ستزود الى تحقيق التوظيف الكامل .

(٢) سنكتفى هنا بالتوازن فى شكله البسيط ، على ان نرجع شرح التدرج الكلاسيكى للتكامل فى مرحلة

ثانياً ، الطلب الكلى وتوازن الدخل والادخار * كينز *

مقدمه عن الازمه العالمية من وجهة نظر " كينز KEYNES "

شهد الاسبوع الاخير من اكتوبر ١٩٢٩ انهياراً فى سوق الاوراق
المالية اجتاح كل الثروات الطائلة التى اصبحت تذوب امام اعين السماسرة
كحلوى غزل البنات SPUN SUGER

ولقد حلل الاقتصاديون ما حدث وارجعوا سببه الى :

- ١ - انهيار النظام المصرفى بسبب الافراط فى الاقتراض والائتمان
ومجاوز حدود الامان .
- ٢ - عدم توزيع الدخل بعدله .

٣ - تهاوى قطاع الاسكان والبناء وتهاوى العديد من المشروعات
بسبب ارتفاع اعباء تمويل الصفقات العقارية .

ولقد حاول الكلاسيك تبرير وتفسير ما حدث من وجهة نظرهم على
النحو التالى :

فالبعض الأول : اعتبر ان نقابات العمال هى المسئولة عما حدث ، حيث
انها لم تخفض اجور العمال استجابةً لالتخفيض الذى
حدث فى اسعار السلع فى ظروف نقص الطلب عليها ،
ورأوا انه كان يجب ان تنخفض معدلات الاجور بنفس
الدرجة التى انخفضت بها الاسعار . ولقد أدى ذلك الى
هبوط مستويات الارباح ثم الى تقلص حجم الانتاج
ومستويات التشغيل ومن ثم بطالة واسعة .

اما البعض الثانى : فقد القى المسئولية على المشروعات الاحتكارية التى
تميل بطبيعتها الى تشغيل عدد أقل من العمال ، وذلك
على العكس تماماً مما يحدث فى حالة المنافسة الكاملة
حيث عدد العمال يكون كبيراً بطبيعة الحال.

ويتبقى البعض الثالث : الذى القى المسئولية على العلاقة بين الادخار

والاستثمار ، فالمجتمع يدخر بشده ، عنى حين ان
المشروعات تتوسع بهبطه .

وجهة نظر كينز:

أكد كينز ان " الكساد الكبير " كان حالة فشلت فى تفسيرها
وعلاجها المدرسة الكلاسيكية واكد على مايلى :

٢ - عدم الاعتراف بشروط المناقصة الكاملة .

٢ - ليس بالضرورة ان يتحدد توازن الدخل القومى دائماً عند مستوى
التشغيل الكامل ، بل على العكس يمكن ان يتحدد توازن الدخل
عند مستوى اقل أو أعلى من ذلك .

اما تشخيص كينز للازمه فكان فى ثلاث نقاط :

أ) لا يوجد شئ اسمه يد خفية تعمل تلقائياً وتدفع الاقتصاد القومى
الى وضع التوازن دائماً .

ب) ان الانتعاش يتوقف على الاستثمار .

ج) ان الاستثمار الخاص مهدد دائماً بالتشعب ، الذى يفرز حالة
الاتكماش الاقتصادى ، فزيادة الاستثمار تؤدى الى ضعف
جاذبية فرص الاستثمار، وهذا يؤدى الى ضعف الميل الحدى
للاستهلاك ، وأيضاً الميل الحدى للاستثمار . فكلما زاد المجتمع
تراماً ضعف الميل الحدى للاستهلاك وتبعه الميل الحدى للاستثمار
اى ضعف فرص الاستثمار .

لذلك كان علاج " كينز " منسجماً مع تشخيصه للازمه ، فقد طالب
كينز بضرورة زيادة الاستثمار الحكومى المباشر ، وقتل ذلك فى توسعها
الكبير فى تشييد الطرق والسدود والمطارات ومشروعات الاسكان (*) ،
وكان كينز يأمل ان يقوم الائتاق الحكومى بمهمة إنعاش الاقتصاد عن طريق
الدفع بقوة شرائية جديدة ، وكان هنا هو ماحدث بالفعل فى برنامج روزفلت

Newdeal

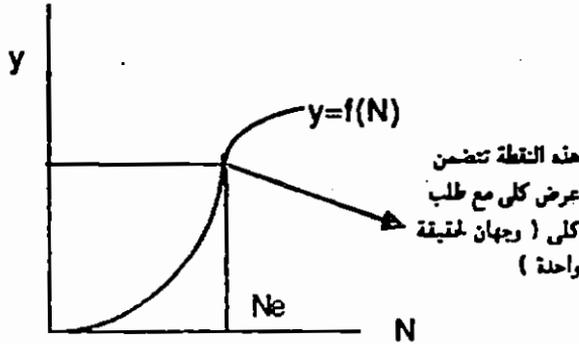
(*) يلاحظ ان معظم هذه المجالات يعزى عنها الاستثمار الخاص

وهكذا فان كينز استطاع ان يحدد فى عبارة موجزة سبب الازمة التى واجهت الولايات المتحدة ودول اوروپا وهى (قصور الاستثمار الخاص) ، هذا التحديد جعل العلاج منطقياً تماماً وهو ضرورة ان تأخذ الحكومة بزمام الموقف وتتوسع فى الانفاق ، ولهذا قيل دائماً ان علاج كينز لم يكن ثورياً ، بقدر ما كان تفهماً لحقيقة الاوضاع ثم التفسير الجيد لعمل العلاج الناجح .

العالم الرئيسية لاختلاف وجهتى النظر بين الكلاسيك وكينز

(١) فكرة التطابق الكلاسيكية والتقاطع الكينزى :

يرى الكلاسيك وفقاً لقانون سائى ان اى مستوى للناتج القومى - وبالتالي العرض الكلى - يخلق مستواً مطابقاً له من الطلب الكلى ، وهذا ما اظهره باستخدام دالة الانتاج . بمعنى آخر ان التوازن يتم عندما يطابق العرض الكلى الطلب الكلى وعندما يحدث ذلك فان هذا التطابق يعنى ان المستوى الفعلى للناتج قد وصل الى اقصاه .



اما كينز فيرفض فكرة التطابق، ويقدم بدلاً منها فكرة التقاطع ، فهناك دالة للطلب الكلى ، ودالة اخرى للعرض الكلى ، وتتقاطعها بتحدد المستوى التوازنى للناتج. والتقاطع هنا لايعنى بالضرورة ان الناتج قد وصل الى اقصاه كما يعتقد الكلاسيك.

(٢) ارتباط مستوى التشغيل بمستوى الاجور عند الكلاسيك (من سوق العمل الى سوق السلع)

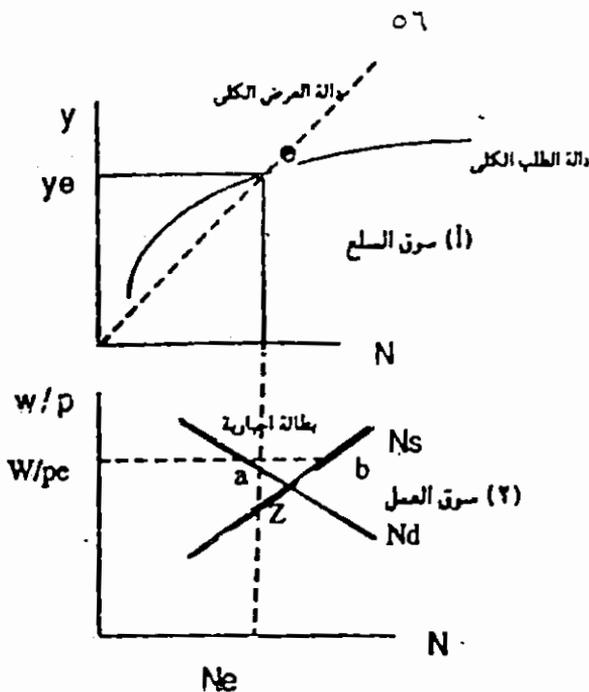
يرى الكلاسيك ان مستوى التشغيل يتحدد بقوتى عرض العمل والطلب عليه ، ولهذا فهم يؤكدون بان كلا المتغيرين التشغيل والانتاج يحصلان دائما الى قيمته القصوى، ولذا يقولون دائما بان مستوى التشغيل الكامل هو بالطبع الوضع المعتاد دائما.

وعليه فان الوصول الى هذه النتيجة يرتبط عندهم بافتراض هام هو سهولة تغير الاجور، فمتى حدث إنخفاض فى الاجور ، كان ذلك كفيلا بتصحيح الانخفاض فى مستوى التشغيل .

أهم نقطة هنا ان التحليل الكلاسيكى يعالج مستوى التشغيل الكامل كفرضية مسلم بها وليس كنتيجة . وهذا سببه ايمانهم بقانون ساي وصحته دائما . ولهذا فهم ينطلقون من التوازن فى سوق العمل والتشغيل الى التوازن فى سوق السلع .

اما " كينز " فيرفض هذا الرأى ، ويرى ان مستوى التشغيل الذى يتحدد نتيجة لتفاعل قوى خارجية عن سوق العمل (حيث يرى ان مستوى التشغيل لا يتحدد بتقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب فى سوق العمل ، وانما يتحدد بمستوى الطلب الفعلى على السلع والخدمات والذى يشتق منه الطلب على العمل، ومعنى ذلك ان تقاطع بين دالتى العرض الكلى والطلب الكلى والتى ستتحدد صدفةً هى التى تحدد مستوى التشغيل فى سوق العمل) وهذا الامر يعد مغايراً فى الاتجاه للتحليل الكلاسيكى ، حيث اتجه تحليل كينز من سوق السلع الى سوق العمل (وليس العكس كما هو رأى الكلاسيك) .

فكينز يبدأ من دالتى العرض الكلى والطلب الكلى (سوق السلع) وينتهى بسوق العمل كما يلى :



واضح من شكل (أ) تقاطع دالتى العرض الكلى والطلب الكلى عند نقطة (٢) ، وهذا المستوى هو الذى يودى الى الانتاج الفعلى للدخل الحقيقى (y_e) ، ومن ثم مستوى التشغيل التوازنى (N_e) .

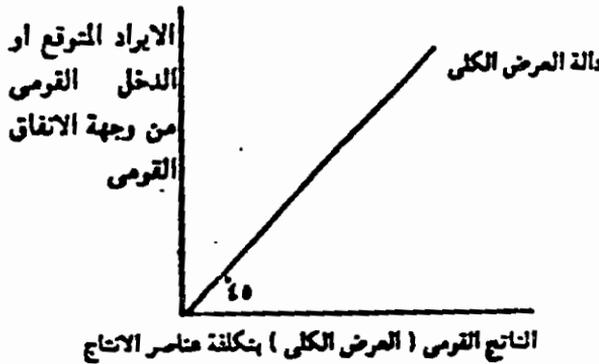
واضح من الشكل ان الصلغه وحدها هى التى يمكن ان تجعل نقطة التوازن فى سوق السلع (e) متفقة مع وضعا التشغيل الكامل (z) فى الشكل (ب) .

ويتضح من الرسم السابق ان نقطة التوازن فى سوق السلع (e) والتى تبين الوضع الذى يمكن ان يستقر عنده الانتصاد حيث ينتج (y_e) ، وهذا التوازن إقترن بمستوى تشغيل (N_e) اقل من مستوى التشغيل الكامل ، اى ببطاله فى سوق العمل مقدارها ($a b$) ، زهى بطالة اجبارية . وبعد كينز اول من اشار اليها وقَبِل بوجودها ، فمن سبقوه من الكلاسيك ماكانوا يعترفوا الا بالبطاله الاختيارية فقط .

وهكذا لقد استطاع كينز ان يحلل العوامل التى تحدد مستوى النشاط الاقتصادى عندما أكد على ان مستوى التشغيل ومستوى الناتج القومى انما يتحددان بنقطة التقاطع بين دالة العرض الكلى ودالة الطلب الكلى .

فلقد ركز " كينز " على دور الطلب الكلى فى تحديد مستوى الدخل والتشغيل ، حيث عمل كينز على تحديد دور العرض الكلى ، وذلك على اعتبار ان جدول العرض الكلى انما يبين الشروط التى يتحقق فى ظلها المستويات المختلفة للنتاج ولهذا السبب يأخذ العرض الكلى شكل خط ٤٥ حيث يمثل أو يعبر عن مقدار ما يتوقعه رجال الاعمال والمنظمون من عائد أو حصيله ، وفقا لما يتكبدوه من نفقات ، بمعنى آخر ان على رجال الاعمال أن يحققوا حصيله بيع مساوية لما تتضمنه هذه الحصيله من نفقات . ويلاحظ هنا ان كل نقطة على دالة العرض الكلى انما تمثل ثمن العرض المقترن بحجم من الناتج عند مستوى من مستويات التشغيل . وثمان العرض الكلى هو نوع من انواع النفقة الكلية التى يتحملها المنتجون وهم بسبب انتاجهم حجم معين من الناتج ولذلك لا بد لهم من تحقيق حصيله تساوى على الأقل تلك النفقات حتى يكون ذلك مبررا لتشغيل العمال الذين ينتجون هذا الحجم.

والشكل التالى يوضح لنا دالة العرض الكلى والتى تبين المستويات المختلفة من الدخل أو الناتج القومى التى يجب الحفاظ عليها بمستويات مختلفة مقابلة من الاتفاق القومى بمعنى آخر ان كل نقطة على خط ٤٥ تمثل المبالغ التى لا بد ان يستردها المنظمون فى شكل حصيله مبيعات (اى اتفاق كلى) لكى يقوموا بانتاج مستويات الناتج القومى المختلفة المقابلة باعتبارها قيم محسوبة بتكلفة العناصر التى ساهمت فى هذا الناتج .



اما " الطلب الكلى " أو الفعلى عند كينز فهو الذى يحدد أو يوضع حجم الطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات الدخل الحقيقي . ومعنى آخر فهو يبين حجم الانفاق القومى على السلع والخدمات .

وقد يكون الطلب الكلى كافياً لتحقيق التشغيل الكامل ، كما أنه قد يقل أو يزيد عن هذا . وفى حالة قصور الطلب الكلى عن تحقيق التوظف الكامل ، يمكن علاج ذلك عن طريق زيادة الطلب الكلى أى زيادة الاستثمار (١) . وقد اشار كينز الى ان للاتفاق الاستثمارى اثر مضاعف على الدخل ، عرف باسم مضاعف الاستثمار .

هنا وقد حدد " كينز " القطاعات التى تحدد الطلب الكلى أو قرار الاتفاق الكلى فى القطاعات التالية :

أول : القطاع العائلى " C " وهو الذى يقوم بالاتفاق الاستهلاكى
Houshold Sector

ثانيا : قطاع الاعمال " I " : وهو الذى يقوم بالاتفاق الاستثمارى
Productive Sector

ثالثا : القطاع الحكومى . " G " government sector

رابعا : القطاع الخارجى " F " Rest of the world sector

وقد يلى دراسة لبعض هذه القطاعات لمعرفة دورها فى تحديد المستوى التوازنى للدخل والتشغيل .

(اولا : الطلب الاستهلاكى

يمثل الاستهلاك الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى ، الذى يهدف الى اشباع رغبات وحاجات الافراد والتى تتميز بالتعدد ، ولا يعتبر غريبا ان

(١) يمكن القول ان الدخل الكينزى لدراسة المستوى التوازنى للدخل والتشغيل قد ركز على الطلب الكلى باعتباره هو المحدد الاكثر أهمية للتوازن . وذلك على عكس التحليل الكلاسيكى الذى ركز على العرض الكلى انطلاقا من قانون " ساي " فكان كينز قد نقل الاهمية التحليلية نظريته الى الجانب المعاكس للجانب الذى ركزت عليه النظرية الكلاسيكية

تؤكد بان الغرض من استعمال الدخل هو اشباع الحاجات الحالية وهو ما يعرف بالاستهلاك ، وبعد الطلب الاستهلاكى العائلى (والخاص) من اهم مكونات الطلب الكلى ، حيث ان التغيرات فى هذا الانفاق ستؤدى الى احداث اثار ملموسة على مستوى النشاط الاقتصادى ، ولقد اشار كينز الى ان الانفاق الاستهلاكى يعتمد بصورة اساسيه على مستوى الدخل وانه يتجه للزيادة مع الزيادة فى الدخل ولكن بنسبة اقل من نسبة الزيادة فى الدخل وهذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك هى التى اطلق عليها كينز دالة الاستهلاك، وهى التى سنقوم بدراستها على النحو التالى :

الدخل والاستهلاك :

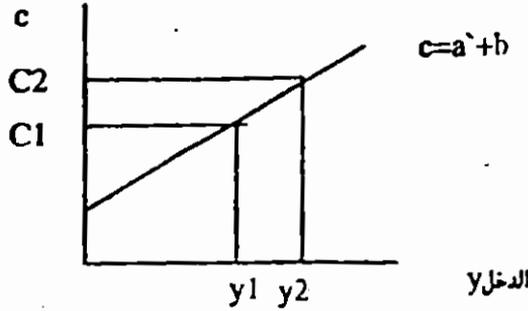
لاشك ان الدخل يعتبر هو العامل الرئيسى فى تحديد حجم ومستوى الاستهلاك سواء على مستوى الفرد أو مستوى الجماعة حيث $C = f(y)$ ولقد توصل كينز الى وجود علاقة بين الدخل الكلى والاستهلاك الكلى ، مفادها ان الدخل وهو العامل الرئيسى الذى يحدد مستوى الاستهلاك يتوقف على عنصرين اساسيين :

العنصر الأول : يتمثل فى الميل للاستهلاك اى العلاقة بين الاستهلاك والدخل وهذا ما حدده كينز بدالة الاستهلاك ، وهى التى توضح كمية الانفاق الذى يرغب المستهلكون فى انفاقه على السلع والخدمات عند كل مستوى من مستويات الدخل .

العنصر الثانى : يتمثل فى طبيعة هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل ، حيث يؤكد كينز ان زيادة الدخل تؤدى الى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل ، حيث تتجه الزيادة فى الدخل الى الادخار^(١) . وهنا يعنى ان مضاعفة الدخل مثلاً لاتعنى مضاعفة الانفاق الاستهلاكى و الشكل التالى يبين ذلك .

(١) Keynes, op. cit., I. 96 وهذه النقطة غاية فى الاهمية ، حيث يمثل الادخار عنصراً انكماشياً للاقتصاد القومى ، وذلك ان الادخار يعمل على خفض الطلب الكلى على السلع والخدمات. واذا لم يتحول الادخار الى زيادة الاستثمار فان المنتجين سيعملون الى خفض حجم انتاجهم من السلع والخدمات الامر الذى ينعكس على مستوى التشغيل وحجم البطالة .

الاستهلاك



قلو أن مستوى الدخل ($Y1$) فإن المستهلكون سيرغبون في إنفاق مبلغ يعادل ($C1$) ولو كان مستوى الدخل ($y2$) فإنهم يرغبون في إنفاق مبلغ يعادل ($C2$) والمسافة بين ($y1$ $y2$) أكبر من المسافة بين ($C1$ $C2$).

دالة الاستهلاك : (١)

تعبّر دالة الاستهلاك عن العلاقة بين مستويات الاستهلاك من السلع والخدمات عند مستويات الدخل المختلفة ، حيث يعتبر الدخل هو العامل المستقل أو المؤثر على مستويات الاستهلاك ، بينما يعتبر الاستهلاك هو العامل التابع .

$$c = f(Y)$$

$$\& c = a + by$$

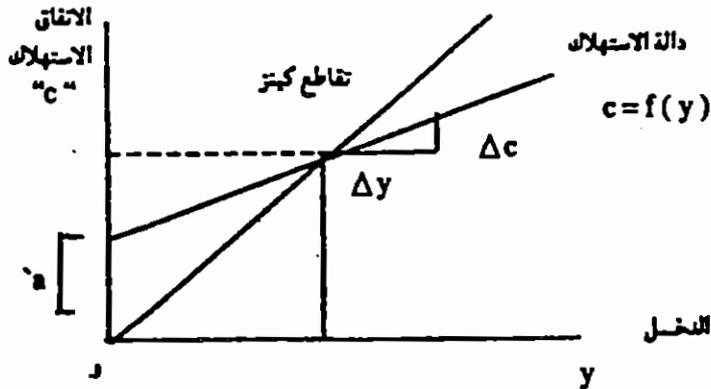
حيث "C" الاستهلاك و "a" الاستهلاك المستقل عن الدخل ،
"b" الميل الحدى للاستهلاك ، "y" الدخل .

ويمكن التعبير عن دالة الاستهلاك بالجدول التالي :

(١) يعتبر اكتشاف دالة الاستهلاك من جانب كينز اكتشافاً هاماً لا يقل أهمية عن اكتشاف "مارشال" لدالة الطلب الفردي .

الميل المتوسط للاستهلاك $A_{pc} = \frac{c}{y}$	الميل الحدى للاستهلاك $M_{pc} = \frac{\Delta c}{\Delta y}$	الدخل y	الاستهلاك c	
-	-	٢٠	صفر	أ
١٫٢	٨	٦٠	٥٠	ب
١٫٠	٨	١٠٠	١٠٠	ج
١٫٢	٨	١٤٠	١٥٠	د
١٫٠	٨	١٨٠	٢٠٠	هـ
١٫٢	٨	٢٢٠	٢٥٠	و

وبين العمود الاول فى هذا الجدول الافتراضى لارقام الدخل والاستهلاك ، مستويات مختلفة من الدخل القابل للتصرف ، على حين يبين العمود الثانى فى الجدول المستويات المختلفة من الاتفاق الاستهلاكى الحقيقى ، وبين العمود الثالث وكذلك الرابع ، العلاقة بين الاستهلاك والدخل أو ما اطلق عليه كينز للميل للاستهلاك أو دالة الاستهلاك . ويمكن ان نشرح هذا الجدول بالشكل التالى :



فى هذا الشكل يمثل الخط " c " دالة الاستهلاك بينما الاتفاق الاستهلاكى مبين على المحور الرأسى ، والدخل القومى مبين على المحور الافقى . اما خط ٤٥ فيبين خط التساوى المطلق بين الاتفاق الاستهلاكى والدخل القومى .

والملاحظ ان دالة الاستهلاك فى هذا المثال هى دالة خطية (١) حيث ان بيانات الجدول الافتراضى توضح ان الاتفاق الاستهلاكى يتزايد بمقدار ٤٠ مليون جنيه لكل تغير فى الدخل القومى بمقدار ٥٠ مليون جنيه . يلاحظ كذلك ان الاستهلاك لايساوى صفر عندما بلغ الدخل صفر ، بل أن الاتفاق الاستهلاكى بلغ ٢٠ مليون جنيه فى الوقت الذى بلغ فيه الدخل القومى صفر، كذلك يلاحظ ان دالة الاستهلاك هى دالة متزايدة للدخل ، بمعنى ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل هى علاقة طردية ، غير ان هناك جزءا من الاستهلاك لايتأثر بالدخل ، وهذا الجزء يطلق عليه الجزء المستقل من الاستهلاك Autonomous ويتحدد هذا الجزء فى الدالة عندما يكون الدخل المتاح صفرًا ويمثل ذلك على الرسم بالجزء " a " .

أما السبب وراء أخذ دالة الاستهلاك لشكل الدالة الخطية فيرجع الى مجموعة من العوامل غير الدخلية جمعها كينز فى عنصريه هما : - (٢).

- أ - العوامل المرتبطة بشخصية الافراد (العوامل الذاتية) .
ب - العوامل الموضوعية .

وقد تصور كينز ان هذه المحددات غير الدخلية يمكن ان تؤثر فى الاستهلاك الكلى بالرغم من اعتقاده بانها ذات اهمية قليلة فى الاجل القصير.

العنصر الأول : العوامل الشخصية (الذاتية) :

وهى عوامل داخلية فى النموذج لامتيل للتغير الجوهرى فى الزمن القصير وكونها عوامل شخصية انها ترتبط بالنواحي النفسية

(١) وسبب انها دالة خطية هنا أن العوامل الشخصية والعوامل الموضوعية التى تؤثر فى دالة الاستهلاك تكون ثابتة فى الاجل القصير .

(٢) بالرغم من ان كينز أكد على ان هذه المحددات غير الدخلية ربما تؤثر فى مستوى الاستهلاك الكلى ، الا انه ركز على ان الاستهلاك اساساً هو دالة للدخل المتاح .

أو السيكولوجية للأفراد ، سواء كان الأفراد فيما بينهم كمستهلكين أو سلوكهم كرجال اعمال ومنتجين (كمشروعات) . ولقد عده كينز دوافع الأفراد الى مجموعتين : مجموعة تدفعهم الى الامتناع عن الاستهلاك ومنها ميلهم للبخل والتقتير والاحتياط للمستقبل ... الخ ، ومجموعة ثانية تدفعهم الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي مثل الميل الى حب البذخ وحب الظهور والكرم ... الخ وكذلك ركز كينز على تأثير الاستهلاك بتغيير سلوك رجال الاعمال والمنتجين وربط بين ذلك وبين سياسات دفع الاجور واحتجاز الارباح وسياسات الائتمان الاستهلاكي الخ .

ويؤكد كينز بأن هذه العوامل المرتبطة بشخصية الافراد (العوامل الشخصية) والتي تؤثر فى الميل للاستهلاك لا تتغير فى الزمن القصير ، وهذا هو السبب وراء بقاء الميل للاستهلاك مستقرا . ولهذا السبب تأخذ دالة الاستهلاك فى الاجل القصير علاقة خطية (١)

وتأخذ الشكل الرياضى التالى :

$$C = a + by$$

حيث

(c) : حجم الاستهلاك الكلى .

(a) : مقدار الاستهلاك عندما يكون مستوى الدخل

للسفر .

مساويا

$$\frac{\Delta c}{\Delta y} = \text{و } (b) : \text{ الميل الحدى للاستهلاك}$$

(y) : حجم الدخل القومى

وتلاحظ من هذه المعادلة ان السلوك العام بها انما يتحدد بالقول بان

الاستهلاك (c) انما هو دالة للدخل المتاح (y) (القابل للتصرف) .

(١) لما دالة الاستهلاك فى الاجل الطويل فتأخذ نفس الشكل غير ان قيمة "a" تترب من الصفر يعنى انه فى الاجل الطويل لا يوجد استهلاك ثابت "a" وتكون دالة الاستهلاك على النحو التالى $C = by$ ومعنى ذلك ان دالة الاستهلاك للاجل الطويل تأخذ خطأ مستقيما ناهما من نقطة الاصل . وذلك لان الميل المتوسط للاستهلاك فى الاجل الطويل لا يمكن ان يزيد عن الواحد الصحيح لان زيادته تعنى ان الاستهلاك يزيد عن الدخل الامر الذى يعنى ان افراد المجتمع يقترضون من البنوك وهذا الوضع غير مقبول عمليا والا ستوقف البنوك عن تقديم القروض ، وعلى ذلك يجب ان يقل الاستهلاك عن الدخل حتى يكون هناك تراكم لرؤوس الاموال .

العنصر الثاني : العوامل الموضوعية :

وهي عوامل ذات طبيعة خارجية بالنسبة للنموذج ، وهذه العوامل تتعلق بظروف المجتمع الذي يعيش فيه الافراد، وتتضمن المتغيرات غير الدخلية والتي من شأنها ان تؤثر في قدرة العائلة على الاستهلاك ، ومن أهم هذه العوامل مايلي :

١ - توقعات ارتفاع وانخفاض مستويات الاسعار : مما لاشك فيه ان مستوى اسعار السلع والخدمات يؤثر على مقدار مايشتره المستهلك من هذه السلع والخدمات في شكل علاقة عكسية ، فاذا توقع المستهلكون انخفاضا في مستويات اسعار السلع الاستهلاكية خاصة المعمرة ونصف المعمرة - فانهم يعمدون الى خفض مشترياتهم الحالية من هذه السلع والخدمات، الامر الذي ينعكس على الميل للاستهلاك بالانخفاض . وعلى العكس من ذلك فان توقع ارتفاع مستويات الاسعار يؤدي الى زيادة مشتريات الافراد الحالية ، الامر الذي ينعكس على الميل للاستهلاك بالارتفاع ، ومعنى ذلك زيادة نسبة ماينفق على الاستهلاك من الدخل الحالي .

٢ - توقعات رجال الاعمال بشأن الارباح والخسائر في المستقبل : يتأثر ايضا الميل للاستهلاك بتوقعات رجال الاعمال بشأن المستقبل، فقد تنقلب نظره رجال الاعمال الى نظره تشاؤمية بالنسبة للمستقبل ، الامر الذي ينعكس على سياسة احتجازهم للارباح وعدم توزيعها على المساهمين وهنا الامر يعنى نقص دخول المساهمين وبالتالي خفض ميلهم للاستهلاك .

٣ - دور السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي : المعروف ان طبقة الاغنياء يتمتعوا بميل مرتفع للادخار عكس طبقة محدودى الدخل ، وعلى ذلك فان اعادة توزيع الدخل ، عن طريق السياسة المالية مثلا ، في صالح الطبقات الفقيرة ، سيؤدي الى زيادة الميل للاستهلاك لهذه الطبقة وذلك بناء على تحويل جزء من اموال الاغنياء الى الطبقات الفقيرة ذات الميل الاستهلاكي المرتفع .

٤ - سعر الفائدة : يلعب سعر الفائدة دورا ملحوظا فى التأثير على الميل للاستهلاك، ذلك ان ارتفاع اسعار الفائدة بالنسبة لبعض الاوراق المالية يودى الى تزايد رغبة الافراد فى الادخار حرصا وطمعا فى الحصول على العائد المرتفع الذى تغله الاوراق المالية ، والعكس صحيح ، وهذا يؤثر على الميل الحدى بالانخفاض فى الحالة الأولى وبالارتفاع فى الحالة الثانية .

وهذا ويفترض العالم الاقتصادى " كينز " ثبات معظم هذه العوامل الشخصية والموضوعية فى الاجل القصير، وعلى ذلك فان دالة الاستهلاك تميل بطبيعتها فى الاجل القصير الى ان تكون مستقرة ، والنتيجة الهامة التى تترتب على ذلك هى ان التشغيل والتوظيف لا يمكن ان يزيد ويرتفع الا مع زيادة الاستثمار (١١)

بعض المفاهيم الخاصة بدالة الاستهلاك :

سنعرض فيما يلى لدراسة الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك .

الميل المتوسط للاستهلاك

Average Propensity to consume .

يعبر الميل المتوسط للاستهلاك أو الميل للاستهلاك عن نسبة الاستهلاك الى الدخل عند مستوى معين من الدخل ، بمعنى اخر يعبر عن الجزء من الدخل الذى يتم استهلاكه وهذا يرمز له بما يلى :

$$A_{pc} = \frac{c}{Y} \quad \frac{K}{J} \quad \text{اي} \quad \frac{\text{حجم الاستهلاك}}{\text{الدخل القومى}}$$

(١١) بمعنى ان العوامل الموضوعية والشخصية تكون شبه ثابتة ومستقرة فى الاجل القصير ، وعليه فان زيادة الاستهلاك من C الى C + I لابد وان يكون مصحوبا بزيادة فى مستوى الاستثمار على النحو الذى سنوضحه فى الصفحات القادمة .

معينة هو ١٠٠ مليون جنيه ، فان الاتفاق الاستهلاكى القومى لمجموع افراد المجتمع يتوقف بشكل اساسى على الدخل الحالى ، فاذا اتفق المستهلكون ٨٠ مليون جنيه فى هذه الفترة الزمنية فيقال ان الميل للاستهلاك هو ٨٠ ، هنا وتستخدم هذه العلاقة فى التنبؤ بالاتفاق الاستهلاكى فى الفترة القادمة فاذا امكن التنبؤ بالدخل فى الفترة القادمة بـ ١٦٠ مليون جنيه ، أمكن باستخدام هذه العلاقة التنبؤ بالاتفاق الاستهلاكى $١٦٠ \times ٨٠ = ١٢٨$ مليون جنيه. وكما سبق ان ذكرنا فلقد انصب تحليل كينز على الاجل القصير، وهنا ما جعله يفترض ان العوامل الاخرى ثابتة حيث يؤكد على ان الميل للاستهلاك كعلاقة بين الاستهلاك والدخل تفترض بطبيعتها ثبات العوامل الأخرى .

وبالرجوع الى الجدول السابق نجد ان الميل المتوسط للاستهلاك - اى نسبة الاستهلاك الى الدخل - تختلف باختلاف مستوى الدخل ، اما عند الوضع "ج" حيث يتساوى الدخل مع الاستهلاك فان هذه النسبة تساوى الواحد الصحيح وهنا يعنى ان الدخل ينفق باكماله على الاستهلاك .

اما عند الوضع "ب" حيث يزيد الاستهلاك عن الدخل ، فان الميل للاستهلاك يكون اكبر من الواحد الصحيح ، بمعنى ان الاستهلاك المرغوب فيه يكون اكبر من الدخل . اما عند الوضع "د" وما يليه حيث الاستهلاك يقل عن الدخل، فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون اقل من الواحد الصحيح، بمعنى ان الاستهلاك المرغوب فيه يكون اقل من الواحد الصحيح. والجدير بالذكر ان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل وذلك طالما ان دالة الاستهلاك دالة خطية وفى هذه الحالة نقول ان دالة الاستهلاك غير تناسبية والسبب ان الميل المتوسط للاستهلاك يقل مع زيادة الدخل .

الميل الحدى للاستهلاك : Marginal propensity to consume

(MPC)

يعبر الميل الحدى للاستهلاك عن العلاقة بين الزيادة (التغير) فى الاستهلاك منسوبة الى الزيادة (التغير) فى الدخل ، وهنا الامر يفيدنا فى معرفة الكيفية التى يستجيب لها المستهلكون لاي تغير محدود فى الدخل ،
أى أن

$$MPC = \frac{c \Delta}{Y \Delta} = \frac{\Delta ك}{\Delta ل} = \frac{\text{التغير فى الاستهلاك}}{\text{التغير فى الدخل}}$$

وبعبارة أخرى فان الميل الحدى للاستهلاك انما يعبر عن ميل الدالة الاستهلاكية عند مستوى معين للدخل . فبالرجوع الى بيانات الجدول السابق فعند زيادة الانفاق الاستهلاكي من ٦٠ مليون جنيه الى ١٠٠ مليون جنيه ، فان الميل الحدى للاستهلاك $= \frac{40}{40} = ١$. وطالما اننا افترضنا ان الدالة الاستهلاكية خطية فاننا بذلك نفترض ميلا ثابتا لهذه الدالة ، أو بمعنى آخر أن الميل الحدى للاستهلاك ثابت بغض النظر عن مستوى الدخل (١) كما ان خط الاستهلاك يكون اقل انحدارا أو ميلا عن خط الدخل ، بمعنى اخر ان الميل الحدى للاستهلاك لا يتغير عند أى نقطة على دالة الاستهلاك الخطية فهو اذن مقدار ثابت يساوى $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$.

وبالرجوع الى الشكل السابق نجد ان ميل الخط "c" يكون ثابتا عند كل مستويات الدخل ويساوى $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ، وعادة ما يكون الميل الحدى للاستهلاك موجبا واقل من الواحد الصحيح وهو يساوى ١ . فى المثال الافتراضى فى الجدول السابق . ويلاحظ ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح هي علاقة تناسبية عندما يكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً عند كل مستويات الدخل المتاح وتكون هذه العلاقة غير تناسبية اذا تغير الميل المتوسط للاستهلاك مع مستوى الدخل المتاح .

دالة الادخار :

يعرف الادخار بانه ذلك الجزء من الدخل الذى لم يوجه للاتفاق الاستهلاكي ، أى هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك .

(١) فكان معظم تغيرات الاستهلاك تابعة لتغيرات سابقة فى الدخل ، ومعنى ذلك ان التقلبات التى تحدث فى مستوى الدخل القومى والتشفيل لا ترجع اساسا الى الاستهلاك كأحد مكونات انظباط الاستهلاك القومى .

اما دالة الادخار فهي علاقة بين مستويات الادخار عند مستويات الدخل المختلفة وتأخذ الصورة التالية :

$$S = F (Y) \quad \text{الادخار} = د (\text{الدخل})$$

$$S = Y - C \quad \text{خ} = د (\text{ل})$$

$$S = Y - a^{\wedge} + by$$

وطالما ان الادخار يتوقف على الفائض من الدخل - Resi-

due فهو ايضا يتوقف على الميل للاستهلاك ، وعلى ذلك فان هناك علاقة بين قرار الاستهلاك وقرار الادخار العكس صحيح . وعلى ذلك يمكن تصوير علاقة الادخار بالدخل (دالة الادخار) كما يلي :

$$S = Y - C$$

$$C = a^{\wedge} + b^{\wedge}y$$

ولما كانت

$$\hat{S} = y - (a^{\wedge} + b^{\wedge}y)$$

فإن

$$S = y - a^{\wedge} - b^{\wedge}y$$

$$S = - a^{\wedge} + (I - b) y$$

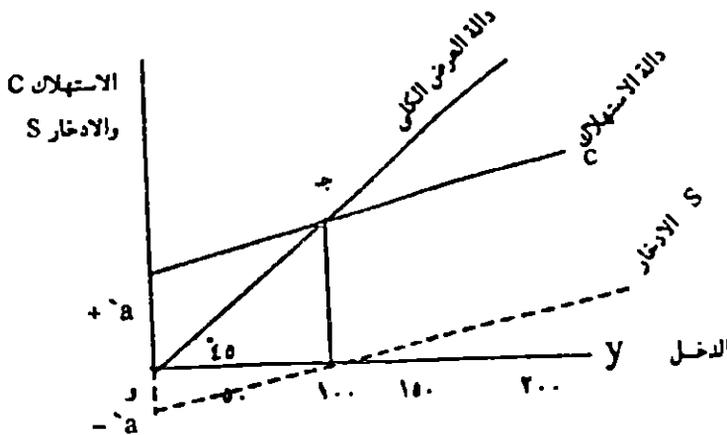
$$S = y (I - b) - a^{\wedge}$$

حيث : $(I - b)$ هي الميل الحدى للادخار . ، a^{\wedge} حجم الادخار عندما الدخل يساوى صفر (ادخار سالب) . وتوخيا للتبسيط نقوم بعمل الجدول الافتراضى التالى والذي يوضح حساب دالة الادخار .

جدول افتراضى لارقام الدخل والاستهلاك والميول الادخارية

الميل المتوسط للادخار $Aps = \frac{s}{y}$	الميل الحدى للاستهلاك $Mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y}$	الادخار s	الاستهلاك c	الدخل y	
-	-	٢٠-	٢٠	صفر	أ
٢ر	٢ر-	١٠-	٦٠	٥٠	ب
٢ر	صفر	صفر	١٠٠	١٠٠	ج
٢ر	٧ر.	١٠	١٤٠	١٥٠	د
٢ر	١ر	٢٠	١٨٠	٢٠٠	هـ

يتضح من الجدول امكانية استنتاج ارقام الادخار عن طريق خصم الانفاق الاستهلاكى من الدخل . ايضا يمكن استخلاص دالة الادخار من دالة الاستهلاك ، بيانيا ، وذلك على النحو التالى :



يتم خصم دالة الاستهلاك من خط الدخل ، فنحصل على دالة الادخار، ويلاحظ مايلي :

أولاً : عند نقطة "ج" حيث يتساوى الدخل والاستهلاك ، يكون الادخار مساوياً للصفر ، ويتحقق ذلك عند المستوى ١٠٠ .

ثانياً : قبل المستوى "ج" حيث يكون الاستهلاك أعلى من الدخل ، وهنا يكون الادخار سالباً ، ويتضح ذلك من شكل دالة الادخار حيث تقع تحت خط الدخل .

ثالثاً : بعد المستوى "ج" حيث يكون الاستهلاك أقل من الدخل ، وهنا يكون الادخار موجباً ، حيث يتضح من دالة الادخار انها تقع أعلى خط الدخل .

المفاهيم الخاصة بدالة الادخار :

الميل المتوسط للادخار: Average propensity to save APS

يعبر الميل المتوسط للادخار أو الميل للادخار عن نسبة الادخار الى الدخل عند مستوى معين من الدخل أى هو الجزء من الدخل الذى لا يستهلك بل يدخر .

ويرمز لهذه العلاقة بمايلى :

$$AP S = \frac{s}{y} \frac{\text{حجم الادخار}}{\text{الدخل القومى}}$$

ويلاحظ من العمود الرابع الخاص بالميل للادخار انه يكون سالباً ، ثم يساوى صفر ، ثم يتحول الى الموجب وذلك دليلاً على زيادة مستوى الدخل .

والجددير بالذكر انه يمكن معرفة الميل المتوسط للادخار عن طريق الميل المتوسط للاستهلاك وذلك من خلال مراجعة الجدولين السابقين على النحو التالى :

$$APS = \frac{s}{y} = \frac{y - c}{y}$$

$$APS = \frac{s}{y} = \frac{y}{y} - \frac{c}{y}$$

$$= 1 - \frac{c}{y}$$

$$= 1 - APS$$

$$\frac{s}{y} + \frac{c}{y} = 1 \quad \text{وعليه يكون}$$

وذلك حيث أن الميل المتوسط للاستهلاك "APC" + الميل المتوسط للاادخار "APS" = ١ وذلك يرجع الى ان المقام واحد في الحالتين وهو الدخل "Y".

الميل الحدى للاادخار: Marginal propensity to save

$$MPS = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

يعبر الميل الحدى للاادخار عن العلاقة بين الزيادة (التغير) في الادخار منسوبة الى الزيادة (التغير) في الدخل ، ويمكننا التعبير عن ذلك بقسمة التغير في الادخار على التغير في الدخل وذلك كما يلي :

$$MPS = \frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

الملاحظ أن الميل الحدى للاادخار يكون ثابتا عند كل مستويات الدخل وغالبا ما يكون الميل الحدى للاادخار موجبا واقل من الواحد الصحيح ، وهو يساوى ٢ر. في مثالنا الافتراضى .

وحيث أن مقدار التغيير في الدخل = مقدار التغيير في الاستهلاك + مقدار التغيير في الادخار أى أن

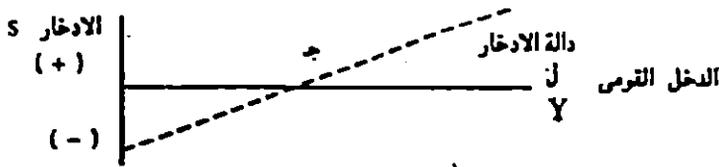
$$\frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y} = 1$$

$$MPC + MPS = 1 \quad \text{فان}$$

بافتراض ان الدخل إما أن ينفق كله على الاستهلاك ، واما ينفق جزء منه ويدخر الجزء المتبقى حيث $Y = C + S$

وعليه فان الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = ١ أو أن الميل الحدى للادخار = ١ - الميل الحدى للاستهلاك فلو فرضنا ان الميل الحدى للاستهلاك = ٨ فان الميل الحدى للادخار = ٢.

هذا ويمكن تمثيل دالة الادخار أو منحني الميل للادخار بيانيا كمايلي:



عند نقطة (ج) حيث يتقاطع دالة الادخار مع خط الدخل ، نلاحظ عدم وجود مدخرات ، حيث تم استهلاك كل الدخل ، اما قبل نقطة (ج) من جهة اليسار. فنلاحظ ان الادخار بالسالب حيث يتم الاستهلاك بمقدار اكبر من الدخل القابل للاتفاق وهذا يعنى وجود مسحوبات من المدخرات *Dissaving* ، اما بعد نقطة (ج) جهة اليمين فنلاحظ ان الادخار بالموجب حيث تكون هناك اضافة الى المدخرات .

نظريات الاستهلاك

أولاً : افتراض الدخل المطلق : " كينز "

Absolute Income Hypothesis.

تعرف العلاقة بين الدخل والاستهلاك بنظرية الدخل المطلق حيث يعتبر

كينز ان الاستهلاك الحالى هو دالة للدخل الحالى حيث

$$C = F(y)$$

و

$$C = a + by$$

وقد تعرضنا لهذه النظرية بالشرح فيما سبق حيث اوضحنا ان

كينز اكد على ان الاستهلاك الفعلى يرتبط مباشرة بمستوى الدخل المتاح .

ولقد فكر الاقتصاديون فى ادخال متغيرات غير دخلية فى الدالة ، واقترحوا

ان تزدى هذه المتغيرات غير الدخلية الى نقل دالة الاستهلاك لاعلى بمرور

الزمن أى فى الامد الطويل .

ثانياً : افتراض الدخل النسبى (دخل القمة)

" دوز نبرى " Duesenberry

The relative Income hypothesis

يفترض " دوز نبرى " ان الاستهلاك الحالى هو دالة للدخل النسبى

السائد فى المحيط الذى تعيش فيه الاسرة .

فاستهلاك الاسرة قد يزداد إذا جاورت فى السكن عائلات ذات دخل

مرتفع ، حيث ان النمط الاستهلاكى للعائلة الغنية سوف يؤثر فى النمط

الاستهلاكى لهذه الاسرة ، وذلك حرصاً من الاخيرة على ان تبقى فى وضع

أو مركز اجتماعى يناسب المستوى المحيط بها . والعكس صحيح اذا جاورت

الاسرة عائلات فقيرة .

هذا ويتوقف الاثر النهائى على اى الاسر أقوى فى جذب الاسر

الاخري تجاهها .

ويؤكد الاقتصادي "دوزنيري" على ان الافراد سيحاولون الابتغاء على مستوى معين من المعيشة ، وهذا المستوى سيتأثر بما يعرف بدخل القمة (الذروة) Peak Income الذي حققه الفرد خلال الفترات القليلة الماضية.

ويؤكد دوزنيري الى ان الاسرة ستقابل باحد احتمالين :-
الاول : أن يكون الدخل الحالي أعلى من دخل القمة السابق . وهنا فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتاً ومساوياً للميل الحدى للاستهلاك

$$\frac{c}{y} = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

الثاني : ان يكون الدخل الحالي اقل من دخل القمة السابق .. وهنا فان الاستهلاك الحالي ، سيتأثر بمستوى المعيشة السابق . وهنا فإن الميل المتوسط للاستهلاك يزداد ويغرق الميل الحدى للاستهلاك .

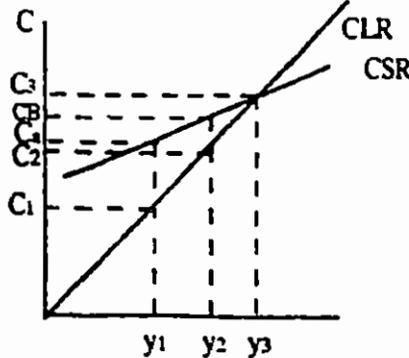
$$\frac{c}{y} > \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

وقد صاغ دوزنيري هذا الافتراض على النحو التالي :

$$C = F(yd, y)$$

حيث دخل القمة = y ، الدخل الحالي = yd ، الاستهلاك = c .

والشكل التالي يشرح وجهة نظر "دوزنيري" :-



الاستهلاك في الاجل الطويل CLR

c.long run

الاستهلاك في الأجل القصير CSR

c short run

من الشكل عندما كان الدخل فى حالة القمة y_3 كان الاستهلاك هو c_3 . ولوافترضنا ان الدخل الشخصى المتاح إنخفض من y_3 الى y_2 فإن الاتفاق الاستهلاكى سينخفض من c_3 الى c_B وليس الى c_2 لان مستوى الدخل y_3 مازال يؤثر على نمط الحياة المعيشية للافراد .
ولو انخفض الدخل مرة أخرى الى y_1 فان الاستهلاك سينخفض الى c_A وليس الى c_1 . وهكذا يؤكد دوزنبرى على ان مستوى الاستهلاك الحالى يتأثر بما يعرف بدخل الذروة أو القمة الذى حققه الافراد فى فترات سابقة .

ثالثا : افتراض الدخل الدائم :

The Permanent Income Hypothesis

Milton Friedman

يفترض فريدمان ان الاستهلاك الحالى لا يتحدد بمستوى الدخل الحالى ، بل يتحدد بالدخل الدائم الذى هو وسط مرجح للدخل الحالى (١) وعلى ذلك فان فريدمان يستبعد التغيرات العابرة التى تصيب الدخل ، ويهتم بتلك التى لها صفة الدوام .

وهو يؤكد بان المستهلك الرشيد يجب ان يجعل استهلاكه دالة فى دخله العادى الدائم فقط وليس للدخل الطارئ .

وهنا وقد صاغ فريدمان هنا الافتراض على النحو التالى :

$$c = by_p$$

حيث y_p ← الدخل الدائم Permanent Income

b ← الميل الحدى للاستهلاك فى الاجل الطويل . C ← الاستهلاك .

وهنا يستبعد فريدمان التغيرات العابرة أو الطارئة غير المترقعة ، ويركز على الدخل الذى له صفة الدوام والاستمرار Permanent لعدد من السنوات القادمة .

(١) الدخل الدائم للفرء هو الدخل المترقع المحصل عليه على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا .

وهكذا فإن " فريدمان " يفترض امكانية تقسيم دخل الفرد الى جزء دائم واخر عابر أو مؤقت ، وعليه فان الاستهلاك ايضا سيكون جزء منه دائم وجزء منه عابر transitory .

فلو ان شخصا يتكون دخله من جزء دائم وجزء عابر على النحو التالي:

$$y = y_p + y_t$$

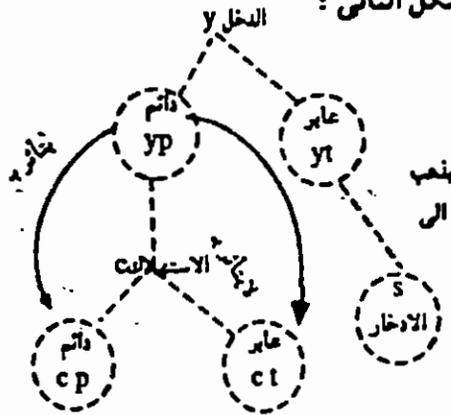
حيث y_p ← الدخل الدائم ، y_t الدخل العابر transitory

فان استهلاك هذا الشخص سيكون على النحو التالي : .

$$C = c_p + c_t$$

حيث c_p ← استهلاك دائم c_t استهلاك عابر ويمكن توضيح

ذلك في الشكل التالي :



وطبقا لافتراض " فريد مان " فان الاستهلاك الدائم لن يتأثر بالتغيرات العابرة في الدخل ، ومن ثم تكون العلاقة بين الاستهلاك الدائم c_p والدخل العابر y_t معدومة ، اي لا يوجد ارتباط بينهما (١) ، ومن ثم فان الدخل العابر أو الطارئ سينهب للادخار ، وهنا يعني بشكل آخر ان الميل الحدى للاستهلاك من الدخل العابر يساوي صفر ، وعليه تكون العلاقة الاساسية هنا هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم هكذا :

$$c_p = b^*(y_p)$$

حيث $\Leftarrow b$ النسبة الثابتة من الاستهلاك الدائم الى الدخل الدائم
وهي تعبر عن الميل المتوسط للاستهلاك Apc .

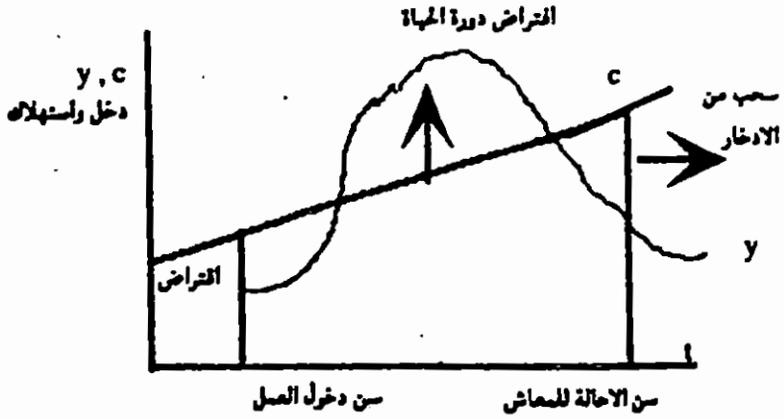
رابعاً : افتراض دورة الحياة : The life cycle Hypothesis
"مود جليانى"

يفترض " جليانى " ان الاستهلاك الحالى هو دالة للدخل الحالى
والدخل المتوقع مستقبلاً (اى مايتوقع الحصول عليه مستقبلاً من ثروة) ،
وعليه فان قرارات الاستهلاك تتعلق بطول فترة حياة الفرد .، وليس بفترة
زمنية حاليه فقط .

فكان الاستهلاك يتوقف على الدخل الحالى وعلى مالى الفرد من
ثروة أو مايتوقع ان يحصل عليه من دخل فى المستقبل ، وهو ماقد يتمثل
فى احتمالات تتمثل فى عائدات استثمارات الفرد المالىه (اسهم / سندات
.. الخ) أو عائدات املاكه (اراض ، عقارات ... الخ) .
ويمكن صياغة هذا الافتراض على النحو التالى :

$$c = f (y , ye , w)$$

حيث y \Leftarrow الدخل الحالى ، ye \Leftarrow الدخل المتوقع - ex-
post income ، w \Leftarrow الثروة التى يمتلكها الفرد wealth .
وتفترض هذه النظرية بان الفرد يبدأ حياته بدخل منخفض ، ومع
تقدمه فى العمر يبدأ دخله فى الارتفاع حتى يصل الى مستوى مرتفع يبدأ
بعدها فى الانخفاض مرة أخرى عند احواله للتقاعد .
ومن ثم يسعى الفرد الى توزيع إنفاقه الاستهلاكى على فترة حياته
بحيث يتفادى التقلبات فى دخله .
والشكل التالى يوضح ذلك :



المرحلة الاولى ، سن الدخول للعمل

يحث الدخل منخفض ، وقد يضطر الفرد الى الاقتراض من الغير ، ولكن مع تقدم العمر يزداد دخل الفرد بنسبة اكبر من استهلاكه مما يمكنه من تجميع مدخرات .

المرحلة الثانية ، سن التقاعد

حيث ينخفض دخل الفرد ، الا ان استهلاكه مازال كما هو مرتفعا ، مما يضطره الى السحب من مدخراته .

توازن النشاط الاقتصادي

أولا - هي حالة القنصاء مغلق

يمكن الآن ان نناقش تحديد المستوى التوازنى للدخل فى الحالة المبسطة وذلك بافتراض عدم وجود الاتفاق الحكومى وايضا ان الاقتصاد هو اقتصاد مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجى وعليه يمكن تحديد المستوى التوازنى للدخل بطريقتين:

الأولى يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى ، والثانية يتساوى الاستثمار مع الادخار .

أ - المستوى التوازنى للدخل بطريقة العرض الكلى والطلب الكلى :
أكد كينز على ان مستوى التشغيل ومستوى الدخل يتحددان بنقطة التقاطع بين دالة العرض الكلى ودالة الطلب الكلى .

ولقد سبق ان اوضحنا فى مقدمة الدراسة ان جدول العرض الكلى انما يمثل الكميات من الناتج القومى التى يتوقع ان يعرضها المنتجون فى مجموعهم عند كل اثمان الترض المحتملة ، ولما كانت الكميات المنتجة تترجم فى صورة مبالغ نقدية ، فيمكن القول بان ثمن العرض الكلى عند كل مستوى من مستويات التشغيل انما يمثل الحصيلة المتوقعة التى تكفى بالكاد لحد أو لحفز المنتجين على تحقيق هذا الحجم من العمالة (والتشغيل) بمعنى آخر فكأن ثمن العرض الكلى انما يعبر عن نفقات الانتاج التى يتحملها المنتجون فى سبيل قيامهم بتشغيل عدد معين من العمال لانتاج حجم معين من الناتج ، ولذا فيجب أن يتحقق للمنتجين حصيله تساوى على الاقل مايتحملونه من نفقات تشغيل ، وذلك بعد المبرر الوحيد لتشغيل وتوظيف العمال الذين يقومون بانتاج هذا الحجم من الانتاج .

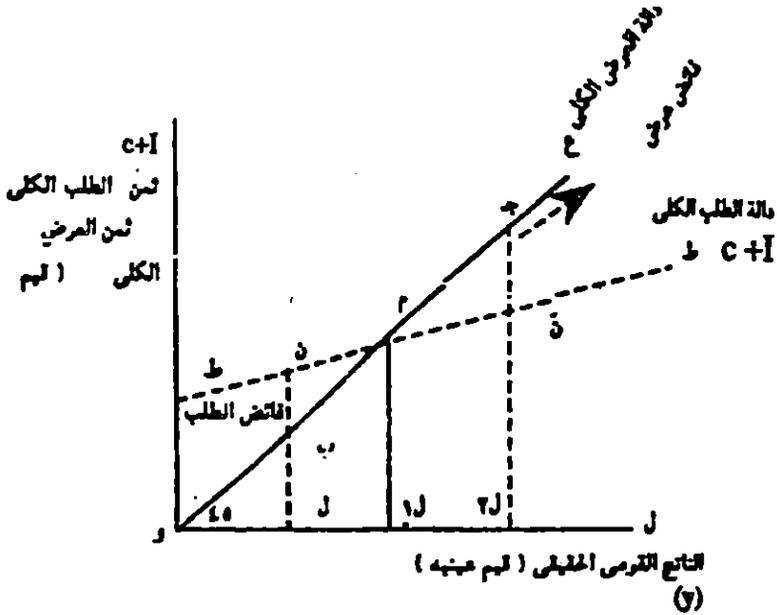
أما جدول الطلب الكلى فانه يمثل حجم الاتفاق الذى يهذى افراد المجتمع استعدادهم لاتفائه على شراء حجم الانتاج (الدخل) المحتمل . ولما كان اتفاق المجتمع يتمثل فى اتفاق افراده (القطاع العائلى) واتفاق مشروعاته (قطاع الاعمال) فضلا عن الاتفاق العام والمتمثل فى الاتفاق الحكومى . فيمكننا القول بأن الطلب الكلى انما يمثل مجموع الاستهلاك والاستثمار والاتفاق الحكومى . وعليه فان ثمن الطلب الكلى انما يبين ما يحصل عليه المنتجين فعلا مقابل ما ينتجه (عدد العمال الموظفون) من سلع وخدمات .

تعاادل العرض الكلى والطلب الكلى والمستوى التوازنى للدخل :

فى الأجل القصير :

أشرنا فيما سبق الى أن المستوى التوازنى للدخل يتحدد بتعاادل العرض الكلى (والذى يمثلته الناتج " الدخل " القومى) مع الطلب الكلى والذى يمثلته الاتفاق الاستهلاكى والاتفاق الاستثمارى والاتفاق الحكومى (وذلك فى الاجل القصير . ومعنى ذلك انه عند حدوث اختلاف بين القيم المخططة والقيم المحققة للانتاج فان ذلك يقابل بتعديلات تتمثل فى تحريك الاقتصاد من وضع الاختلال الى وضع التوازن ، ويتم ذلك بالسحب من المخزون أو بالاضافة اليه حسب وضع الاختلال، لكنه لا يقابل بزيادة الاستثمار الحكومى مثلاً ، لاتنا بالتعريف فى الاجل القصير .

ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالى :



من الرسم يتضح أن الخط (و ع) يمثل دالة العرض الكلى وكما هو ملاحظ فهو خط ٤٥ ، وهو هنا يمثل الدخل أو الناتج القومي .
 لنفرض ، بداية ، أن المنتجين قد حددوا مستوى الناتج القومي الحقيقي عند (و ل) وذلك بناء على توقعاتهم بأن حصيلته بيع هذا الحجم من الناتج تكفى لتغطية تكاليف الإنتاج لنفس هذا الحجم من أنتاج . وباستخدام دالة العرض الكلى ، نجد أن هذا المستوى من الناتج يقاس أيضاً بالمسافة الرأسية (ل ب) . عند هذا المستوى من الناتج وبإضافة دالة الطلب الكلى (ط ط) ، نلاحظ أنها تفوق دالة العرض الكلى ، وذلك بالتقريب (ن ب) بمعنى آخر أن المنتجين قد اكتشفوا أن المستهلكين للسلع على استعداد لاتفاق المقدار (ن ل) وهو يزيد عن العرض الكلى بالمقدار (ن ب) وهنا يتبين لنا أن المستوى (و ل) لا يعتبر مستوا توازناً للدخل القومي ، بل على العكس يمثل اختلالاً للاقتصاد القومي . ذلك أن المقدار (ن ب) إنما يمثل الزيادة فى حجم القوة الشرائية الموجهة الى الناتج القومي (و ل) عن الحجم الكلى للقوة الشرائية التى خلقها هذا الناتج .

وحيث أن ثمن الطلب الكلى وثمان العرض الكلى انما يشيران الى قيم نقدية ، على حين ان الناتج القومى يشير الى قيم عينية ، فان المؤكد ان هذه الزيادة فى القوة الشرائية (فائض الطلب) المرجح للناتج القومى لن يزدى الى حدوث تضخم وارتفاع الاسعار (١) ، وذلك لان المنتجين سوف يقومون بسحب عقديهم من مخزونهم السلمى يساوى مقدار الفائض فى الطلب الكلى غير المشبع أى (ن ب) . هنا ويعرف السحب من المخزون بالاستثمار السالب غير المخطط .

هذا الاختلال فى النشاط الاقتصادى من شأنه ان يعمل على زيادة مستوى الناتج والتشغيل الى مستوى اكبر من المستوى (و ل) الى المستوى الذى يتساوى عنده العرض الكلى مع الطلب الكلى . ويتحقق ذلك عند نقطة م وعند مستوى الانتاج (م ل ١) وهذا المستوى يمثل المستوى التوازنى للدخل القومى الحقيقى . هنا وقد اطلق هانسن على هذه النقطة التى تعبر عن التوازن الكلى " تقاطع كينز " تشبيهاً بتقاطع مارشال الذى يشير الى تحقيق التوازن الجزئى بتقاطع الطلب مع العرض على السلعة الواحدة .

ويمكن شرح نفس الامر ، بطريقة عكسية وذلك فى حالة اذا ما قام المنتجون بانتاج كمية أكبر من الكمية (م ل ١) ولتكن الكمية (م ل ٢) . ونسجد فى هذه الحالة أن هناك اختلالاً فى النشاط الاقتصادى متمثل فى وجود فائض فى العرض الكلى ، ممثلاً بالمقدار (ح ن) ويترتب على ذلك تراكم المخزون السلمى وعدم قدرة المنتجين على تصريفه . ومن ثم يبدأ المنتجين فى اجراء تعديلات فى خططهم الانتاجية وذلك بخفض الانتاج والاستغناء عن بعض العمال . وهنا سيؤدى الى خفض الدخل القومى ويستمر هذا الوضع حتى يعود التساوى بين الطلب الكلى والعرض الكلى مرة أخرى ويتحقق ذلك عند نقطة " م " التى تعود بالنشاط الاقتصادى الى المستوى التوازنى للدخل (و ل ١) .

(١) وذلك لاننا نستلهم وطيات حقيقة (عينية) وليست نقدية .

وبلاحظ ان التوازن فى هذه الحالة هو توازن مستقر (ثابت) ، اى انه لو كانت هناك قوى معينه تدفع النظام الاقتصادى بعيداً عن التوازن، فستكون هناك قوى اخرى تدفع النظام الى العودة مرة أخرى الى وضع التوازن) .

فزيادة العرض عن الطلب عند المستوى (و ل ٢) ستؤدى الى حدوث فجوة انكماشيه ، ومن ثم انخفاض الاسعار والارباح وانخفاض الاستثمارات وانخفاض الدخول تبعاً لذلك حتى تعود الى مستوى التوازن مرة اخرى عند نقطة " م " . اما لو كان مستوى العرض الكلى اقل من مستوى التوازن كما عند المستوى (و ل) فان الدخل سيتجه الى التزايد بسبب زيادة الطلب ، وزيادة الطلب ستؤدى الى زيادة الاسعار ، وزيادة الارباح ومن ثم زيادة الاستثمارات وزيادة المعروض من السلع وبالتالي تنتقل الى وضع التوازن " م " .

بين كينز والكلاسيك فى توازن الدخل والتشغيل :

العلاقة التى قمنا بدراستها بين الطلب الكلى والعرض الكلى - وحتى الان - لم يختلف حول مضمونها كل من كينز والكلاسيك فى انها تؤدى الى التوازن . غاية الامر ان الكلاسيك اعتبروا التوازن توازناً فى الدخل والتشغيل معا بينما لم يقبل كينز ذلك التفسير .

فقد ركزت النظرية الكلاسيكية على جانب " العرض الكلى " اكثر من تركيزها على جانب الطلب الكلى ، وذلك اعتماداً منها على مضمون قانون " ساي " القائل بأن العرض يخلق الطلب عليه - بمعنى انه طالما كان الاستهلاك هو هدف الاقتصاد القومى ، وحيث ان الاستهلاك يتوقف على الدخل ، والدخل يشترق من الانتاج ، فان القيام بالانتاج لابد وأن يخلق طلباً عليه . وهنا التفسير يعتمد فى حد ذاته على ما كان سائداً فى ذلك الوقت من أن هناك قوى تلقائية تضمن للنشاط الاقتصادى توازنه ، وانه لا يمكن ان تحدث ازمات فى الانتاج أو العمالة بالتالى ، وحتى فالفرض اذا ظهرت اية

اختلالات فانها لاتعدو أن تكون اختلالات مؤقتة لاتبث الا وتختفى بفعل الدور الذى يلبه جهاز الثمن فى توجيه كل من العرض من سلعة ما والطلب عليها . وعليه فطالما ان كل سلعة تُنتج يُخلق معها الطلب عليها فانه لايمكن ان يحدث عجز فى الطلب الكلى . ويرتب على ذلك صعوبة ظهور أو وجود بطالة . هنا التحليل ادى الى نتيجة هامة جدا خرجت بها النظرية الكلاسيكية من دراسة العرض الكلى والطلب مؤداها : (ان تحقيق المستوى التوازنى للدخل يعنى فى ذات الوقت وتلقائيا ان المستوى التوازنى للعمالة قد تحقق) .

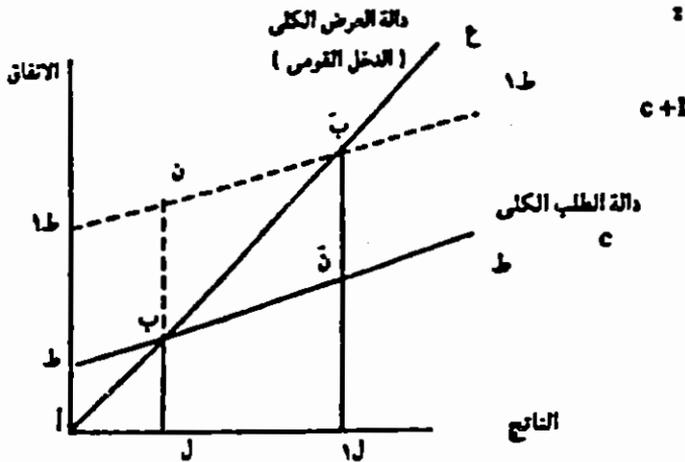
بمعنى آخر ان التوازن هنا يعنى توازن كل من الدخل والعماله الكامله . اما النظرية الكثرية فقد اعتبرت ان (الطلب الكلى) هو العامل الاكثر أهمية لتحديد حجم الناتج والتشغيل فى الاقتصاد القومى ، وان العرض الكلى يتحدد بشكل عام بالخبرات التكنولوجية والموارد المتاحة فى المجتمع . وان تعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى يؤدي الى وضع توازنى لمستوى الدخل أو الناتج فقط ، دون ان يعنى ذلك بالضرورة حدوث توازن فى التشغيل (اى تحقيق العماله الكامله) . ذلك ان تحقق العماله الكامله ليس مشروطا بتعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى فحسب ، بل هو مشروط بمدى اتساق القرارات الانتاجية مع القرارات الانفاقية عند مستوى معين للنشاط الاقتصادى . ولما كان متخذو القرارات الانتاجية ليسوا هم متخذى القرارات الانفاقية ، فان القول بان وصول الاقتصاد القومى الى وضع توازن عند مستوى معين من الدخل لا يعنى بالضرورة حدوث توازن التشغيل ايضا ، بل قد يتحقق توازن الدخل عند مستوى قد يساوى او يقل أو يزيد على المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل وهذا هو موضع الخلاف بين النظريتين .

تغير مستوى الدخل :

في الأجل الطويل :

سنقوم فيما يلي - وفي ضوء التحليل السابق لتوازن الدخل - بإجراء تعديل في وضع دالة الطلب الكلي سواء بالزيادة أو النقص وذلك عن طريق الاستهلاك والاستثمار لتقصي اثر ذلك التعديل على مستوى الدخل والتشغيل .

وهذا الانتقال الذي يحدث في منحنى الطلب الكلي سواء لاعلى أو لاسفل من أجل التوصل الى وضع التوازن لا يحدث الا في الاجل الطويل . وبما لاشك فيه ان انتقال دالة الطلب الكلي الى وضع جديد يؤدي الى توليد مجموعة من الاختلالات للتوازن الذي كان سائدا من قبل ، الامر الذي يحتم تعديل قرارات الانتاج بالكم والكيف الذي يعيد الى النشاط الاقتصادي توازنه من جديد ، ومن هنا نصل الى نتيجة مؤداها ، ان حدوث تغير في دالة الطلب الكلي يؤدي الى خروج الاقتصاد من وضع معين للتوازن كان مستقرا من قبل الى وضع توازن جديد وفي ذلك خروج من عالم الدراسة الاستاتيكية الى الدراسة الدينامية . والشكل التالي يوضح ذلك :



إذا افترضنا أن الوضع الأولي لدالة الطلب الكلية هو ط ط ، فإن المستوى التوازني للدخل (أ ل) محدد بالتقاء (ط ط) مع (أ ع) عند نقطة (ب) . فإذا حدث اختلال في جانب الاتفاق وليس الاتناج وترتب عليه أن انتقل منحني الطلب الكلي الى اعلى (ط ط) والذي يلتقي مع دالة العرض الكلي في نقطة توازن جديدة هي (ب) ، حيث يستقر الدخل عند وضعه التوازن الجديد (أ ل) والتحرك من المستوى (أ ل) الى المستوى (أ ل) لم يتم مباشرة ، اذ سبقه اختلال تمثل في عدم تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ، اذا أصبح الطلب الكلي (ن ل) يفوق العرض الكلي (ب ل) نتيجة لانتقال (ط ط) الى اعلى ، وظهر لذلك فائض في الطلب يقدر بالمسافة (ن ب) .. هنا الاختلال هو نفسه الذي يؤدي الى خلق توى في النشاط الاقتصادي تدفع الى التوازن عند نقطة ب حيث يتساوى العرض الكلي (أ ع) مع الطلب الكلي (ط ط) .

ويمكن تصور العكس ، بافتراض ان الوضع التوازني المستقر هو نفسه مستوى الدخل الحقيقي والتشغيل (أ ل) ثم ينقل منحني الطلب الكلي الى اسفل من الوضع (ط ط) الى الوضع (ط ط) .

وعليه يمكن القول أن المدخل الكمي لدراسة المستوى التوازني للدخل والتشغيل قد ركز على الطلب الكلي باعتباره هو المحدد الاكثر أهمية للتوازن ، وذلك طالما أن الشكل السابق قد حدد وثبت دالة العرض الكلي ، على حين ان انتقال دالة الطلب الكلي ارتفاعا وانخفاضا كان هو العامل الاساسي في تحقيق وضع التوازن للنشاط الاقتصادي ، وعليه فيمكننا الخروج بالنتيجة التالية . " ان التحليل الكمي في الدخل-التوازن والتشغيل قد تقل الاهمية التحليلية لنظريته الى الجانب المعاكس للجانب الذي ارتكزت عليه النظرية الكلاسيكية :

مثال : لتوضيح ماسبق ان ذكرناه عن كيفية الحصول على مستوى الدخل التوازني فاننا نسوق المثال التالي :

إذا علمت ان دالة الإستهلاك هي على النحو التالي

$$c = 200 + ,80y$$

$$\Gamma = 200$$

وان معدل الانفاق الاستثماري التلقائي هو

فاحسب المستوى التوازني للدخل .

الحل :

$$Y = c + I$$

معادلة التوازن

وبالتعويض في دالة الإستهلاك المعطاه لنا فان

$$Y = 200 + ,80y + 200$$

$$Y = 400 + ,80y$$

$$400 = ,20y$$

$$40000$$

$$Y = \frac{40000}{20} = 2000$$

وبالتعويض في المعادلة المعطاه نحصل على قيمة c

$$C = 200 + ,80 \times 2000$$

$$C = 200 + 1600 = 1800$$

$$Y = c + I$$

ولما كانت

$$= 1800 + 200 = 2000$$

حل آخر باستخدام معادلة توازن الاقتصاد القومي

$$Y = \frac{(a' + \Gamma)}{I - b}$$

$$Y = \frac{200 + 200}{I - ,80} = \frac{400}{,20}$$

$$Y = 2000$$

وبالتعويض عن قيمة Y في معادلة التوازن $Y = c + I$

$$2000 = c + 200$$

$$C = 1800$$

وهي نفس النتيجة التي توصلنا اليها بالحل الأول .

المستوى التوازني للدخل بطريقة الادخار والاستثمار :

عرفنا في بداية دراستنا دالة الاستهلاك كما جاءت بكتابات كينز بأنها الجدول الذي يبين مستويات الاستهلاك من السلع والخدمات عند المستويات المختلفة للدخل .

على حين عرفنا دالة الادخار بانها الجدول الذي يبين ما يرغب الافراد في ادخاره وبيننا عند دراستنا للعرض الكلي والطلب الكلي ، الدور الهام لدالة الطلب الكلي في تحديد مستوى الدخل والتشغيل .

من خلال ذلك يمكننا - وفي ظل افتراض أن الاستثمار مستقل تماما عن مستوى الدخل (بمعنى ثبات قيمته وعدم تغيرها بتغير مستويات الدخل)^(١) - ان نحدد مستوى الدخل التوازني كما يلي :

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

$$Y = c + I \dots\dots\dots (١)$$

ومن دراستنا السابقة لدالة الاستهلاك عرفنا انها تأخذ الشكل التالي .

$$C = a + by$$

حيث c الاستهلاك ، a مقدار ثابت عندما الدخل = صفر ، $b =$ الميل الحدي للاستهلاك ، y الدخل .

وبالتعويض عن قيمة الاستهلاك والاستثمار في المعادلة (١) نحصل على المعادلة التالية :

$$Y = (a' + by) + I \dots\dots\dots (2)$$

$$Y = by + a' + I$$

$$Y - by = a' + I$$

$$Y(1 - b) = a' + I$$

$$Y = \frac{a' + I}{1 - b} \dots\dots\dots (3)$$

وهذه المعادلة (3) هي التي تحقق لنا المستوى التوازن للدخل ، خاصة إذا ما عرفنا قيم كل من (I) ، (a + b) .
مع ملاحظة ان (1 - b) تعبر عن الميل الحدى للاذخار .
مثال :

إذا علمت ان دالة الاستهلاك " C " لاجتمع ما هي على النحو التالي :

$$C = 20 + ,8 y$$

وان الاستثمار المستقل (I) = 40

فالمطلوب :

(١) حساب الدخل القومى التوازنى

(٢) حساب حجم الاستهلاك .

(٣) حساب الدخل القومى اذا أصبح الاستثمار 50.

الحل :

$$\therefore Y = c + I \quad (١)$$

$$, C = a' + by$$

$$a' + I$$

$$, Y = \frac{\quad}{1 - b} \quad (3)$$

فإن

$$Y = \frac{20 + 40}{1 - ,8} = \frac{60}{,2} = 300$$

هذا ويمكن بتطبيق المعاملة التالية أن نحصل على المستوى التوازنى للدخل مباشرة ← المستوى التوازنى للدخل = مقلوب الميل الحدى للادخار × الدخل القومى (استهلاك + استثمار).

(٢) بالتعويض فى معادلة الدخل $y = c + I$ عن قيمة y نحصل على حجم الاستهلاك (c) كما يلى :

$$300 = c + 40$$

$$.. C = 260$$

(٣) فى حالة زيادة الاستثمار الى 50 فان الدخل التوازنى يكون

$$Y = \frac{a + I}{1 - b} = \frac{20 + 50}{1 - ,8} = \frac{70}{,2} = 350$$

من ذلك يتضح ان مستوى الدخل القومى الذى يحقق التوازن هو ٣٥٠ مليون جنيه ، أى أن مستوى الدخل الذى يحقق التوازن قد ارتفع من ٣٠٠ مليون جنيه الى ٣٥٠ مليون جنيه بمقدار ٥٠ مليون جنيه ، أى أن الزيادة فى الدخل تعادل خمس مرات الزيادة فى الاستثمار (١١).

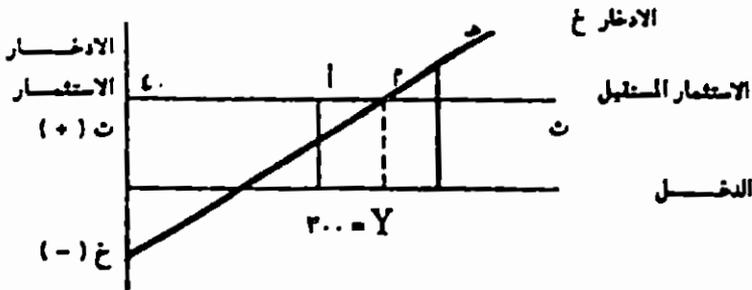
ان لنا الان ان نتساءل عن مستوى التوازن باستخدام الادخار والاستثمار. نعرف ان الادخار يساوى الاستثمار التلقائى ، فاذا كنا قد افترضنا أن الاستثمار التلقائى = ٤٠ مليون جنيه ، فان الادخار وهو يساوى ذلك تماما لا بد وأن يساوى ٤٠ مليون جنيه حيث أن :

$$Y = c + s$$

$$Y = c + I \quad \text{فإن} \quad S = I$$

ويمكننا بذلك استخدام دالة الادخار والاستثمار التلقائى لتحديد المستوى التوازنى للدخل وذلك كما فى الشكل التالى :

(١) الزيادة فى الاستثمار ١٠ مليون جنيه (من ٤٠ الى ٥٠ مليون) بينما الزيادة فى الدخل ٥٠ مليون جنيه (من ٣٠٠ مليون الى ٣٥٠ مليون جنيه).



الخط " ث ث " يمثل الاستثمار التلقائي وهو مواز للمحور الاقصى وبارتفاع ٤٠ مليون جنيه عن كل مستوى من مستويات الدخل اما المنحنى " خ خ " فيمثل دالة الادخار.

يتضح من الرسم ان المستوى التوازنى للدخل $300 = Y$ يتحقق عندما يتساوى الادخار المرغوب فيه ٤٠ مليون جنيه مع الاستثمار المرغوب فيه وذلك عند نقطة " م " وعند أى مستوى آخر للدخل لا يتحقق هذا التساوى .
 وتجيب الاشارة الى ان نقطة تعادل الادخار مع الاستثمار تكون هي نفسها نقطة تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى ، وان الطريقتين تؤديان لنفس النتائج . اما اذا كنا امام حالة زيادة الاستثمار عن الادخار (نقطة أ) هنا يمكن للبنوك ان تتدخل وتمول الفرق عن طريق خلق النقود (الائتمان) وهذا يؤدي الى تحقيق التوازن مرة اخرى . اما عند نقطة (هـ) حيث يكون الادخار اكبر من مستوى الاستثمار ، فان البنوك تعمل على اعادة التوازن عن طريق سحب كمية من النقود من التداول ، وبذلك يعود التوازن مرة أخرى الى نقطة (م) .

اثر الزيادة فى الاتفاق الاستثمارى على الدخل التومى (المضاعف) :

ان دراسة الاثار المترتبة على التغييرات فى الاتفاق الاستثمارى على الدخل الكلى والمتشكلة فسى انتقال دالة الطلب الكلى الى وضع جديد

و بما يشكل وضعا جديدا لتوازن الدخل ، تعد من أهم الدراسات التي تقيس لنا أثر الزيادات في الاتفاق الاستثمارى على الدخل أو كفا يطلق عليها " المضاعف " Multiplier. وفكرة المضاعف هي فكرة مستنتجة من فكرة الميل الحدى للاستهلاك (MPC).

ومضاعف الاستثمار هو معامل عددي يبين مدى الازدياد في الدخل نتيجة لكل زيادة في الاستثمار . وعلى ذلك يعرف مضاعف الاستثمار بأنه " العلاقة بين الزيادة الاولية في الاتفاق الاستثمارى وبين الاثر النهائى للزيادة في الدخل التي تنتج عن الزيادة الاولية في الاستثمار " .

ولقد سبق وان اتضح لنا ، ان تقلبات الدخل القومى مرجعها اساسا الى تقلب الاتفاق الاستثمارى ، حيث ان زيادة الاستثمار تؤدي الى توسيع في حجم الدخل القومى ، كما ان النقص في الاتفاق الاستثمارى يؤدي الى انكماش في حجم هذا الدخل . وليس هذا فحسب ، بل ان النتيجة الاهم شأنًا ان الزيادة في صافي الاستثمار يترتب عليها ازدياد أكبر في مقدار الدخل القومى ، فاذا أدى اتفاق استثمارى قيمته ٢٠ مليون جنيه الى زيادة حجم الدخل القومى بما يقرب من ٨٠ مليون جنيه مثلا، فان المضاعف في هذه الحالة يساوى :

$$\frac{\text{الزيادة في الدخل}}{\text{الزيادة في الاستثمار}} = \text{المضاعف " م "}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - b} =$$

ومن تعريفنا للمضاعف اتضح لنا ان اثر المضاعف يعد حصيلة نوعان من الاتفاقات ، الاول يعتبر اتفاق استثمارى اولى (تلقائى) والاتفاقات المترتبة على هذا الاتفاق الاولى وتسمى الاتفاقات الاستهلاكية المتتابعة (١)

(١) استنتجت فكرة المضاعف من فكرة الميل الحدى للاستهلاك ، وتشير الى الآثار المترتبة على التغيرات في الاتفاق الاستثمارى على الدخل الكلى من خلال إنشالة الاتفاق الاستهلاكى .

فالانفاق الاولى يمثل مقدار الاضافة الى الدخل والتي تظهر فى شكل عوائد عوامل الانتاج من اجور وفوائد... الخ والتي يحصل عليها من يستلمونها لقاء قيامهم بالعملية الانتاجية . اما الانفاق التتابعية فهو الذى يحدث نتيجة قيام مستلمى العوائد بانفاق جزء من هذه العوائد على شراء السلع والخدمات . ومعنى ذلك ان القوة المحركة للمضاعف هى الاستهلاك . ولما كانت الزيادة فى الدخل لا تتفق بالكامل على الاستهلاك لان الميل الحدى للاستهلاك دائما اقل من الواحد الصحيح ، فان المضاعف يتوقف على الميل الحدى للاستهلاك .

ونود فى البداية ان نؤكد على ان حجم الاستثمار التبعي للمضاعف يتحدد طرديا بحجم الميل الحدى للاستهلاك ، وهو يؤكد لنا ان المضاعف يتوقف على الميل الحدى للاستهلاك . فاذا كان الميل الحدى للاستهلاك منخفضا فان مقدار الزيادة فى الاستهلاك نتيجة لزيادة الدخل سوف تكون محدودة ، الامر الذى ينعكس على مقلو الزيادة التتابعية فى الدخل بالانخفاض ايضا والعكس صحيح .

مثال لحساب المضاعف :

لنفرض ان مجتمعا ما قرر انشاء مدرسة جديدة ، تتكلف ١٠ مليون جنيه هذا الاستثمار الاولى يعتبر دخلا لمن سيقومون بعملية الاستثمار بمعنى آخر ان بناء المدرسة يترتب عليه زيادة دخول عمال البناء وموردى مواد البناء ... الخ والامر الطبيعى ان يقوم هؤلاء الافراد بانفاق جزء مما يحصلون عليه من دخل على الاستهلاك ، هذا الجزء من الدخل الذى يوجه للاستهلاك يطلق عليه الميل الحدى للاستهلاك .

فاذا افترضنا ان الميل الحدى للاستهلاك هو ٨ر فمعنى ذلك ان هؤلاء الافراد سينفقون ٨ مليون جنيه على استهلاك السلع والخدمات، ويخصصون ٢ مليون جنيه كمدخرات أو ضرائب (مسحوبات) وهذا الامر يعنى أن ٨ مليون جنيه ستعتبر دخلا اضافيا لقنة عمال السلع الاستهلاكية . فاذا افترضنا ان ٨ر من مبلغ ال ٨ مليون جنيه سوف توجه الى الانفاق على سلع الاستهلاك فى مرحلة تالية ، فمعنى ذلك ان الانفاق الاستهلاكي سيزيد بمقدار ٦ر مليون جنيه. وهذا المبلغ سيتحول الى دخل

اضافى لمن سيتسلمونه ، وهكذا تستمر هذه العملية حتى تصل الزيادة فى الدخل والزيادة فى الاستهلاك بالتالى الى الصفر ، وذلك كما فى الجدول التالى :

MPC = , 8 مراحل عملية المضاعف بافتراض

الانفاق الاستهلاكية المتتابع	الزيادة فى الدخل	الزيادة الأولية فى الاستثمار
٨ ←	١٠ →	١٠ مليون جنيه
٦٤ ←	٨ →	
٥١٢ ←	٦٤ →	
٤٠٩٦ ←	٥١٢ →	
٣٢٧٦٨ ←	٤٠٩٦ →	
...	٣٢٧٦٨ →	
وهكذا	...	
٤٠ مليون جنيه	٥٠ مليون جنيه	الجملة

ويلاحظ من الجدول ان جملة الانفاقات المتتابعة قد بلغت ٤٠ مليون جنيه، وباضافتها الى الزيادة الاولى ، وهى ١٠ مليون جنيه نحصل على قيمة الزيادة الكلية فى الدخل وهى ٥٠ مليون جنيه .

$$٥٠ = \frac{٥٠}{١} = \text{وعليه فالمضاعف}$$

ويمكن حساب المضاعف بواسطة الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاادخار مباشرة وذلك على النحو التالى :

الدخل القومى = الانفاق الاستهلاكية + الانفاق الاستثمارية

$$Y = c + I \dots \dots \dots (1)$$

وتغير الدخل يؤدي إلتغير كل الاستهلاك والاستثمار ، أى أن

$$\Delta Y = \Delta c + \Delta I$$

$$\Delta I = \Delta y - \Delta c$$

بالقسمة على Δy

$$\frac{\Delta I}{\Delta y} = \frac{\Delta y}{\Delta y} - \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

$$\Delta y \quad \Delta y \quad \Delta y$$

$$= 1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} \quad \text{ولما كان}$$

$$\frac{\Delta I}{\Delta y} = 1 - MPC$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - MPC} \quad \text{وبأخذ مقلوب المعادلة}$$

∴

وعليه فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك هو ٧ر ، فإن الميل الحدى
للادخار يساوى ٣ر ، فإذا حدثت زيادة فى الاستثمار مقدارها ١٠ مليون
جنيه فإن الزيادة النهائية فى الدخل = ٣٣ مليون جنيه تقريبا ، ويكون
المعامل العددي للمضاعف ٣٣ر تقريبا ، وذلك طبقا للمعادلة التالية:

الزيادة النهائية فى الدخل = الاستثمار الاولى \times ١ - الميل الحدى للاستهلاك

أهمية المضاعف فى السياسة الاقتصادية :

هذا وتجدر الاشارة الى أهمية الدور الذى يلعبه المضاعف فى السياسة الاقتصادية ، فاذا كان الاقتصاد القومى مثلاً عند مستوى دخل اقل من المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل بمقدار ١٠٠ مليون جنيه مثلاً، وفى ظل ميل حدى للاستهلاك يساوى ٠.٨، فإنه يمكن الاستدلال من قيمة المضاعف (والذى يساوى فى مثالنا هذا = ٥) على القدر اللازم حققته للاستثمار حتى نصل الى مستوى التشغيل الكامل والذى يتطلب انفاقاً كلياً يناهز ٢٠ مليون جنيه كما ان الدوله يمكنها عن طريق الضرائب (والتى تؤثر على حجم الدخل المتاح للقطاع الاستهلاكى) ان تضمن التأثير على الطلب الكلى بالشكل الذى يضمن تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادى . وهذا يعنى انه يمكن للدولة ان تقوم بمقابلة أى عجز فى الطلب الكلى عن طريق زيادة الانفاق الحكومى او تخفيض الضرائب (أو السياستين معاً) فى حالة انخفاض الطلب الكلى عن ذلك المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل ، ويمكن لها ايضا ان تخفض حجم الطلب الكلى عن طريق خفض الانفاق الحكومى أو زيادة الضرائب (أو الاثنين معاً) فى حالة زيادة الطلب الكلى عن المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل . ولكن لايعنى ذلك انه يمكن حل مشكلة اختلاف المستوى التوازنى للدخل عن المستوى التوازنى للتشغيل بالاعتماد على مضاعف الاستثمار ، ذلك ان افتراض ثبات الميل الحدى للاستهلاك بين كل الفئات والطبقات امر غير منطقي، فضلاً من ان الزيادة فى الاستثمار لاتحدث مرة واحدة ، ولكنها تحدث على مراحل متتابعة .. الى غير ذلك من عدم وضوح وتوافر المعلومات عن دالة الاستهلاك فى المجتمع محل الدراسة . كل هذه العوامل وغيرها تجعل مدى دقة الاعتماد على المضاعف امراً محدداً.

كذلك لاحظنا العلاقة الوثيقة بين كل زيادة فى الاتفاق والزيادات التى تحدث فى الانتاج والتى تعمل على زيادة الدخل القومي ، والحقيقة ان هذه العلاقة الطردية لمجدها فقط فى الدول المتقدمة ذات الجهاز الانتاجى المرن الذى يسمح ويستوعب كل الزيادات التى تحدث فى الاتفاق الاستهلاكى ولمجد انعكاساتها على زيادة الانتاج . اما فى معظم الدول النامية والتى تتصف بضعف مرونة جهازها الانتاجى ، فان زيادة الاتفاق الاستهلاكى عادة مالا يتبعها زيادة فى الانتاج ، بل انها تنعكس على الاسعار بالارتفاع ، فضلا عن ان ارتفاع الاسعار المحلية يجعل السلع والخدمات الاجنبية فى نظر المستهلك المحلى أرخص من السلع الوطنية ، الامر الذى ينعكس على الواردات بالزيادة ، ويرتفع الميل الحدى للاستيراد اى يرتفع الجزء من الدخل الذى يوجه لشراء السلع والخدمات الاجنبية ، وعلى الرغم من كل هذه التحفظات على فكرة المضاعف الا انها لاتقلل مطلقا من دوره فى دراسة العلاقات بين مستوى الدخل ومستوى التشغيل ^(١) .

(١) د. محمد خليل برعى ، مقدمه فى التورود والبنوك . القاهرة . دار النهضة العربية ص ٢٢٤ .

ثانياً: الطلب والاستثمار (قطاع الاعمال)

يكاد يتفق معظم خبراء التنمية فى العالم على أهمية الدور الذى يقوم به الانفاق الاستثماري فى العملية الانتاجية . فعلى الرغم من ان الانفاق الاستثماري - من حيث الكم - يقل كثيراً عن الانفاق الاستهلاكي ، الا أن الانفاق الاستثماري يلعب دوراً أكثر أهمية فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى فى الدولة ، وذلك على اعتبار ان الانفاق الاستثماري هو المحدد الاساسى للنمو الاقتصادى .

ولقد انصب اهتمامنا حتى الان على الانفاق الاستهلاكي وتتناول الان نوعاً آخر من الانفاق يعرف بالانفاق الاستثماري أو الطلب الاستثماري ، أى الطلب على الاصول الرأسمالية (١) .

ويقصد بالاستثمار " ذلك النوع من الانفاق الذى يستهدف زيادة الانتاج أو الدخل ، وبمعنى آخر الذى يستهدف اضافة وزيادة لحصيلة المجتمع من السلع والخدمات " . وتجب ملاحظة ان نقل الملكية لايعتبر استثماراً جديداً ولكنه مجرد عمليّة نقل ملكية ، فعند مايبيع محمد مزرعة الى على فلا يعتبر ذلك استثماراً من وجهة النظر القومية ولكنه يعد استثماراً من وجهة نظر على فقط .

وحيث ان الاصول الرأسمالية المنتجة تستخدم فى النهاية فى انتاج السلع الاستهلاكية ، فيمكن القول بأن الطلب الاستهلاكي يحدد بشكل عام الطلب الاستثماري ، ولما كان التحليل الكينزى لدالة الاستهلاك قد اثبت ثباتها واستقرارها Stable فإنه يعول على الطلب الاستثماري فى تحديد المستوى التوازنى للدخل والتشغيل .

(١) هناك انواع اخرى من الاستثمارات تسمى الاستثمارات المالية وتمثل فى شراء اوراق مالىة - حصة كالمسهم والسندات . أما عمليات التبادل فى الازراق المالىة الموجودة اصلاً فهى لا تمثل استثماراً من وجهة نظر المجتمع لانها لا تضيف اصولاً رأسمالية جديدة .

وفي البداية ، سنقوم بالفرقة بين عدد من الاصطلاحات المتعلقة
بمفهوم الاستثمار:

أ - الاستثمار الكلي :

وهو يشمل كل ما أنتج من رأس مال جديد في فترة زمنية معينة مع
ملاحظة ان الاستثمار قد يكون بغرض زيادة الطاقة الانتاجية أو بغرض
استبدال ما استهلك من العدد والالات (رأس المال الثابت) .
وعليه فان :

اجمالي الاستثمار = صافي الاستثمار + اهتلاك رأس المال
و الاستثمار الكلي = الاستثمار الاحلالي + الاستثمار الصافي
فالاستثمار " الاحلالي " يتضمن الاتفاق على شراء رأس المال الجديد
بغرض احلاله محل القديم المهلك ، وذلك للمحافظة على مستوى الانتاج
السائد (اهتلاك رأس المال)

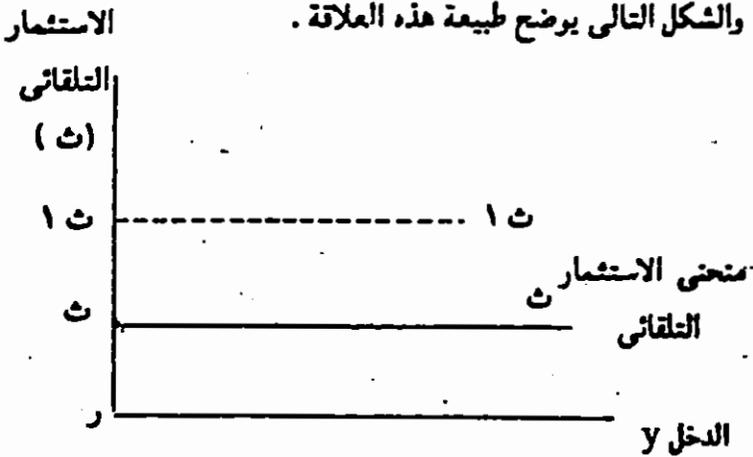
اما الاستثمار " الصافي " ، فيتضمن الاتفاق على شراء رأس المال
الجديد بهدف زيادة الانتاج ورفع مستواه . وقد يكون الاستثمار احلالي /
صافي ، وذلك في حالة كون الاتفاق الاستثماري ليس بغرض الاحلال فقط ،
بل قد يلزمه في بعض الاحيان اتفاق استثماري جديد ، فعلى الرغم من ان
الاستثمار الجديد قد هدف الى احلال رأس المال الجديد محل رأس المال
القديم ، الا انه ولظروف التطور والتقدم التكنولوجي فان رأس المال الجديد
سيكون من حيث المواصفات والتكلفة والانتاج أفضل من رأس المال القديم
، وهنا يكون استبدال رأس المال الجديد برأس المال القديم لا يعتبر مجرد
استثمارا احلاليا فقط ، بل يتضمن في نفس الوقت استثمارا صافيا .
ب - الاستثمارات الهيكلية :

وهي تمثل أهمية كبرى بالنسبة للنشاط الاقتصادي القومي لانها تمتص
جزءا كبيرا من المدخرات القومية ، وتؤثر على الدخل القومي وعلى حجم
التوظيف والمستوى العام للأسعار ومثل هذه الاستثمارات ، تروعة السلام ،
وتوشكى وبناء ، محطة طاقة نووية ... الخ .

ج - الاستثمار والدخل :

اعتبر " كينز " في نظريته لتحديد الدخل للبيان الاقتصادي ككل ، ان الاستثمار متغير مستقل ، وعليه فيمكن اعتبار الاستثمار التلقائي Autonomous investment من الوجهة الاقتصادية متغيراً مستقلاً عن الدخل ، أي لانتوقف قيمته على مستوى الدخل ، ولكنه يتأثر بتغيرات أخرى بخلاف الدخل مثل التكنولوجيا والسياسة العامة ... الخ .
وبناء على ذلك فان الاستثمار التلقائي " I " يظل ثابتاً عند جميع مستويات الدخل ، كما ان الاتفاق الاستثماري قد يتغير بالرغم من ثبات مستوى الدخل .

والشكل التالي يوضح طبيعة هذه العلاقة .

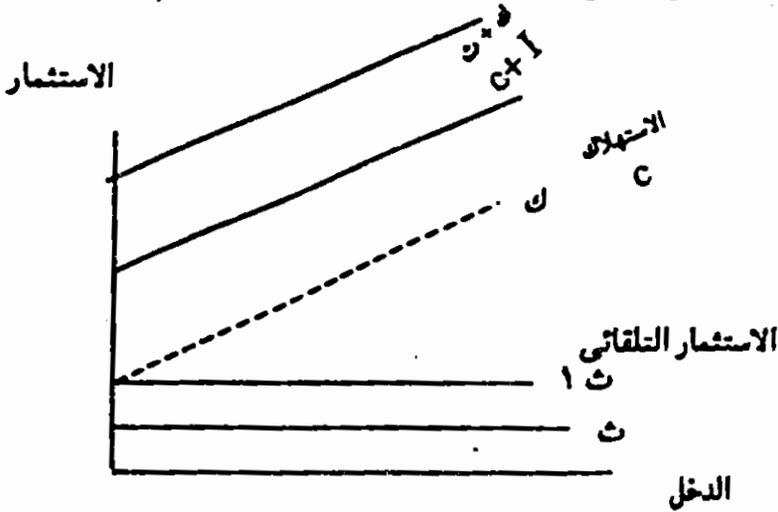


في هذا الشكل يظهر منحنى الاستثمار التلقائي موازياً للمحور الأفقي^(١) ، ويلاحظ ان كمية الاستثمار (ث و) ثابتة عند جميع المستويات الدخلية هنا اذا ما ظلت فرص الاستثمار عند المستوى الذي يحقق الاستثمار " ث " وتزيد كمية الاستثمار الى (و ث - ١) أي بمقدار (ث ث - ١) اذا ما اعتبرت فرص الاستثمار مواتية لنقل جدول الاستثمار الى اعلى عند جميع المستويات الدخلية وذلك كما هو ممثل بالخط ث ١ .

(١) هنا ملاحظة هامة فعند مستوى الدخل صفر تلحظ وجود قدر من الاستثمار المرجب هو

(ث و) ويكون ذلك اما باستخدام المعدات والالات المتاحة أو بيع المخزون .

وإذا ما اردنا ان نحدد الدخل التوازني فاننا نضيف منحنى الاستثمار
الاتقى الى منحنى الاستهلاك (ك) وذلك كما في الرسم التالي :



ومن الطبيعي ان تكون المسافة بين منحنى الاستثمار ث ، ث ١
مساوية للمسافة بين منحنى الاستهلاك / الاستثمار ك + ث ، ك + ث ١ .
ويعتبر الاستثمار تلقائيا في حالات اقتصاديات الحرب ،
والاقتصاديات المخططة تخطيطا شاملا حيث تتحدد كمية الاستثمار مسبقا
وفقا لاهداف محددة بدقة . ولعل ذلك يتفق مع ما جاء به الاقتصادي
تنبرجين Tinbergen يانه في حالة اذا ما استخدم الاتفاق كوسيلة
للتأثير على مستويات العمالة في الاقتصاد القومي ، فان الاستثمار في
هذه الحالة يعتبر استثمارة تلقائيا .

د - الاستثمار التبعي : Induced investment

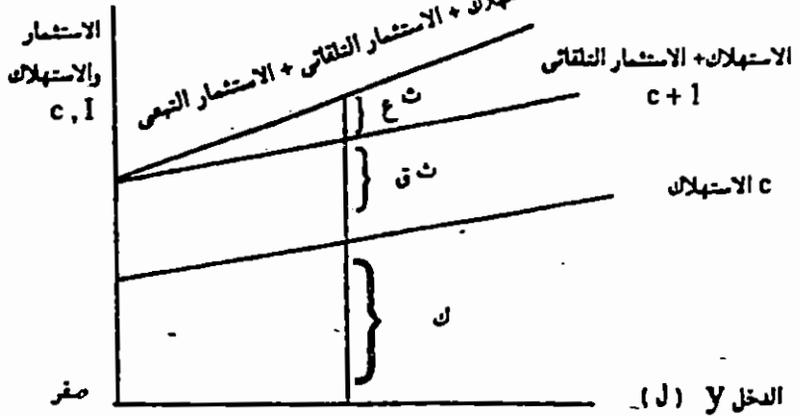
اعتبر هارود ان الاستثمار يعتمد بالدرجة الاولى على معدل النمو
في الدخل ، كما ان كينز وهو بصدد دراسته للكفاءة الحدية لرأس المال
Marginal efficiency قد اعتبر الاستثمار متغيرا تابعاً للربح ولسعر
القائدة. واذا ما أخذنا بالرأى الافتراضي القائل بأن التقلبات في الربح
كثيرا ما تكون متوازنة مع التقلبات الداخلية ، فاننا يمكن ان نعتبر ان كلا من

هارود وكيترز قد اتفقا على اعتبار ان هناك علاقة دالية بين الاستثمار والدخل ، حيث :

$$I = f(Y) \text{ اى } I = c + I$$

ويمكننا التعرف على طبيعة العلاقة الدالية بين الاستثمار والدخل من

دراستنا للشكل التالى : الاستثمار + الاستهلاك + الاستثمار التلقائى + الاستثمار التبعى



يلاحظ من هذا الشكل انه باضافة الاستثمار التلقائى الى دالة الاستثمار التبعى الى الخط الاخير فاننا نحصل على الانفاق الاستثمارى بنوعيه التلقائى (ق) والتبعى (ع) .

وبمراجعة الشكل نلاحظ ان الاستثمار (ث ع) يساوى صفر عندما يكون الدخل مساويا للصفر ، ثم يأخذ فى الزيادة (الارتفاع) مع الزيادة المستمرة فى مستوى الدخل ، ومن هنا يمكن القول ان هناك علاقة طردية بين الاستثمار التبعى والدخل .

اما الاستثمار التلقائى (ث ق) فيكون موجبا حتى ولو كان مستوى الدخل يساوى صفر ، وهذا الامر يفسر بان المنظمين وعند مستويات الدخل المنخفضة يعملون على بيع مخزونهم السلعى واستخدام معدات الانتاج المتاحة دون محاولة لزيادة الاستثمار فى رأس المال الجديد .

ومن العلاقة بين الاستثمار والدخل يمكن استخلاص بعض المفاهيم العامة والخاصة بالدالة الاستثمارية وهما الميل المتوسط للاستثمار والميل الحدى للاستثمار .

فيعبر الميل الحدى للاستثمار عن MPI عن معدل التغيير فى الاستثمار عندما يتغير مستوى الدخل ، وعليه فهو يبين المدى الذى تتأثر به الاستثمارات الخاصة عندما يتغير مستوى الدخل القومى. هذا ويقاس الميل الحدى للاستثمار بنسبة التغيير فى الاتفاق الاستثمارى الى التغيير فى الدخل.

$$\frac{\Delta I}{\Delta y} = \frac{\text{التغيير فى الاستثمار}}{\text{التغيير فى الدخل}} = \text{اى}$$

اما الميل المتوسط للاستثمار API فيعبر عن نسبة حجم الاستثمار الى حجم الدخل أى =

$$\frac{I}{y} = \frac{\text{حجم الاستثمار}}{\text{حجم الدخل}} = \text{اى}$$

الاتق الزمنى للاتفاق الاستثمارى : (١١)

يقسم الاتفاق الاستثمارى الى رأس المال الثابت، ورأس المال المتداول. وهذا الاتفاق يوزع على طول عمر الاصل الاستثمارى . هنا ويختلف التوزيع الزمنى للاتفاق الاستثمارى حسب الاصل أو المشروع الاستثمارى . فقد يتم كل الاتفاق على رأس المال الثابت فى السنوات الاولى لبعض المشروعات (السنة الاولى والثانية مثلا) وتمثل كل الاتفاقات فيما بعد ذلك نفقات جارية أو متداولة ، وقد تمتد فترة انشاء المشروع وبالتالي يتم

(١١) د. فاروق محمد حسين . مذكرات فى الاقتصاد الكلى (غيرمنشورة) كلية التجارة جامعة الأزهر ، ١٩٧٨م.

الاتفاق على رأس المال الثابت في أكثر من عام كالحال في انشاء المشروعات الكبرى .

الاتق الزمني للإيراد : (١١)

يلاحظ ان أي مشروع رأسمالي لا ينتج بمجرد البدء في انشائه ، لهذا يقال ان هناك فترة ابطاء أو اخصاب بين الاتفاق على أي مشروع وبدء ظهور العائد من المشروع . وهذه الفترة يمكن ان نميز بها الاصل الاستثماري . فبعض المشروعات لا تدبر عائدا الا بعد فترة طويلة نسبيا وحسب التطور الزمني لسلسلة الاتفاق والعائد ، هذا ويمكن تقسيم عمر الاصل الاستثماري الى فترات ثلاث :

فترة الانشاء :

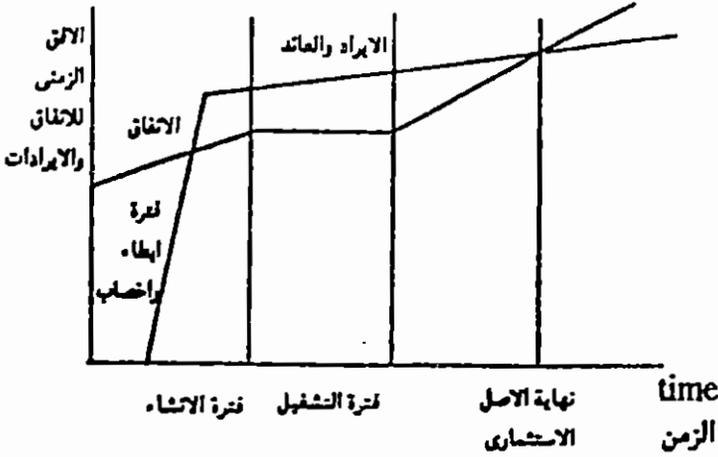
وهي الفترة التي يكون فيها حجم الاتفاق الاستثماري الثابت كبيرا بينما العائد أو الإيراد ضئيل ان لم يكن يقترب من الصفر .

فترة التشغيل العادي :

تمثل فترة الحياة العادية للاستثمار ، فينتظم فيها الإيراد والاتفاق ويقتصر فيها الاتفاق تقريبا على نفقات تسيير أو تشغيل المشروع أي النفقات الجارية العادية ، وفي هذه الفترة تكون الإيرادات مرتفعة وتنفق حجم النفقات .

فترة نهاية الاصل الاستثماري :

وهي فترة ترتفع فيها نفقات التشغيل ويقل العائد من الاستثمار .



الطلب الاستثماري :

الطلب الاستثماري هو الطلب على رأس المال أى على الاصول الرأسمالية . وبالطبع لن يستمر انتاج الاصول الرأسمالية مالم يكن هناك طلب مستمر عليها . وبالرغم من ان الاستثمار يمثل نسبة قليلة من اجمالي الدخل القومي ، الا ان له تأثير كبير على تحديد مستوى الدخل نظرا لكونه يمثل عامل انفاق وفي نفس الوقت يعمل على زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع .

وحيث ان الاصول الرأسمالية المنتجة تستخدم في النهاية في انتاج السلع الاستهلاكية ، فيمكن القول بأن الطلب الاستهلاكي يحدد بشكل عام الطلب الاستثماري .

محددات الطلب الاستثماري (دوافع الاستثمار)

يمكن القول ان رجل الاعمال لن يتخذ قرارا بالاستثمار الا اذا توقع عائدا صافيا من استثماره يفوق ماتكبده من نفقات في سبيل هذا الاستثمار . بمعنى آخر ان المستثمر يجب ان يقارن بين النفقات ونسبة الربحية المتوقعة .

ويقصد بالربحية المتوقعة صافي العائد المتوقع المحصول عليه من الاستثمار في مجال معين ونركز على « الصافي » هنا بمعنى ان العائد يكون بعد خصم كافة التكاليف السنويه المتعلقة بالانتاج مثل تكاليف المواد الخام والوقود وتكلفة العماله والايجار.... الخ . اما النفقات التي يتحملها المستثمر فتتعلق بـ :

أ - بتكلفة تمويل رأس المال ، اى سعر الفائدة على رأس المال المستثمر.

ب - وايضا بضمن العرض أو ثمن الاصل الرأسمالى وهو الذى يمثل نفقة شراء متطلبات الاستثمار (آلات ومعدات مثلا) للمستثمر وهو فى نفس الوقت يمثل الثمن الذى لن يقبل بائع أو عارض هذه الآلات والمعدات أن يبيعها باقل من هذا الثمن .

وعليه فان محددات الطلب الاستثمارى (دوافع الاستثمار) تتلخص فى المقارنة بين العنصرين التاليين :

١ - صافي العائد المتوقع المحصول عليه (الإيرادات)
ويأخذ شكل إيرادات مستقبلية صافية متوقعة خلال فترة حياة الآله.
٢ - النفقات وتشمل :

أ - سعر الفائدة : ويمثل تكلفة الاقتراض من البنك ويمثل تكلفة الفرصة البديله بالنسبة للتمويل الذاتى .
ب - ثمن العرض (الآله)

الكفاية الحدية لرأس المال: Marginal efficiency of capital

يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها (العلاقة بين ثمن عرض أو ثمن أحلال السلعة الرأسمالية الجديدة (آلة مثلا) والعائد المتوقع المحصول عليه من هذا الاصل الرأسمالى) . ولفظ الكفايه يعبر عن معدل العائد الصافى على النفقة ، بمعنى آخر يعبر عن مدى كفاية الاستثمار فى توليد الدخل الاضافى أو الحدى Marginal اما كلمة الحدية فتعنى اننا نهتم فقط ب العائد من الاستثمار الجديد (الاضافى) ، وليس العائد من مجموع الاستثمارات أو الاصول الرأسمالية .

ويلاحظ ان العائد المتوقع المحصول عليه من الاصل الرأسمالى الجديد يأخذ شكل تيار ودفعات وتدفقات من الدخول النقدية طوال فترة تشغيل الأصل أو الآله . نمثلا عندما يقوم مستثمر ببناء آلة جديدة أو بشراء آلة جديدة ، فان هنا المستثمر يتوقع ان يحصل على الاستثمار الاصلى الذى دفعه فى بناء أو شراء هذه الآله ، فضلا عن فائض فى شكل متحصلات مستمرة من بيع ناتج هذا المصنع خلال فترة العمر المتوقع لهذا الاصل الرأسمالى (الآله مثلا) .

ويعرف " كينز " الكفاية الحديثة لرأس المال بقوله " انها تساوى سعر الخصم الذى اذا خصمت به الايرادات (العوائد) الصافية المتوقعة لكانت قيمتها الحالية مساوية لثمن الاصل الرأسمالى " ثمن شراء أو عرض الآله مثلا) ولهذا يطلق على الكفاية الحديثة لرأس المال " معدل العائد الداخلى المتوقع " ، اى معدل الايراد أو العائد الناتج فوق النفقات التى يتكلفتها الاصل الرأسمالى ، وهو يأخذ شكل نسبة مئوية .

ومعدل العائد المتوقع لا يخرج عن كونه " سعر الخصم " الذى يجعل القيمة الحالية ^(١) لكل الايرادات المتوقعة مساوية تماما لثمن العرض .

أ - فاذا كان سعر الخصم (الكفاية الحديثة لرأس المال) مساويا تماما لسعر الفائدة الذى يتم به اقتراض رأس المال، فإن معنى ذلك ان الايرادات الصافية المتوقعة تعادل تماما ثمن العرض وسعر الفائدة. ويحقق هذا الاستثمار الارباح العادية فقط للمنتج .

ب - اما اذا كان سعر الخصم (الكفاية الحديثة لرأس المال) اكبر من سعر الفائدة الذى يتم به اقتراض رأس المال ، فإن معنى ذلك أن الايرادات الصافية المتوقعة تعادل تماما ثمن العرض وسعر الفائدة، فان معنى ذلك ان الايرادات الصافية المتوقعة تكفى وزيادة لتغطية العرض وسعر الفائدة ويحقق المستثمر ارباحا غير عادية .

(١) القيمة الحالية ليبلغ ما تتوقف على سعر الفائدة السائد فى السوق ، فاذا كان سعر الفائدة هو ١٢٪ فان معنى ذلك ان ١١٢ جنيه نحصل عليها بعد عام من الان تساوى ١٠٠ جنيه الان . فلوان العائد المتوقع من آلة طول مدة استخدامها فى سنة هو ١٦٠٠ جنيه ، فان القيمة الحالية لمبلغ ١٦٠٠ جنيه بعد سنة = $1600 \times \frac{1}{1.12} = 1428$ جنيه الان (القيمة الحالية = القيمة المرحلة

(١ + سعر الفائدة) ^١

ويسى هنا بثمان الطلب والذى تتم مقارنته بثمان العرض ، فاذا كان ثمن الطلب اكبر من ثمن العرض كان من صالح المشروع ان يتخذ قراره بالاستثمار .

جـ - وإذا كان سعر الخصم (الكفاية الحديثة لرأس المال) اقل من سعر الفائدة ، فان معنى ذلك ان الإيرادات الصافية المتوقعة تكون غير كافية لتغطية سعر الفائدة ، بعد احتساب ثمن العرض ، ومعنى ذلك ان المستثمر سيمنى بالخسائر .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي :

لو ان ثمن عرض أصل رأسمالي (آلة جديدة مثلا) في السوق هو ٤٨٠٠ ج ، وعمرها الانتاجي المتوقع هو ثلاث سنوات ، ومن المنتظر ان يحقق ايرادا صافيا مقداره ٥٤٠٠ ج فيها موزعة كما يلي (١٠٠٠ ج للسنة الاولى ، ٨٨٢ ج للسنة الثانية ، ٣٤٧٣ ج للسنة الثالثة) فهل من المريح شراء هذا الاصل ، اذا علمنا ان سعر الفائدة ٤٪ .

ثمن العرض (القيمة الحالية) =

$$\frac{ع}{١ + (١ + ٤\%)^١} + \dots + \frac{عائد السنة الثانية}{١ + (١ + ٤\%)^٢} + \frac{عائد السنة الاولى}{١ + ٤\%}$$

$$\frac{٣٤٧٣}{١ + (١ + ٤\%)^٣} + \frac{٨٨٢}{١ + (١ + ٤\%)^٢} + \frac{١٠٠٠}{١ + ٤\%} =$$

ويمكن الحصول على قيمة " ي " سعر الخصم بالمحاولة والخطأ . مثلا نجرب سعر الخصم ٥٪ فاذا تساوت القيمة الحالية للعوائد المتوقعة مع ثمن العرض كانت الكفاية الحديثة = ٥٪ اما اذا وجدنا ان القيمة الحالية أعلى من ثمن العرض فيمكن تجربة ٧٪ وهكذا حتى نصل الى الرقم الذي يساوي القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة و ثمن العرض .

وبالتجربة سنجد ان سعر الخصم = ٥٪ لانه هو الذي يحقق مساواة القيمة الحالية للعائد المتوقع مع ثمن العرض حيث :

$$\frac{٣٤٧٣}{١ + (١ + ٥\%)^٣} + \frac{٨٨٢}{١ + (١ + ٥\%)^٢} + \frac{١٠٠٠}{١ + ٥\%}$$

(١) قد يبدو لأول وهلة ان المعكرونة يمكنها ان يتاجع سياسة نقدية تفضي بتخفيض سعر الفائدة لتتها قد تساعد على دفع حركة الاستثمار ، وطا صحيح في المدى القصير فقط ، ولا بد من اجل دفع حركة الاستثمار في الاجل الطويل من وجود عوامل حثيثة تزيد الى زيادة الطلب الاستثماري ، كسر السكان او حدوث تغيرات لسلبية في الميدان العلى الانتاجي مثلاً .

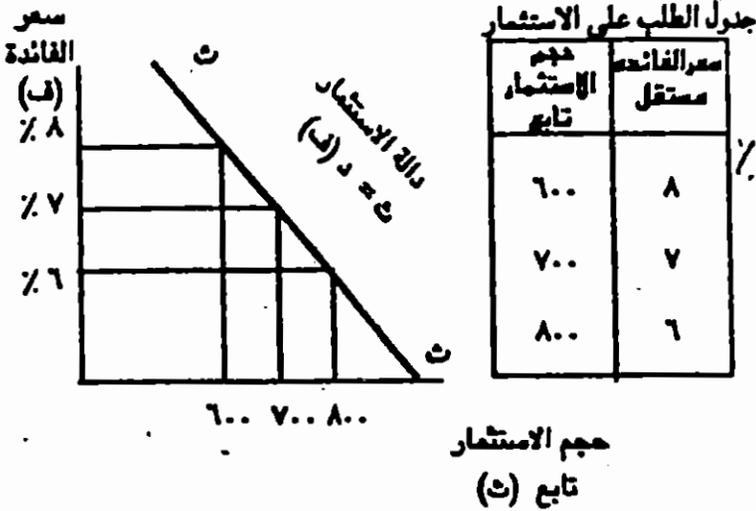
وطالما ان سعر الفائدة فى السوق هو ٤ ٪ ، على حين ان قيمة "سى" هي ٥ ٪ فانه من صالح المشروع شراء الاصل الرأسمالى واتخاذ قرار الاستثمار بشراء تلك الآلة .

ويلاحظ دائما ان هناك علاقة بين سعر الخصم (أو الكفاية الحديثة لرأس المال) وسعر الفائدة، فالاستثمار يتناسب طرديا مع العائد المتوقع الحصول عليه وعكسيا مع سعر الفائدة ، فالمستثمر عادة ما يقارن بين معدل العائد (سعر الخصم) وبين سعر الفائدة وذلك قبل ان يتخذ قراره بالاستثمار. خلاصة القول ان القرار الاستثمارى يجب ان يخضع لسعر الفائدة ولسعر الخصم معا ذلك ان سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود (اى الاصول النقدية) ويعرض النقود . بينما سعر الخصم أو الكفاية الحديثة لرأس المال فانها تتأثر بشمن العرض (اى نفقة شراء الآلة من وجهة نظر المستثمر والشمن الذى لن يقبل بائع الآلة أو منتجها ثمنا اقل منه وذلك من وجهة نظر المنتج .

العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحديثة وحجم الاستثمار :

يمكن القول ان اتخاذ القرارات الاستثمارية تتوقف على المقارنة بين الكفاية الحديثة لرأس المال وحجم الاستثمار. وطالما تحددت الكفاية الحديثة لرأس المال فإن على المستثمر ان يحدد اى حجم من الاستثمار يعد الامثل بالنسبة له، ولكن حجم الاستثمار هذا لا يكفى وحده لتحديد حجم الاستثمار الامثل أو المربح ، ذلك ان الاستثمار المربح سيتوقف تحديده على سعر الفائدة السائد فى السوق، وعلى ذلك فان حجم الاستثمار الامثل يتحدد على ضوء سعر الفائدة الجارى . ولجيب ملاحظة ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار (سعر الفائدة عنصر مستقل) وهذا فى حد ذاته يعكس الاتجاه التنازلى لسعر الفائدة مع كل زيادة فى حجم الاستثمار فكلما انخفض سعر الفائدة كلما أصبح القيام باستثمارات اضافية مربحا وذلك فى الاجل القصير فقط (١) .

أولاً: العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار ؛
ويمكن باستخدام البيانات التالية - في رسم الشكل التالي والذي
يوضح الطلب على الاستثمار - ان نوضح هذه الفكرة .

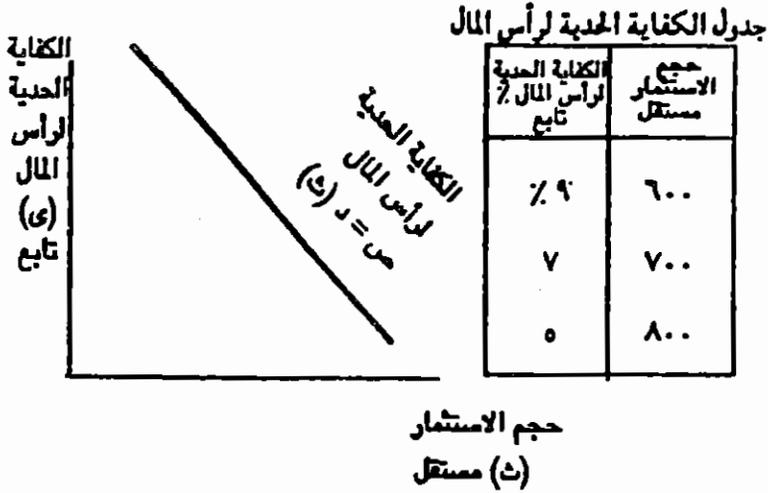


يمثل المحور الأفقي حجم الاستثمار (ث) ، والمحور الرأسي سعر
الفائدة السائد في السوق (ف) ويوضح المنحنى (ث ث) دالة الاستثمار
أو جدول الطلب على الاستثمار حيث يعكس العلاقة العكسية بين سعر
الفائدة وحجم الاستثمار .

فلو ان سعر الفائدة كان ٨٪ ، فان حجم الاستثمار في هذه الحالة
يصبح ٦٠٠ مليون جنيه ، ولكن لو انخفض سعر الفائدة الى ٧٪ فان حجم
الاستثمار يزداد الى (٧٠٠ مليون جنيه) وهكذا .

هنا الارتباط العكسي بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار يفترض
ضمناً وجود علاقة معينة بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال،
حيث ان كل نقطة على المنحنى (ث ث) تمثل قيمة معينة للكفاية الحدية
لرأس المال تقابل كل مستوى من مستويات الاستثمار ، وعليه فيمكننا
القول ان سعر الفائدة والكفاية الحدية يعملان معا على تحديد حجم
الاستثمار (وليس سعر الفائدة وحده) هو الذي يحدد هنا الحجم .

ثانيا : العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاية المحدية لرأس المال :



الملاحظ انه كلما زاد حجم الاستثمار كلما انخفضت الكفاية المحدية لرأس المالى (١١) (الاستثمار هنا هو العنصر المستقل) والسبب فى ذلك يرجع الى :

١ - مع تزايد الاستثمار فى قطاع ما وتزايد الارباح غير العادية ، يبدأ زحف رجال الاعمال المستثمرين نحو الدخول الى اسواق هذا القطاع ، الامر الذى يؤدى الى هبوط وانخفاض العوائد السنوية المتوقعة ، وهذا بدوره يتعكس على الكفاية المحدية لرأس المال بالانخفاض .

٢ - تؤدى زيادة الطلب الاستثمارى الى زيادة الطلب على الالات والاصول الرأسمالية ، الامر الذى يرفع من اسعار هذه الالات ، اى ترتفع تكلفة شراء هذه الاصول (ثمن العرض) الامر الذى يؤدى الى انخفاض العائد المتوقع ومن ثم انخفاض الكفاية المحدية لرأس المال .

(١١) وذلك مع ثبات العوامل الاخرى مثل هيكل توزيع الدخل والقرن الانتاجى واسعار السلع الاخرى واعدادات المستهلكين.....الخ .

ويجمع الجدولين السابقين (جدول الكفاية المدية لرأس المال ، و جدول الطلب على الاستثمار) في جدول واحد يمكننا ان نحدد حجم الاستثمار المربح لكل مستثمر في ضوء سعر الفائدة الجاري . ذلك انه طالما عرفنا جدول الكفاية المدية لرأس المال ، فان حجم الاستثمار يتحدد بمستوى سعر الفائدة السائدة في السوق .

العلاقة بين الكفاية المدية لرأس المال وسعر الفائدة والاستثمار المربح

سعر الفائدة %	حجم الاستثمار	الكفاية المدية لرأس المال معدل العائد المتوقع المحصول عليه	
%		%	
٨	٦٠٠	٩	أ
٧	٧٠٠	٧	ب
٦	٨٠٠	٥	ج

من هذا الجدول يمكننا ملاحظة مايلي :

- ١ - عند المستوى (أ) تكون الكفاية المدية لرأس المال اكبر من سعر الفائدة الامر الذي يشجع على الاستثمار .
- ٢ - عند المستوى (ب) تكون الكفاية المدية لرأس المال مساوية لسعر الفائدة وهنا فالامر سيان لدى المستثمر .
- ٣ - عند المستوى (ج) تكون الكفاية المدية لرأس المال اقل من سعر الفائدة وهنا لن يكون قرار شراء الاله مربحا .

ويجب ملاحظة ان حسابات التكلفة والعائد المستقبلية يشوبها الكثير من عدم التاكيد لانها تأخذ صورة التوقعات ، بل ان عدم التاكيد في حد ذاته يمثل نوعا من انواع المخاطرة خاصة اذا ما اختلفت معدلات العائد المتوقع مع معدلات العائد الفعلية . فاذا كان المستثمر متفائلا في توقعاته ، فانه سيقتر الكفاية المدية لرأس المال (معدل العائد) باعلى من قيمته ، اي انه سيتعدى في استثماراته المستوى الذي يتعادل عنده سعر الفائدة مع الكفاية المدية لرأس المال . والعكس صحيح في حالة بناء المستثمر لتوقعات يشوبها شئ من الحذر والتشاؤم .

ثالثاً : القطاع الحكومى

حتى الثلاثينات من هذا القرن لم يكن للحكومة اى نشاط مؤثر فى النواحي الاقتصادية ، ومع ظهور بعض العوامل الخارجية حدث تطور فى شكل ودور الدولة ، بجانب ظهور النزعات الاشتراكية فى روسيا السوفيتية سنة ١٩١٧ ومن بعدها فى اكثر من دولة ، وبجانب تزايد القوة السياسية للطبقة العاملة داخل النظام الرأسمالى نفسه ، وفشل القوانين التلقائية فى توجيه وتنظيم حركة الاقتصاد القومى فى داخل النظام الرأسمالى ، فقد أدت الازمة الاقتصادية الكبرى التى واجهت العالم كله ان عمل الرأسماليون ، وحرصا منهم على بقاء نظامهم وخوفا من تحوله الى نظام آخر ، على ان يتزلوا عن بعض سلطاتهم الى الدولة لتتولى هى الاشراف شبه التام على عوامل الانتاج وان تعالج ليس فقط الازمات ، بل تتدخل لتعديل وتغيير الهيكل الاقتصادى بما يتلائم مع التطورات الجديدة التى طرأت على الاقتصاد الدولى .

وكذلك ادت الازمة الكبرى التى تبنى فكرة تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد القومى وذلك بالاخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى القومى كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية ، وهو أسلوب اختياري يتم برضاء وتعاون النشاط الخاص ودون المساس بأساسيات النظام . ولقد نتج عن تعدد مسئوليات الدولة أن أتمتع نطاق إيرادات الدولة خاصة الضرائب باعتبارها المورد الرئيسى لتغطية نفقاتها العامة .

وعلى هذا الاساس فان القطاع الحكومى وهو يقوم بعمليات الشراء - مثله فى ذلك مثل القطاع العائلى - انما يؤثر فى جانب هام من القوة الشرائية فى السوق وبالتالي فانه يؤثر بشكل رئيسى فى مستوى الطلب الكلى .

كذلك تلعب الضرائب بأنواعها المختلفة دورا رئيسيا فى تمويل النفقات العامة للقطاع الحكومى فضلا عن دورها الاجتماعى فيما تقوم به من اعادة التوازن بين الطبقات عن طريق اعادة توزيع الدخل .

وسنخصص الصفحات التالية لدراسة دور الاتفاق الحكومي والضرائب
فى التأثير على مستوى الدخل القومى (النشاط الاقتصادى) .

الاتفاق الحكومى : Government Expenditures

بداية يمكننا تقسيم الاتفاق الحكومى الى المكونات التالية :
أ - الاتفاق الحكومى المباشر وغير المباشر .
ب - الضرائب .

أما الاتفاق الحكومى " المباشر " ، فهو يمثل كل ما تنفقه الحكومة
مقابل شراء السلع والخدمات التى تقوم القطاعات الاخرى فى الاقتصاد
القومى بانتاجها ، فضلا عن دفع الاجور والرواتب ... الخ للعاملين بها .
وهذا الاتفاق المباشر انما يمثل طلب مباشر على الناتج القومى وبالتالي فهو
يؤثر على الطلب الكلى . اما الاتفاق الحكومى " غير المباشر " فهو يمثل كل
ما تنفقه الحكومة بدون مقابل ومن امثلة ذلك مدفوعات الضمان
الاجتماعى والبطالة والمعاشات وهذه المدفوعات تشمل مدفوعات تحويلية (١)
transfer pay ments والملاحظ ان هذه المدفوعات التحويلية انما تمثل
طلب غير مباشر من جانب الحكومة ولكنه يعتبر طلب موجب (+) لانه
يمثل اضافات الى الدخل القومى .

اما الضرائب فهى مدفوعات جبرية يدفعها الافراد والمشروعات جبرا
الى الحكومة بدون مقابل ، اى أن دافع الضريبة لا ينتظر ان يحصل على
مقابل مادى أو عينى من جراء دفعه للضريبة tax وعلى هذا فان الضرائب
هنا تمثل طلب " غير مباشر " على الناتج القومى ولكنه طلب سالب (-)
لانه يمثل مسحوبات .

وهنا يمكن للقارئ ملاحظة ان تيارى الضرائب والمدفوعات التحويلية
انما يسيران فى اتجاه معاكس لبعضها البعض وبالتالي من حيث تأثير
كليهما على الطلب الكلى (الاتفاق الاستهلاكى والاتفاق الاستثمارى) .
وقى ضوء هذا التمهيد يمكن لنا تصور معادلة الطلب الكلى بعد
اضافة القطاع الحكومى على النحو التالى :

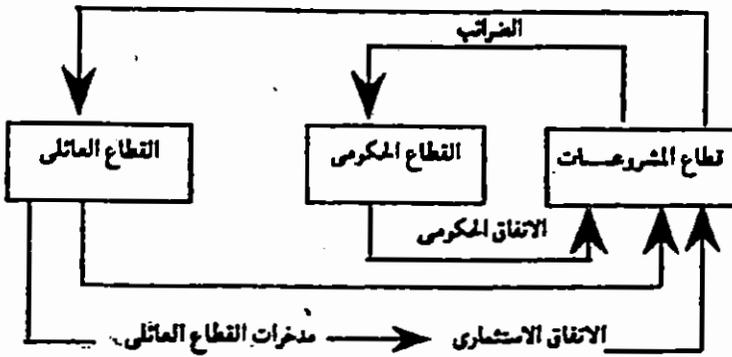
الطلب الكلى = الاتفاق الاستهلاكى + الاتفاق الاستثمارى + القطاع الحكومى .

(١) بمعنى ان التحويلات من الحكومة الى الافراد تمثل مدفوعات لا تحصل الحكومة فى مقابلها على
سلع أو خدمات بل هى مدفوعات من جانب واحد ، فهى تمثل هبات ومنع لافراد لم يساهموا فى
العملية الانتاجية بشئ .

$$D = C + I + G$$

ويمكن باستخدام الشكل البياني التالى ان نوضح وضع النموذج
الاقتصادى بعد اضافة القطاع الحكومى اليه . (١)

الدخل النقدى المتاح (قيمة الانتاج مطروحا منه الضرائب)



ويتضح من هذا الشكل ان الضرائب التى تفرض على قيمة الانتاج
تؤدى الى خفض التدفق النقدى للقطاع العائلى .

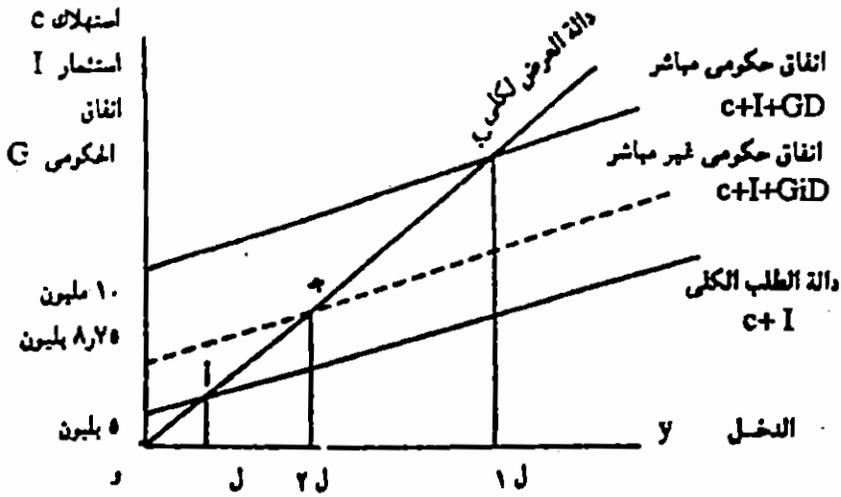
اثر الاتفاق الحكومى على الدخل (الطلب الكلى والعرض الكلى)
يعد الاتفاق الحكومى عاملا من عوامل زيادة ومضاعفة الدخل
القومى، وذلك طالما ان الدخل القومى لآى مجتمع يتحدد بمستوى الاتفاق
الكلى . وعليه فان اى زيادة فى الاتفاق الحكومى ستكون لها اثرين
يختلفان من حيث كون الاتفاق مباشرا أو غير مباشر .

(١) راجع ، بوجين أ . ديوليو ، النظرية الكلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

فإذا كان الاتفاق الحكومي مباشرا - مثلا اتفاق الحكومة على شراء
 سلع وخدمات - فان هذا الاتفاق يعنى اضافة اولية الى الناتج القومى يتبعها
 سلسلة من الاتفاقات التتابعية وهذا يعنى بشكل آخر ان هناك جزء من
 الاتفاق الحكومي (وهو الاتفاق الاستثمارى) يمثل فى ذات الوقت الاتفاق
 الاولى والذي سيؤدى الى خلق سلعة أو خدمة جديدة ثم الجزء الاخر من
 الاتفاق (وهو الاتفاق الاستهلاكى) ويمثله هنا الاتفاقات التتابعية .

اما اذا كان الاتفاق الحكومي غير مباشر - كما فى حالة المدفوعات
 التحويلية - هنا هذا الاتفاق سيكون له اضافات تتابعية ولن يظهر لها
 اضافات اولية فى الدخل القومى وذلك لان المدفوعات التحويلية تعتبر
 كلها من قبيل الاتفاق الاستهلاكى ولن تؤدى الى خلق اى سلعة أو خدمة .

وعلى ذلك ، فعلينا ان نتوقع انه عند قيامنا برسم لتوضيح " اثر
 الاتفاق الحكومي المباشر " على دالة الطلب الكلى ، وكذلك " اثر الاتفاق
 الحكومي غير المباشر " على دالة الطلب الكلى ، ان تكون المسافة التى
 ترتفع بها دالة الطلب الكلى (الاستثمار + الاستهلاك) فى حالة الاتفاق
 الحكومي المباشر اكبر واعلى من المسافة التى ترتفع بها دالة الطلب الكلى
 (الاستثمار + الاستهلاك) فى حالة الاتفاق الحكومي غير المباشر . والفرق
 بين الارتفاعين سيكون مساويا تماما للاضافات الاولى التى يخلقها الاتفاق
 الحكومي المباشر والتى لا نجد لها مثيل فى حالة الاتفاق الحكومي غير
 المباشر ويمكن مراجعة ذلك على الرسم البيانى التالى :



حيث $C + I$ دالة الطلب الكلى ، $G_i D$ انفاق حكومي غير مباشر ، $G D$ انفاق حكومي مباشر .

من هذا الشكل يتضح مايلي :

(١) - عند تقاطع دالة العرض الكلى (٤٥) مع دالة الطلب الكلى في عدم وجود انفاق حكومي ($C+I$) عند نقطة أ يتحدد المستوى التوازني للدخل عند نقطة (ج) .

(٢) - في حالة وجود انفاق حكومي مباشر وليكن بمقدار ٥ بليون جنيه (في هذه الحالة ترتفع دالة الطلب الكلى الى اعلى بشكل عمودي وتتقاطع مع دالة العرض الكلى عند نقطة (ب) وترتفع على ذلك تغير مستوى الدخل من الوضع (ج) الى الوضع (ل) . ولاحظ هنا ان ارتفاع دالة الطلب الكلى نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي المباشر - كان تقريبا بنفس المقدار حيث ارتفع من ٥ بليون جنيه الى ١٠ بليون جنيه (انظر المحور الرأسى) .

(٣) - في حالة وجود انفاق حكومي غير مباشر وليكن بمقدار ٥ بليون جنيه (في هذه الحالة ترتفع دالة الطلب الكلى

(C+I) الى اعلى بشكل عمودي وتتقاطع مع دالة العرض الكلى عند نقطة (ج) ويترتب على ذلك تغير مستوى الدخل من الوضع (ل) الى الوضع (ل ٢) . ويلاحظ هنا أن ارتفاع دالة الطلب الكلى - نتيجة لزيادة الاتفاق الحكومي غير المباشر - كان اقل من حالة زيادة الاتفاق المباشر . ولعل السؤال الذي يدور في الاذهان الان : هو ما السبب في ذلك؟ . السبب في ذلك هو الميل الحدي للاستهلاك . ذلك ان الميل الحدي للاستهلاك سيشير الى أن الزيادة في الاتفاق لن تؤدي الى خلق سلع أو خدمات جديدة بل كلها اضافات متتابعة تؤدي الى ارتفاع دالة الطلب الكلى في وضعها الجديد $C + I + G_{ID}$ بمقدار يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك . فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٧٥ . فمعنى ذلك ان الاتفاق الحكومي غير المباشر (أو المدفوعات التحويلية ستؤدي الى انتقال دالة الطلب الكلى الى اعلى بما يساوي (٥ بليون جنيه \times ٠.٧٥) = ٣.٧٥ بليون فقط (١) .
 $(٥ + ٣.٧٥ = ٨.٧٥ \text{ بليون جنيه })$.

الضرائب ومستوى الدخل التوازني : (٢)

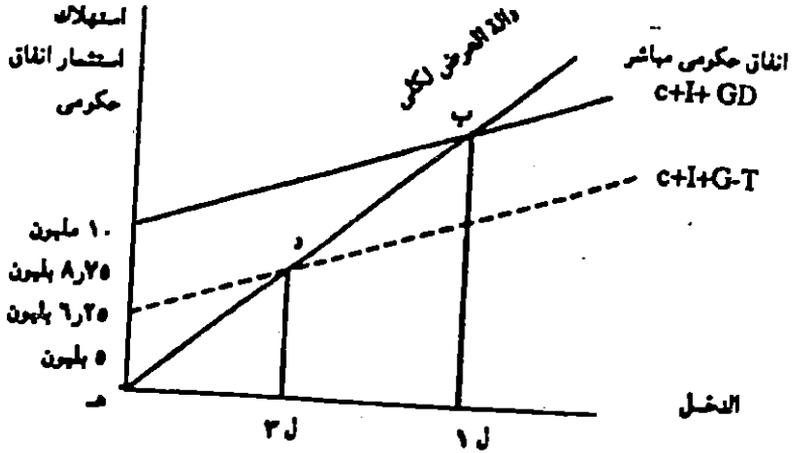
تعد الضرائب مسألة حيوية ليس فقط لانها تنشئ تسربا من سيل الاتفاق ، بل ايضا تحدد مدى الادخار المكون للتسرب . ان زيادة الضرائب بمقدار بليون جنيه ستؤدي الى خفض الدخل القابل للتصرف فيه وذلك بمقدار يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك ، وذلك حيث ان زيادة الضرائب لا تترك اثرا مباشرا على دالة الطلب الكلى بنفس المقدار . فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٧٥ . فان دالة الطلب الكلى ستخفض الى أسفل بمقدار - ٥٠ بليون جنيه \times ٠.٧٥ .
 والرسم التالي يوضح ذلك :

Thomas r . Dernuburg, Macro economics (١)

Mc Grqw - Hill book company , ch ., b. p.p 8 85.

Idem.

(٢)



إذا بدأنا من المستوى التوازني للدخل (٦٠) حيث يتقاطع دالة العرض الكلي مع دالة الطلب الكلي $C + I + GD$ عند نقطة ب . هنا في حالة زيادة الضرائب (أو قرض ضرائب جديدة) بمقدار ٥ بليون جنيه فان دالة الطلب الكلي ستتناقص بمقدار (- ٣٧٥ بليون) حيث يشير المنحنى الرأسى الى رقم ٦٢٥ بليون جنيه (١٠ - ٣٧٥ = ٦٢٥) وتتقاطع مع دالة العرض الكلي عند نقطة (د) .

اثر الاتفاقيات الحكومية والضرائب على مستوى الدخل (دالتى الادخار والاستثمار) :

لقد فصلنا بين دالتى الادخار والاستثمار وكذلك دالتى العرض الكلي والطلب من اجل التبسيط فى عرض الصورة وحتى لا يختلط أو يتعقد الامر على القارئ .

وعلى الرغم من أن النتائج ستكون واحدة ولن تختلف فى كلا التحليلين ، الا اننا هدفنا الفصل فقط لسهولة العرض .

نبدأ بالسؤال التقليدى . ما هو الشرط اللازم لتحقيق التوازن ؟ لقد ناقشنا فيما سبق أن (الاستثمار المخطط) لابد وأن يتعادل ويتساوى مع (الادخار المخطط) وعند اضافة الاتفاقيات الحكومية والضرائب الى النموذج ، فان شرط التوازن يتحقق عندما يكون :

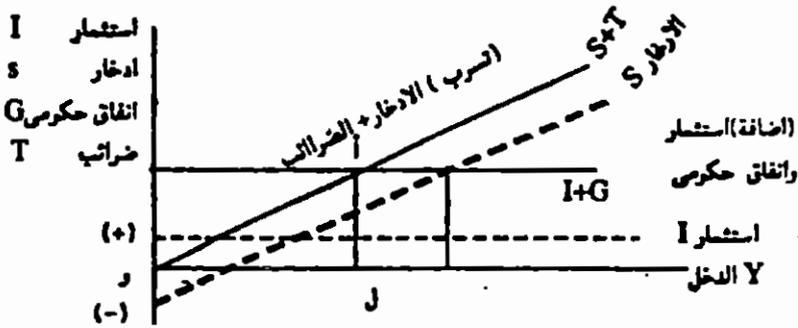
الاستثمار المخطط + الاتفاق الحكومي = الادخار المخطط + الضرائب

$$I + G = S + T$$

وهذه يجب ان تكون حقيقة سهلة عن طريقة تقديم الانطباع العام بأن هناك " عناصر تسرب " وهناك " عناصر حقن أو إضافة " . (١)

وعناصر التسرب من تيار الدخل هي : الادخار + الضرائب .
أما عناصر الإضافة الى تيار الدخل فهي : الاستثمار + الاتفاق الحكومي
ومن هذه النتيجة ، يمكننا أن نصيغ شرط التوازن بيانيا على النحو

التالى :



بتقاطع عناصر التسرب (الادخار والضرائب) مع عناصر الإضافة (الاستثمار والاتفاق الحكومي) عند نقطة (أ) يتحقق المستوى التوازنى للدخل عند المستوى (ل).

هنا ويجب على القارئ ملاحظة ان دالة الادخار (S) قد ارتفعت الى اعلى جهة اليمين وذلك كرد فعل للضرائب التى فرضتها الدولة . وهنا أصبح المنحنى يعبر عن الادخار والضرائب معا .

وهنا ملحوظة هامة يجب ان تؤخذ فى الاعتبار وهى أنه فى حالة قيام الدولة بفرض ضريبة مقدارها ٥ بليون جنيه فان الأثر الفورى للضريبة سيكون تخفيض الدخل القابل للتصرف فيه بمقدار ٥ بليون جنيه ، ولكن يجب الا تنسى ان الأثر الفورى سيتحدد بهذه الفورية ودون ان يكون للميل الحدى للاستهلاك دور فيه ، بمعنى آخر ان ارتفاع دالة الادخار من الوضع

(S) الى الوضع الجديد بعد فرض الضرائب (S+T) لن يكون الارتفاع مساويا تماما لمقدار الضريبة بل سيكون متوقفا ايضا على مقدار الميل الحدى للاستهلاك ، فاذا كان الميل الحدى للاستهلاك ٧٥ر. فان مقدار انتقال (S) الى اعلى سيكون بمقدار (٧٥×٥ر. =) ٣٧٥ بليون جنيه .

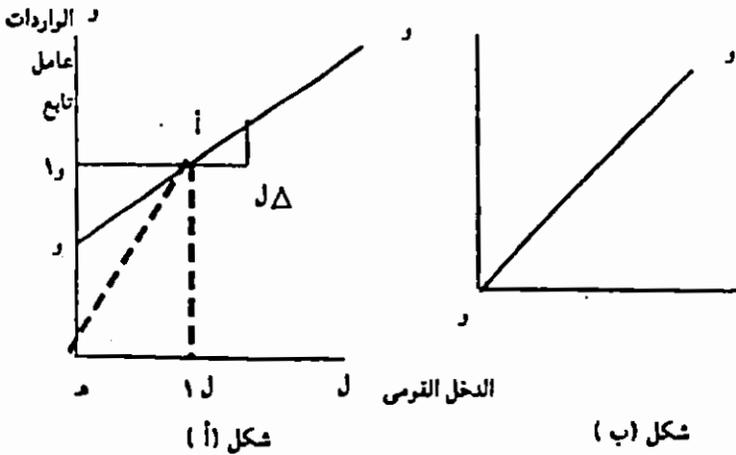
رابعاً: القطاع الخارجي (الاجنبي)

للقطاع الخارجي مجالات محددة ، تتمثل في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد وحركات رؤوس الاموال ... الخ . مما يدخل ضمن حساب التعامل مع العالم الخارجي .

دالة الواردات :

يقصد بدالة الواردات دراسة العلاقة بين الواردات والدخل القومي . حيث نلاحظ انه كلما زاد الدخل القومي كلما زاد الاتفاق على الواردات. (١١) فكأن العلاقة بين الواردات والدخل هي اذن علاقة طردية وعادة ما تعرف هذه العلاقة بالميل الى الاستيراد propensity to import ويمثل الدخل القومي العامل المستقل في هذه الدالة ، بينما يمثل حجم الواردات العامل التابع.

وتأخذ دالة الواردات الشكل التالي :



(١١) يلاحظ ان الواردات والادخار والضرائب كلها متغيرات تتأثر بالدخل القومي وترتبط به مباشرة.

في الشكل أ الخط وو يمثل دالة الواردات ، ولاحظ ان هذا الخط لا يمر بنقطة الاصل ، وهذا يعني انه عندما يكون مستوى الناتج المحلي (الدخل) صفرا فانه لا بد من الاستيراد للبقاء على حياة افراد هذا المجتمع (١) وهذا الجزء شبيه بالجزء الذي سبق دراسته في دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وعليه فان دالة الواردات تتكون من شقين ، شق ثابت ويمثله الجزء المقطوع من محور السينات وهو الذي يتحقق في حالة الدخل صفر Zero income ، والشق الثاني هو الذي يتأثر بتغير حجم الدخل القومي .. وعلى ذلك تأخذ معادلة حالة الواردات الشكل التالي :

$$و = أ + و ل$$

حيث "و" الواردات ، "أ" الجزء الثابت ، "و ل" الميل الحدى للاستيراد ، "ل" الدخل.

اما في الشكل (ب) فالملاحظ ان المنحنى (وو) يمر بنقطة الاصل، وهذا الامر يستند الى افتراض معقول ، وان لم يكن ضروريا ومزدي ذلك ان المجتمع لن ينفق شيئا على الاستيراد اذا كان الدخل القومي = صفرا. هنا ويمكن التعبير عن الميل للاستيراد بواسطة الميل المتوسط أو الميل الحدى للاستيراد . ومن الرسم يلاحظ ان ميل منحنى الواردات (الخط و) يمثل في الحقيقة الميل الحدى للاستيراد، ويكون الميل الحدى للاستيراد مساويا :

$$\frac{\Delta و}{\Delta ل} = \frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الدخل}}$$

١ و ل
هـ
اما الميل المتوسط للواردات عندما يكون الدخل مثلا "ل" = $\frac{و ل}{هـ}$ وبالنظر الى الشكل السابق نجد ان الميل المتوسط للواردات هو ميل الخط الواصل بين نقطة الأصل والنقطة "أ" على منحنى الواردات، ومن ذلك نلاحظ ان الميل المتوسط للواردات يكون دائما اكبر من الميل الحدى للاستيراد.

(١) لد يرل هذا الجزء بالتقويض أو المعونات الخارجية أو من الاحتياطي من العملات الاجنبية بالدولة

دالة الصادرات :

هذه الدالة وعلى عكس دالة الواردات لا ترتبط ولا تتأثر بتغير الدخل القومي بطريق مباشر (١) ، فالصادرات تتأثر بتغير الدخل القومي في الدول الأخرى ولكنها لا تتأثر بتغير الدخل في داخل الدولة . ونحن نعرف ان صادرات دوله ما ليست الا واردات .. لثة أخرى ، وعليه فاذا زاد الدخل فان ذلك سيؤدي الى زيادة الاستهلاك - وفي حالة عدم وجود زيادة في الانتاج - فسوف يؤثر هذا على الصادرات اذ ان الاستهلاك في هذه الحالة سيكون على حساب الصادرات . واذا ما افترضنا ثبات الاسعار ، فان الزيادة في الاستهلاك سيقابل زيادة في الانتاج وبالتالي فلن تتأثر الصادرات . بمعنى آخر سوف تكون : صادرات ثابتة مهما كان التغير في حجم الدخل القومي ولهذا يأخذ منحني الصادرات خطا افقيا ، وعلى الرغم من اننا ذكرنا ان الصادرات تكون مستقلة عن الدخل ، الا ان ذلك لايعنى ان الدخل لايتأثر بالصادرات ، فالصادرات في الحقيقة هي احدى مكونات الدخل ، ولكننا فقط نقول ان التغير في الدخل لن يؤدي الى تغير في الصادرات وان كان التغير في الصادرات يؤدي الى تغير في الدخل ، فزيادة الصادرات تعمل على رفع مستوى الدخل في الدول المصدرة ولذا تأخذ دالة الصادرات الشكل التالي :



١١ - الخط ان الصادرات والاستثمار والاتفاق الحكومي كلها متغيرات لا ترتبط بالدخل القومي ارتباطا مباشرا.

ثانياً: المستوى التوازني للدخل في حالة اقتصاد مفتوح

القطاع الخارجي

سنعمل هنا على اضافة القطاع الخارجي الى معادلة الدخل القومي وذلك حتى يمكننا تحديد المستوى التوازني للدخل القومي في الاقتصاد المفتوح .

وبداية نجب الاشارة الى انه ستتم معالجة الصادرات هنا تماما كأنها الاستثمار ، وذلك لان الصادرات تزدى الى زيادات متتابة في الدخل. ولذلك ستعتبر الصادرات كمية ثابتة كما أننا سنعالج الواردات معالجة الادخار، فكلاهما يعد مسحوبات ، أى تسرباً من دوره الاتفاق .

شروط توازن الدخل :

يتحدد الدخل التوازني في هذه الحالة طبقاً للمعادلة التالية :

$$\bullet \text{ الدخل} = \text{الاتفاق الاستهلاكي} + \text{الاتفاق الاستثماري} + \text{الصادرات} - \text{الواردات} .$$

ولما كانت معادلة التصرف في الدخل تأخذ الشكل التالي :

$$\bullet \text{ الدخل} = \text{الاتفاق الاستهلاكي} + \text{الادخار}$$

فإن شرط التوازن يتحقق كما يلي :

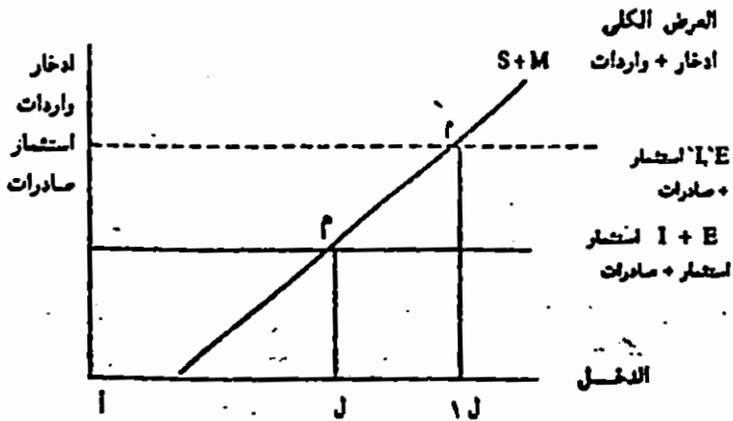
$$\bullet \text{ الاتفاق الاستهلاك} + \text{الاتفاق الاستثماري} + \text{الصادرات} = \text{الاتفاق الاستهلاكي} + \text{الواردات} + \text{الادخار} .$$

أو

$$\bullet \text{ الصادرات} + \text{الاستثمار} = \text{الادخار} + \text{الواردات} .$$

وعليه فإن الدخل التوازني - في وجود القطاع الخارجي - يتحدد بتبادل الطلب الكلي والذي يمثل الاتفاق الاستهلاكي والاتفاق الاستثماري والصادرات مع العرض الكلي والذي يمثله الاتفاق الاستهلاكي والادخار والواردات .

ولذلك يمكن القول بان الدخل القومى يتحدد بتعادل الاستثمار مضافا اليه الصادرات مع الادخار مضافا اليه الواردات.
 ولتحديد المستوى التوازنى للدخل فى حالة وجود القطاع الخارجى بيانها ، فانتا نقوم باضافة دالة الصادرات الى الاستثمار ، واطافة دالة الواردات الى الادخار كما فى الشكل التالى :



حيث $S + M$ الادخار والواردات ، $I + E$ الاستثمار والصادرات .

فى هذا الشكل نجد أن الدخل الذى يحقق التوازن هو " أ ل " حيث تساوى مجموع الادخار والواردات مع مجموع الاستثمار والصادرات والذى يأخذ خط منتقيم وذلك لانه ثابت ومستقل عن الدخل .
 وفى حالة اذا ما انتقل منحنى الاستثمار والصادرات الى اعلى مثل .
 فان المستوى التوازنى للدخل القومى سيزداد من (أ ل) الى (أ ل ') .

مضاعف الاستثمار فى اقتصاد مفتوح :

يمكن القول ان المضاعف فى حالة وجود تعامل مع العالم الخارجى هو مقلوب مجموع الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد . وهذا امر بديهى ذلك انه فى حالة الاقتصاد المغلق يكون الميل الحدى للاستيراد

مساويا للصر. وعلى ذلك يكون المضاعف في حالة الاتصاف المفتوح اقل من المضاعف في حالة الاتصاف المغلق .

ولقد عرفنا ان معادلة الدخل التوازني في الاتصاف مفتوح هي :

$$ص + ث = خ + و (١)$$

حيث ص الصادرات ، ث الاستثمار ، خ الادخار ، و الواردات. فاذا ما حدث تغير في الصادرات ، فلا بد وان يتساوى هذا التغير مع التغير الذي يحدث في الادخار مضافا اليه الواردات (علما بأن الاستثمار ثابت وبالتالي لن يتغير) .

وعليه فان المعادلة تأخذ شكل التالي :

$$\Delta ص = \Delta خ + \Delta و (٢)$$

$$\text{وطالما أن } \Delta خ = \Delta ل \times م.ح$$

$$\Delta و = \Delta ل \times م.ح$$

فانه بتعويض هذه القيم في المعادلة (٢) نصل الى الشكل التالي :

$$\frac{\Delta خ}{\Delta ل} = م.ح - م.ح = ٠$$

$$\frac{\Delta خ}{\Delta ل} = م.ح - م.ح = ٠$$

$$\Delta ص = \Delta ل \times م.ح + \Delta ل \times م.ح$$

$$\Delta ص = (م.ح + م.ح) \Delta ل$$

$$\Delta ص = \Delta ل \frac{م.ح + م.ح}{١}$$

أى أن التغير في الدخل الذي يترتب على زيادة في الصادرات (١) يساوى التغير في الصادرات مضاعفا عدة مرات
وعليه فإن مضاعف التجارة الخارجية =

$$\frac{م \cdot ح \cdot م + ح \cdot م \cdot و}{م \cdot ح \cdot م}$$

(١) إذا افترضنا وكان هناك تغير في الاستثمار بجانب التغير في الصادرات ، فإن التغير في الدخل في هذه الحالة يأخذ الشكل التالي :

$$\Delta L = \Delta م + \Delta ح$$

$$\frac{م \cdot ح \cdot م + ح \cdot م \cdot و}{م \cdot ح \cdot م}$$

الفصل الثالث

سعر الفائدة والنشاط الاقتصادي

نستعرض في هذا الفصل دراسة العوامل التي تحدد سعر الفائدة ، من خلال عرضنا للمدارس الفكرية المختلفة التي قامت بدراسة كيف يتحدد سعر الفائدة بدءاً من المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) ومروراً بالفكر الكينزي ثم انتهاءً بفكر ما بعد كينز.

أولاً : سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية

ترى النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحدد بناءً على التفاعل بين قوتي العرض والطلب . قوة عرض النقود وتمثلها المدخرات وقوة الطلب عليها وتمثلها الاستثمار . ومعنى آخر يتحدد سعر الفائدة بناءً على التفاعل بين قرارات الادخار وتمثلها (المقرضون) وقرارات الاستثمار وتمثلها (المقترضون) والتي غالباً ما تتعادل .

هذا التعادل أو التساوي مرجعه الى قانون "ساي" في الاسواق والذي ينص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له وما يؤدي اليه من تلقائية التوازن بين قوى الانتاج داخل النظام الاقتصادي ، بحيث ان ظهور اختلال داخل اي من قطاعات الاقتصاد القومي لا يلبس الا ويزول لانه يعتبر اختلالاً مؤقتاً ، وعلى ذلك فلن يحدث افراط في الانتاج ولا يمكن ان يحدث عجز في الطلب . وذلك لان جهاز الثمن يلعب دوراً هاماً في تصحيح مثل هذه الاختلالات المؤقتة .

وعلى ذلك فان النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة تتبنى على توضيح الكيفية التي يتحول بها الادخار الى الاستثمار ، وذلك دون ان يؤدي الادخار الى عرقلة الاستهلاك حيث ان أي جزء لا يستهلك من الانتاج القومي سوف يتجه من تلقاء نفسه الى الاستثمار .

ولا يوجد بديل لتمويل الاستثمار الا عن طريق الادخار ، حيث يستبعد الفكر الكلاسيكى امكانية التمويل عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى.

وعادة ما يواجه المدخر باحتمالين فى الاستفادة من مدخراته : فان كان المدخر من رجال الاعمال ، فليس امامه الا ان يستثمر مدخراته بنفسه وذلك بان يوجه ما ادخره الى شراء ما يلزم من معدات رأسمالية توسع من نشاطه الانتاجى وتدر عليه مزيدا من الارباح ، اما ان كان المدخر من غير رجال الاعمال فليس امامه الا أن يستثمر امواله هذه فى مشروعات الغير عن طريق اقراضهم هذه المدخرات مقابل حصوله على الفائدة . هذه الفائدة تعتبر ثمن أو مقابل لتنازل (تضحية) هؤلاء المدخرين ، بالاستهلاك الحالى املا فى توفير الاستهلاك فى المستقبل .

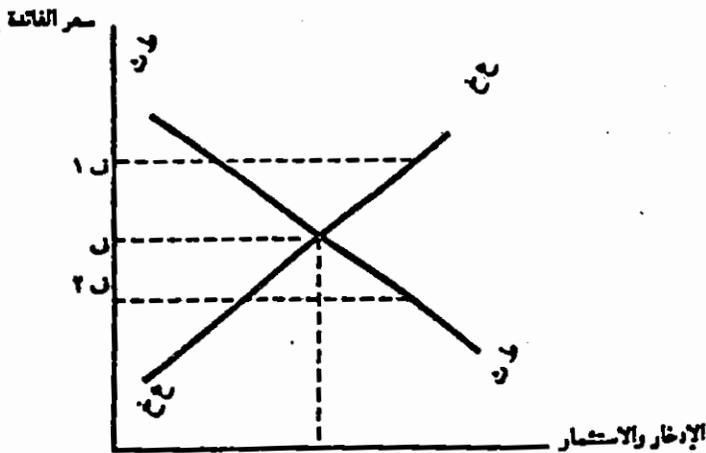
وعلى ذلك يمكننا القول ان حجم المدخرات الذى يعرضه المدخرون فى اسواق رأس المال انما يعتمد ويتوقف على سعر الفائدة . فلو حدث ان كان سعر الفائدة مرتفعا ، فان ذلك سيعمل على زيادة حجم المدخرات ، اما انخفاض سعر الفائدة فيؤدى الى خفض المدخرات ، فالعلاقة اذن طردية بينهما .

اما عن جانب المستثمرين الذين يضطرون الى اقتراض رأس المال من الافراد المدخرين ، فمن البديهي انهم لن يقدموا على استثمار اموال الغير فى مشروعاتهم المختلفة الا اذا توقعوا الحصول على عائد من وراء ذلك . وهنا يجب ان يعطى العائد الصافى المتوقع من الاستثمار ما يدفعه المستثمر من فائدة على رأس المال المقترض . بمعنى متكافئ ان المستثمر لن يقدم على الاقتراض (١) بغرض الاستثمار الا اذا توقع ان انتاجه رأس المال ستفوق ما يدفعه من فائدة باعتبارها ثمنا للحصول على المدخرات.

فإذا حدث وارتفعت الفائدة عن إنتاجية رأس المال فإن ذلك سيؤدي إلى اجماع المستثمرين عن الاستثمار ، وبالتالي يقل الطلب على المدخرات ويؤدي هذا بدوره إلى خفض سعر الفائدة وفي نفس الوقت إلى رفع إنتاجية رأس المال، ويظل الطلب ينخفض ، والفائدة تنخفض ، والإنتاجية ترتفع حتى يتعادلا ، أما إذا حدث وانخفضت الفائدة عن إنتاجية رأس المال ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على المدخرات (أي يزداد الاستثمار) مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وخفض إنتاجية رأس المال ، ويظل الاستثمار يرتفع وترتفع كذلك الفائدة ، والإنتاجية تنخفض حتى يتعادلا .

نخلص من ذلك إلى أن عرض المدخرات ذو علاقة طردية مع سعر الفائدة ، بينما يكون الطلب على الاستثمار ذو علاقة عكسية مع سعر الفائدة .

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح كيفية تحديد سعر الفائدة بتفاعل قوى الطلب على رأس المال (الاستثمار) وقوى عرض رأس المال (الادخار) .



فى الشكل السابق يمثل الخط (ع خ) منحنى عرض الادخار وهو ذو ميل موجب ، بمعنى أنه كلما يتزايد حجم المدخرات لابد وأن يرتفع سعر الفائدة. أما الخط (ط ث) فيمثل منحنى الطلب على الاستثمار ، وهو ذو ميل سالب ، بمعنى أنه كلما زاد معدل الاستثمار كلما أتخفض سعر الفائدة. وبالتقاء منحنى عرض الادخار مع منحنى الطلب على الاستثمار يتحدد السعر التوازنى للفائدة (ف) وهو السعر الذى يسود السوق المالية. وطبقا لفروض النظرية الكلاسيكية فإن أى سعر آخر لن يحقق الاستقرار فى السوق المالى . ولا يلبث أن تلعب التلقائية التى يتميز بها السوق ان تعيد التوازن الى السوق . فلو فرضنا مثلا ان سعر الفائدة فى السوق استقر عند المستوى (ف ١) ، فمعنى ذلك ان المدخرين يأملون فى ادخار جزء من اموالهم يزيد عما يأمل المستثمرون فى استثماره (الادخار اكبر من الاستثمار) وترتب على ذلك وجود فائض فى المدخرات من شأنه أن يؤدي الى خفض سعر الفائدة الى المستوى التوازنى (ف) . والعكس صحيح لو أن سعر الفائدة استقر عند المستوى (ف ٢) ، حيث يزيد الطلب الاستثمارى عن عرض المدخرات ، وهنا من شأنه ان يدفع سعر الفائدة الى أعلى ، ونتيجة لذلك يزداد الحافز على الادخار ، ويقبل الدافع الى الاستثمار ، فتزيد المدخرات .. وهكذا يستمر التفاعل حتى تصل الى السعر التوازنى (ف) والذى عنده يتساوى عرض المدخرات (ع خ) مع الطلب على الاستثمار (ط ث) .

هذا - باختصار - هو رأى المدرسة الكلاسيكية فى كيفية تحديد سعر الفائدة الذى يرتكز على اعتبار أن كلا من الادخار والاستثمار دالة فى سعر الفائدة ، وان التحويلات التلقائية لسعر الفائدة كفيلة باعادة التوازن بين الادخار والاستثمار.

ولقد انتقد " كينز " هذه الآراء على أساس انها تعتمد على قوى تلقائية تعيد الاقتصاد الى التوازن ، وقد ثبت لكينز من خلال الازمة العالمية فى الثلاثينات أن انخفاض سعر الفائدة لم يؤدي الى انخفاض حجم الادخار أو الى زيادة الاستثمار وبهذا فشلت التلقائية المزعومة فى حل الاختلالات التى خلقتها الازمة العالمية ، وتجسد ذلك فى كتابه الصادر عام

١٩٢٧ بعنوان The End of laissez Faire

كما انتقد " كينز " النظرية الكلاسيكية في تحديد سعر الفائدة على أساس انها غير محددة الجوانب ، فمنحنى الادخار لا يمكن تحديده الا اذا عرف وتحديد مستوى الدخل ، ذلك ان الادخار في رأى كينز ليس دالة في سعر الفائدة بل هو دالة في الدخل . وعلى هذا فان سعر الفائدة يخضع في تحديده لمستوى الدخل . ولهذا فاذا افترضنا أن منحنى الاستثمار قد انتقل الى اعلى فانه لا يتصور ان يبقى الادخار في وضعه الطبيعي وفي هذه الحالة سوف لا يمكننا تحديد وضع منحنى الادخار الجديد بعد انتقاله منحنى الاستثمار الى أعلى الا لو عرفنا مستوى الدخل الجديد ، وعلى هذا فان النظرية الكلاسيكية في نظر " كينز " غير واضحة المعالم اذ أنها أهملت ما وراء الادخار . فهي ركزت على العوامل الحقيقية (الادخار والاستثمار) دون العوامل النقدية (عرض وطلب النقود) حيث اعتبرت سعر الفائدة مقابل ما يحصل عليه الأفراد نتيجة للتضحية بالاستهلاك الحالي ، أى مقابل الادخار ، وفيما يلي عرض لنظرية كينز .

ثانيا - النظرية النقدية الحديثة (نظرية كينز) (١١)

لقد استطاع " جون ماينرد كينز " ان يقدم نظرية بديلة للنظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة تعتمد على دالة تفضيل السيولة ، وذلك على اعتبار ان " كينز " يرى - وعلى عكس الفكر الكلاسيكي - أن النقود هي الاصل الوحيد الكامل للسيولة وبالتالي فإن من يملكها يملك السيولة . وعليه فان سعر الفائدة هو ثمن يدفع للافراد نظير تنازلهم عن السيولة ، وسعر الفائدة يتوقف اذن على مدى تفضيل الافراد للسيولة النقدية ، فإذا كان تفضيل الافراد للسيولة كبيرة فإن الامر يستلزم اغرائهم بسعر فائدة مرتفع لكي يتنازلوا عن السيولة والعكس صحيح . ومن هنا يتضح ان " كينز " يعتبر أن سعر الفائدة هو ثمن لسعة ما هي النقود وبالتالي فانه يضع في محبته لقوى الطلب والعرض. ولعل ذلك يوضح لنا أن اهتمام " كينز " يتركز على جانب عرض النقود فقط كما فعل الكلاسيك ، بل اهتم كذلك بجانب الطلب على النقود (٢) ، فهو يعتبر أن سعر الفائدة يتحدد مثله اي سلعه يتم تبادلها في الاسواق بقوى العرض والطلب معا . وفيما يلي شرح لكل جانب من هذه القوى :

أ - جانب الطلب على النقود (تفضيل السيولة) (٣)

يعتبر " كينز " عن الطلب على النقود بتفضيل السيولة ، أي الطلب على النقود للاحتفاظ بها في صورتها المائلة ، وعتد كينز يتوقف تفضيل السيولة على دواقع ثلاث :

(١) J.M.Keynes , the General theory of employmentetc. , op . cit ., (١) ch., 13 . p 170

(٢) حيث اهتم " كينز " بالمغيرات النقدية دون المتغيرات الحقيقية ، فهو يهتم بجداول عرض وطلب النقود باعتبارها اصول لاساسية في تحديد سعر الفائدة ، وأهل الادخار والاستثمار وما وراهما من عوامل حقيقية

Diquidity preference

(٣)

١ - دافع المعاملات : Transaction Motive

عادة ما يحتفظ الافراد بجزء من دخولهم المكتسبة فى شكل سائل لمقابلة دافع المعاملات اليومية وذلك للتغلب على الفجوة الزمنية التى تنشأ بين استلام هؤلاء الافراد لدخولهم وأنفاقهم لهذا الدخل، وكلما ضاقت هذه الفجوة الزمنية كلما قل طلب الافراد على النقود لدافع المعاملات والعكس صحيح .

والطلب على النقود لدافع المعاملات غير قاصر فقط على المستهلكين، بل يمكن النظر اليه من وجهة نظر المنتجين حيث تتوقف كمية النقود التى يحتفظ بها رجال الاعمال فى شكل سائل على حجم مبيعاتهم ، حيث تزيد الكمية المحتفظ بها كلما زادت المبيعات والعكس صحيح .
وبصفة عامة يمكن القول " أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على مستوى الدخل " .

٢ - دافع الاحتياط : Precautionary Motive

ايضا يقوم الافراد بالاحتفاظ بقدر من دخولهم النقدية فى صورة سائلة وذلك لمقابلة ما يطرأ على حياتهم من تطورات وتغيرات طارئة ، وعادة ما يهتم الطلب على النقود بدافع الاحتياط على الظروف النفسية المحيطة بالافراد ، وعلى مدى تشاؤمهم أو تفاؤلهم ، كما أن هذه التوقعات عادة ما ترتبط بمستوى الدخل ، فالتفاؤل والتشاؤم رغم أنها حالات نفسية الا أنها تخضع فى كثير منها لارتفاع وانخفاض مستوى الدخل وعليه يمكن القول " أن الطلب على النقود لدافع الاحتياط يرتبط ايضا بمستوى الدخل " .
ولقد جمع " كينز" بين دافعى المعاملات والاحتياط واطلق عليهما دافع المبادلات واعتبر انهما دالة فى مستوى الدخل أى أن : $L_1 = f(y)$.
حيث (L_1) دافع المبادلات، (y) تعبر عن الدخل القومى ، وأن (L_1) تتغير طرديا مع مستوى الدخل القومى ، فمع بقاء العوامل ثابتة

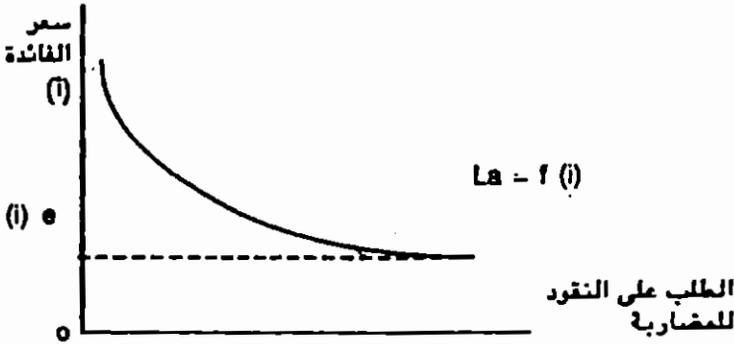
فأنه بزيادة الدخل تزداد الكميات من النقود والمرغوب الاحتفاظ بها لدافعي المعاملات والاحتياط .

٢ - دافع المضاربة ، Speculative Motive

يقد بالطلب على النقود لدافع المضاربة ، الرغبة في الاحتفاظ بقدر من الدخل في صورة نقدية وذلك للاستفادة من التقلبات في أسعار الأوراق المالية بهدف تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة . ويستند الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة على وظيفة النقود كمخزن للقيم وليس كما في دافعي الاحتياط والمعاملات حيث يعتمد على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة.

ويرى " كيتز" أن الطلب على النقود لدافع المضاربة يرتبط ارتباطا عكسيا مع سعر الفائدة ذلك أن الفرد الذي يسعى لطلب النقود المضاربة لن يحتفظ بها في شكل سائل ، بل لابد وأن يسعى لتحقيق الأرباح ، وهنا تتم المقارنة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة ، فالأفراد يمكنهم تحقيق الأرباح بشراء السندات عند انخفاض قيمتها وذلك حينما ترتفع أسعار الفائدة في السوق ، ذلك أن العلاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة وذلك بسبب أن العائد السنوي للسندات دائما ثابت فمثلا لو أفترضنا أن سند أصدر بسعر فائدة اسمي ٤٪ ، فمعنى ذلك أن كل فرد يمكنه أن يحصل على عائد سنوي قدره ٤ جنيهات سنويا في حالة شراؤه سند قيمته ١٠٠ جنيه. وهنا العائد ثابت ولا يتغير مهما تغير سعر الفائدة ، فإذا حدث وانخفض سعر الفائدة في السوق إلى ٢٪ فإن سعر السند في السوق لكي يستمر في جلب عائد قدره ٤ جنيهات سنويا لابد وأن يرتفع إلى ٢٠٠ جنيه سنويا . وطالما أن أسعار السندات تنخفض في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ، فإن الأفراد يقلبون على شراء السندات أملا في بيعها مستقبلا عندما ترتفع أسعارها مع انخفاض أسعار الفائدة وهنا يحققون أرباحا رأسمالية في حالة صلق ترفعاتهم .

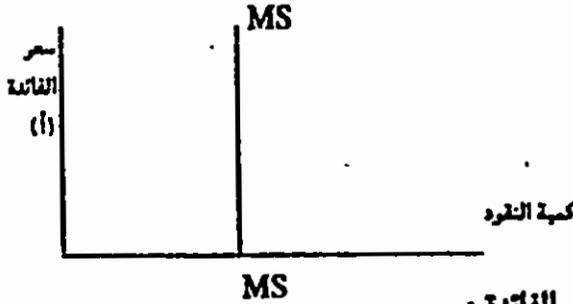
واضح أن هذا الأمر يعتمد على التنبؤ بواقع السوق مستقبلا ، ولهذا فلن يحقق الأفراد أرباحا إسمالية إلا إذا وافقت توقعاتهم ظروف السوق .
 بما سبق يتضح لك أن كمية النقود المطلوبة للاحتفاظ بها لغرض المضاربة تتوقف على سعر الفائدة ويتخذ منحنى الطلب على النقود في هذه الحالة شكل منحنى الطلب العادي الذي ينحدر من أعلى إلى أسفل معبرا بذلك عن زيادة الكمية المطلوبة من النقود كلما انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح . وكذلك يلاحظ ان المنحنى يصبح مرنا مرونة لانهائية عن المستويات المنخفضة لسعر الفائدة بما يعنى أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض دونه ويلاحظ أن هذه العلاقة تأخذ الشكل التالي :



حيث $L_a = f(i)$ بمعنى أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة . ويجمع الدوافع الثلاث لطلب النقود يمكن أن نوضح أن دالة الطلب الكلى على النقود تعتمد على كل من : مستوى الدخل ، سعر الفائدة $L = f(f(y, i))$.
 حيث (L_a, t) تعبر عن الطلب الكلى على النقود (y) الدخل ، (i) سعر الفائدة .
 جانب عرض النقود :

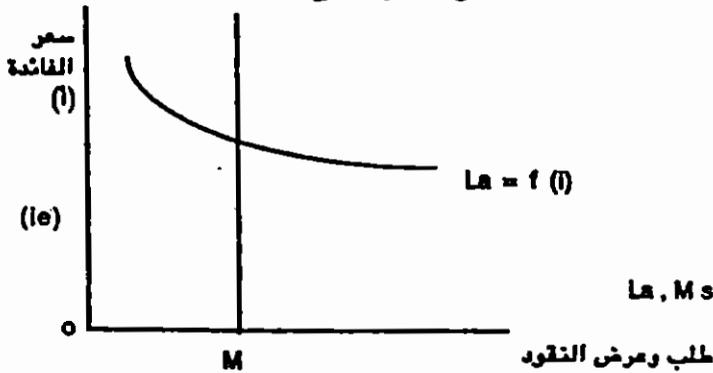
يرى " كينز " أن عرض النقود هو متغير خارجى خاضع فى تحديده لسيطرة البنك المركزى والسياسة النقدية بشكل عام ، ولذلك فان عرض النقود وهى كمية النقود التى تحددها السلطة النقدية تعد متغير معطى

Given ولذا فان عرض النقود يأخذ شكل خط رأسي مواز للمحور الرأسى
(M S) وذلك دليل على أن عرض النقود يكون عديم المرونة بالنسبة
لسعر الفائدة . ويمكن تصوير ذلك بالرسم التالى :



تحديد سعر الفائدة :

ويتحدد سعر الفائدة فى السوق - طبقا للنظرية الكينزية لسعر
الفائدة - عند النقطة التى يتلاقى عندها منحنى الطلب على النقود مع
منحنى العرض ، الذى تحدده السلطات النقدية وسعر الفائدة فى هذه الحالة
هو الثمن الذى يدفع مقابل التخلي عن السيولة واستابته لدافع المضاربة .
ويمكن تصوير ذلك فى الشكل التالى : S



يتحدد سعر الفائدة عن طريق تعادل الكمية المطلوبة من النقود
والتي يطلق عليها كينز دالة تفضيل السيولة والمحددة على الرسم
بالمحنى ($L_a = f(i)$) حيث يبين هنا المنحنى الكميات المختلفة
من النقود التى يرغب الافراد فى المجتمع فى الاحتفاظ بها كأصل لغرض

الفائدة وبالتالي زيادة الانفاق الاستثمارى ، وزيادة الاستثمار ستؤدى إلى زيادة الدخل وذلك عن طريق المضاعف . ولما كان الطلب على النقود لدافع المعاملات سينتقل إلى اليمين مع الزيادة فى مستوى الدخل وبالتالي زيادة الطلب على النقود سوف تؤدى إلى إرتفاع سعر الفائدة وزيادة سعر الفائدة سوف تؤدى إلى إنخفاض الاستثمار وإنخفاض الدخل تبعاً لذلك . وهكذا ستكون هناك سلسلة لا حدود لها من الأفعال وردود الأفعال والتي يتعذر تحليلها بدقة بالاستناد إلى أساليب التحليل الجزئى . ويمكننا التأكد من ضرورة استخدام أسلوب التوازن العام بطريقة أخرى وذلك بالنظر إلى المشاكل المتعلقة بسعر الفائدة فى ظل الافتراضات الخاصة بالنظرية الكلاسيكية والتحليل الكينزى .

ففى النظرية الكلاسيكية وجدنا أن سعر الفائدة يتحدد بناء على تقاطع جدولى الادخار والاستثمار ، ولكن سعر الفائدة فى هذه الحالة هو سعر غير محدد نظراً لأن جدول الادخار يعتمد على مستوى الدخل الذى يعتمد بدوره على مستوى سعر الفائدة ، عن طريق تأثير سعر الفائدة على الطلب الاستثمارى وعلى مستوى الدخل عن طريق المضاعف . ولكى نعرف مستوى الدخل لابد من معرفة سعر الفائدة . وهذا هو السبب فى عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على تحديد معين لسعر الفائدة لأنها تدور فى حلقة مفرغة .

وبالمثل فان نظرية كينز فى سعر الفائدة لا تؤدى هى الأخرى إلى سعر محدد لفائدة ويرجع ذلك إلى ما تقرره النظرية بأن الطلب على النقود وعرض النقود هما اللذان يحددان سعر الفائدة إذا أمكن معرفة مستوى الدخل . ولكن معرفة الدخل تتطلب معرفة الاستثمار الذى يعتمد بدوره

على سعر الفائدة وهكذا تدور نظرية كينز فى حلقة مفرغة هى الأخرى ،
 فلكى يتحدد سعر الفائدة يجب معرفة مستوى الدخل ولكى يتحدد مستوى
 الدخل لابد من معرفة سعر الفائدة . بالإضافة إلى المشكلة المتعلقة بعدم
 تحديد سعر الفائدة والدخل التوازنى فان كلتا النظريتين تعاني من الانقسام
 DICHOTOMY بين كل من الأجزاء الحقيقية والنقدية للنظام الاقتصادى
 ويرجع ذلك إلى أن النظرية الكلاسيكية أعتبرت أن سعر الفائدة يتحدد
 بواسطة القوى الحقيقية المتعلقة بالادخار والاستثمار فى حين أن عرض
 النقود يؤثر بصورة مباشرة على المستوى العام للأسعار (هذا فى حالة
 غياب الطنب على النقود لأغراض المضاربة) .

فى حين نظرية كينز (على العكس من ذلك) تقرر بأن سعر الفائدة
 هو ظاهرة نقدية بحتة نظراً لأعتماده على كل من التفضيل النقدى وعرض
 النقود فى حين أن العلاقة بين الادخار والاستثمار هى التى تحدد المستوى
 التوازنى للدخل . ولكل هذه الأسباب فأنا سنقوم بتطوير نموذج يوضح
 التوازن العام للنظام الاقتصادى وسنحاول تطوير هذا النموذج على ثلاث
 مراحل :

1 - شرط التوازن فى سوق السلع والخدمات (منحنى IS) .

2 - شرط التوازن فى سوق النقود (منحنى LM) .

3 - التوازن الكلى بين سوق السلع والخدمات وسوق النقود ($IS = LM$) .

وسنهتم بعد ذلك بتحديد العوامل التى تؤثر فى شرط التوازن فى كل
 من سوق السلع وسوق النقود ، ومن ثم نبين مدى فعالية السياسة النقدية
 والسياسة المالية فى ظل الظروف الاقتصادية المختلفة .

في هذا الشكل نلاحظ ثلاث مجموعات من دوال الطلب على النقود
 (L_1, L_2, L_3) عند مستويات مختلفة من الدخل (y_1, y_2, y_3)
 على حين ان الخط العمودي (M_s) يمثل الكمية الثابتة من عرض
 النقود. (١١)

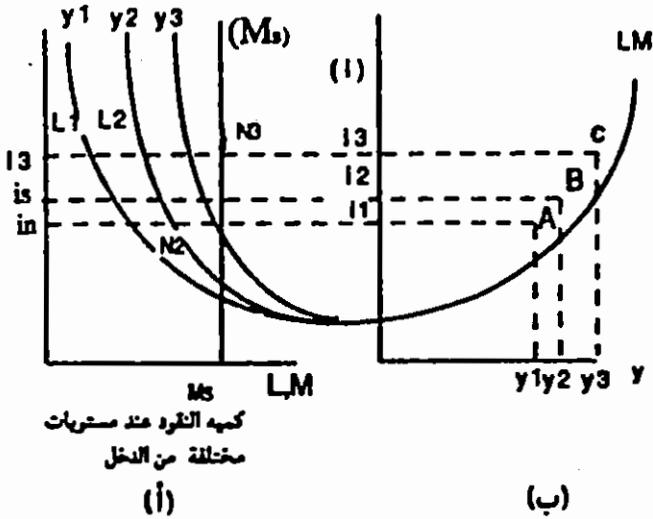
يلاحظ ان كل نقطة من نقاط التوازن التقدي (N_1, N_2, N_3)
 تتعلق بمستوى معين للدخل ومستوى معين لسعر الفائدة مع الاخذ في
 الاعتبار ان ارتفاع مستوى الدخل (y_1, y_2, y_3) وفي ظل ثبات الكمية
 المعروضة من النقود (M_s) يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة التوازني (i)
 وذلك لانه عند ارتفاع مستوى الدخل سيكون الكمية المطلوبة لغرض
 المبادلات اكبر وذلك لن يكون الا على حساب النقص في الكمية المطلوبة
 للاغراض الاخرى (المضاربة) فكان الحصول على كمية أكبر من النقود
 لغرض المبادلات لن يتم الا بسحب جزء من الارصدة العاطلة (M_1) وطالما ان
 سعر الفائدة يعد هو الثمن الذي يجب دفعه لتشجيع الافراد على التخلي
 عن جزء من السيولة فان سحب المزيد من هذه الارصدة العاطلة وتحويلها
 الى مجال المبادلات يعني تقصبا في عرض النقود المتاحة وهنا من شأنه ان
 يرفع من سعر الفائدة ، ويمكن تصوّر نفس هذه الحالة اذا افترضنا ثبات
 المنحنى (L_1, y_1) مع تحريك منحنى (M_1) جهة اليسار. (١١)

الربط بين مستوى الدخل وسعر الفائدة :

يمكننا باستخدام الشكل البياني التالي توضيح الربط بين المتغيرين
 الدخل وسعر الفائدة .

(١١) لاحظ ان منحنى L_1 يمثل الطلب على النقود عندما يكون مستوى الدخل (Y_1) ، وعند مستوى
 دخل اعلى (Y_2) يرتفع منحنى الطلب على النقود الى L_2 . يمكننا ملاحظة التزاوج بين عرض النقود
 والطلب عليها اعتمادا على مستوى الدخل .

(١١) عبدالفتاح تديبل ، د . سلوى سليمان ، الدخل القومى مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٦



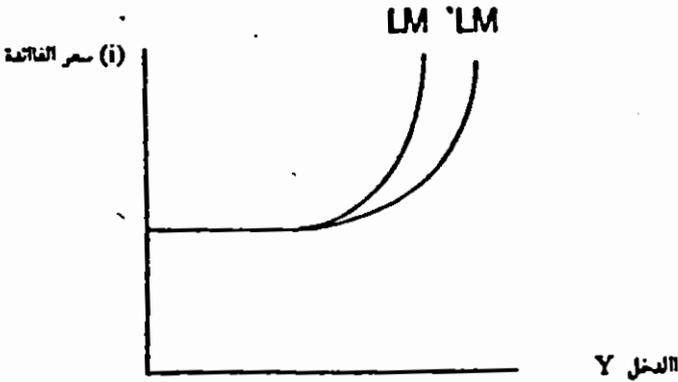
من الشكل (أ) تم تحديد أوضاع التوازن النقدي ممثلة بسعر الفائدة (i_1, i_2, i_3) ويرتبط كل منها بمستوى معين للدخل . أفترض ان عرض النقود ثابت عند M_0 وحيث يزيد الطلب على النقود بسبب مستويات أعلى للدخل ، فان التوازن بين عرض النقود والطلب عليها يحدث عند :

- ١ - عند سعر الفائدة (i_1) عندما يكون مستوى الدخل (y_1) يكون مستوى التوازن النقدي (N_1)
- ٢ - عند سعر الفائدة (i_2) عندما يكون مستوى الدخل (y_2) يكون مستوى التوازن النقدي (N_2)
- ٣ - عند سعر الفائدة (i_3) عندما يكون مستوى الدخل (y_3) يكون مستوى التوازن النقدي (N_3)

ويلاحظ ان هناك علاقة طردية بين كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة ، ويمكن ان نعبّر عن هذه العلاقة الطردية في الشكل (ب) فعند النقطة (N_1) يقاس سعر الفائدة المرتبط بها (i_1) على المحور الرأسى ويقاس مستوى الدخل المرتبط بها (y_1) على المحور الاقصى . وبذلك نحصل على النقطة (A) ونفس الطريقة نحصل على النقطة (B) (C) في الشكل ب . وهذه النقاط لا تخرج عن كونها توليفات من سعر الفائدة ومستوى الدخل .

وتوصيل نقاط التوليفات A,B,C نحصل على منحنى يسمى منحنى (LM) (١). هنا المنحنى تمثل كل نقطة عليه وضع التوازن بين الطلب على النقود (L) وعرض النقود (M) عند مستوى معين من الدخل مرتبط بمستوى معين لسعر الفائدة. ويلاحظ انه عند المستويات المنخفضة لسعر الفائدة يأخذ منحنى (LM) شكل الخط المستقيم الموازي للمحور الافقى وذلك دليلا على مرونة اللابهاثية. أما عند المستويات المرتفعة لسعر الفائدة فان منحنى (LM) يأخذ خطا موازيا للمحور الرأسى وفى هذا دليل على ان عرض النقود يمكن ان يشكل عقبة فى سبيل زيادة الدخل الحقيقي بعد أن يصل فى ارتفاعه الى حد معين.

اما إذا زادت الكمية المعروضة من النقود فان منحنى (LM) ينتقل جهة اليمين والعكس فى حالة نقص الكمية المعروضة من النقود وذلك كما فى الرسم التالى :



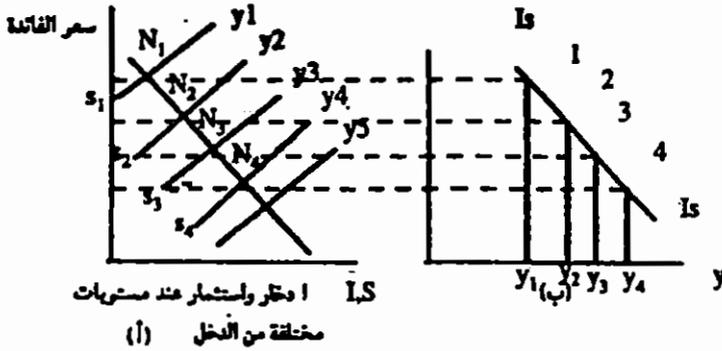
liquidity preference / money supply curve (١)

ب- التوازن في سوق السلع والخدمات (التوازن الحقيقي)
 يقصد بالتوازن الحقيقي ، التوازن الذي يحدث بين جانبي الطلب
 الكلي والعرض الكلي ، أى " نبحث في الشروط التي تحقق التوازن بين
 عرض وطلب السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد القومي " (١)
 في هذا الجزء سوف نهتم بمنحنى الادخار / الاستثمار لكي نتبين ماذا
 سيكون عليه مستوى الدخل عند اسعار الفائدة المختلفة ؟
 ولكي نوضح ما نريد ان نصل اليه فالتنا سنأخذ الدوال الآتية في
 الاعتبار:

$$S = f(y) \text{ الادخار دالة في الدخل}$$

$$I = f(i) \text{ الاستثمار دالة في سعر الفائدة}$$

معنى ذلك انه للوصول الى وضع التوازن الحقيقي لابد من أن نأخذ في
 اعتبارنا كل من الادخار / الدخل / الاستثمار / سعر الفائدة .

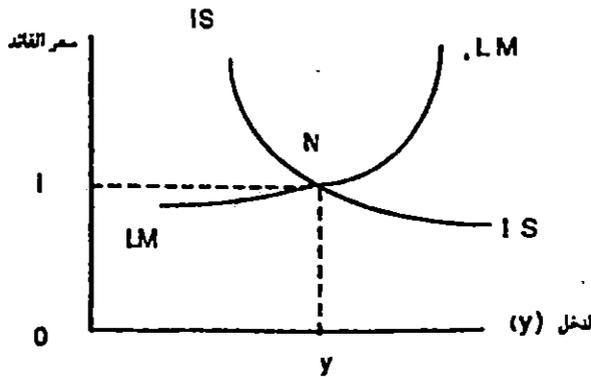


في الشكل (أ) منحنيات للادخار (SY) كل منها يتحدد على
 اساس مستوى معين من الدخل ، وذلك على اعتبار ان الادخار دالة للدخل.
 ايضا لدينا منحنى للاستثمار (I) يتقاطع مع دوال الادخار في النقاط
 (N 4 , N 3 , N 2 , N 1) وعند كل نقطة من نقاط التقاطع هذه يتحدد
 لنا سعر فائدة توازنى (i) .
 معنى ذلك ان نقطة التقاطع (NI) هي نقطة توازن ناتجة من توليفه

(١) د. عبدالفتاح قنديل الدخل القومي ، مرجع سبق ذكره ص ٣٣١

من احجام مختلفة من الاستثمار والادخار عند مستوى معين من الدخل القومي ، ونفس الامر بالنسبة لنقاط التقاطع الاخرى ، $N3$ ، $N2$... الخ وهذه النقاط ترتبط بسعر معين للفائدة .
 وإذا أخذنا نقاط التساوي بين الاستثمار والادخار ، $N1$ ، $N2$ ، $N3$ وحاولنا ايجاد علاقة بين سعر الفائدة والدخل فأننا سنحصل على المنحنى (IS) كما في الشكل (ب) حيث تلاحظ انه كلما قل سعر الفائدة كلما زاد الدخل (العلاقة عكسية) .
 ايضا يلاحظ ان كل نقطة على منحنى IS تمثل توازنا بين الادخار والاستثمار مرتبطا بمستوى معين من الدخل ومستوى معين لسعر الفائدة .

جـ- التوازن في سوق النقد وسوق السلع والخدمات (التوازن العام)
 حتى الان توصلنا من دراستنا للتوازن في سوق النقود والتوازن في سوق السلع والخدمات الى منحنيتي هما (IS , IM) بيئتان لنا العلاقة بين متغيرين هما الدخل على المحور الافقي وسعر الفائدة على المحور الرأسى (راجع الشكل ب في الرسمين السابقين) .
 في ضوء ذلك يمكن تحديد سعر الفائدة والدخل معا عند نقطة تقاطع المنحنيين معا ، وبهذا نستطيع تحقيق التوازن العام بالربط بين التوازن في السوق النقدي والتوازن في السوق السلعي .
 وذلك عن طريق التفاعل بين منحنى IS , LM كما يلي:



من هنا الشكل نلاحظ ان كل نقطة على المنحنى (L M) تمثل وضع توازن في السوق النقدي ، كما أن كل نقطة على المنحنى (I S) تمثل وضع التوازن في السوق الحقيقي .

وبناء على ذلك فان النقطة التي تقع على المنحنيين معا هي فقط التي تحقق وضع التوازن في السوق . فعند النقطة (N) يتحدد كل من المستوى التوازني للدخل (y) ومستوى سعر الفائدة التوازني (i) وهنا يحدث التوازن بين المتغيرات الاربع التي سبق ان اشرنا اليهم وهم :

- | | |
|------------------------|------------------|
| ١ - الادخار | ٢ - الاستثمار |
| ٣ - الطلب على النقود . | ٤ - عرض النقود . |

الفصل الرابع التوازن الكلي

التوازن الكلى

"التوازن العام"

GENERAL EQUILIBRIUM

التداخل بين سوق السلع وسوق النقود :

تعرفنا فى الفصول السابقة على الشروط التى تحدد المستوي التوازنى للدخل وفقاً لأفتراضات النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وفى مناقشتنا لشروط التوازن حددنا شرط التوازن فى سوق السلع والخدمات بضرورة تساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى . كما أن التوازن فى سوق النقود يتمثل فى تساوى الطلب على النقود مع العرض من النقود . وبالرغم من أن هذا التحليل الجزئى قد يلائم أغراض التحليل فى الأجل القصير إلا أنه يعانى من قصور شديد فى تصوير التعديلات الاقتصادية التى تنتج من التداخل بين سوق السلع وسوق النقود .

وللتغلب على هذا القصور لابد من تجميع الأجزاء المختلفة التى تم التعرض لها فى الفصول السابقة لكى تشكل فى مجموعها نموذجاً يوضح التوازن العام (أو الكلى) للنظام الاقتصادى ويسمح فى نفس الوقت بتحديد مدى فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية فى الظروف الاقتصادية المختلفة . ويطلق على هذا النوع من التحليل بالتوازن العام أو تحليل هيكس - هانسن HICKS - HANSEN وبالتوضيح أهمية اتباع أسلوب التوازن العام بدلاً من التوازن الجزئى دعنا نفترض حدوث زيادة فى المعروض من النقود . ولاشك أن هذه الزيادة ستؤدى إلى انخفاض أسعار

ثالث : سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية الحديثة (١)

Neo - classic

لعب الاقتصاديين المعاصرين دوراً هاماً في تحديد سعر الفائدة ، وذلك بما وجهوه من نقد لنظرية كينز في سعر الفائدة، ومن أهم الدراسات التي تمت في هذا الصدد ، هي دراسات هيكنس / هانسن في التوازن العام . ولقد وجه كل من هيكنس وهانسن النقد الى نظرية كينز وذلك على اعتبار انه قد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه الكلاسيك حينما عمل على تحديد سعر الفائدة . فعلى الرغم من أن سعر الفائدة يتحدد عند كينز بالتقاء عرض النقود مع الطلب على النقود بدافع المضاربة ، الا أن الجزء من عرض النقود (Ms) المخصص لمقابلة الطلب على النقود بدافع المضاربة (La) لا يمكن معرفته الا بعد أن تتحدد كمية النقود المطلوبة لدافع المبادلات (Lt) وهذه الأخيرة لا يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل الأجمرفة مستوى الاستثمار، وهذا يتطلب معرفة سعر الفائدة أولاً . وهكذا يصب التحليل الكينزي في وعاء بغير قاع ، فلماذا يتحدد سعر الفائدة يجب ان يتحدد مستوى الدخل أولاً ، ولكن يتحدد مستوى الدخل يجب ان يتحدد سعر الفائدة أولاً . وهكذا فنظرية كينز غير محددة الجوانب ايضاً .

أما التحليل الحديث الذي قدمه هيكنس / هانسن فقد اعتمد في تحديد سعر الفائدة على أخذ المتغيرات النقدية والحقيقية في الاعتبار، بل

(١) يعتمد هذا الجزء على : كتاب الدخل القومي للدكتور عبدالفتاح قنديل والدكتورة سلوى سليمان والذي يجد القارئ فيه متعة لا حدود لها من العرض الشيق والتسلسل التاريخي الموضوعي للامور وأيضاً على Thomas f . dernbury macro E economics, op . cit, ch . , I3, p. I66 - I73

انهم جعلوا من سعر الفائدة حلقة وصل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية (١) فى النظام الاقتصادى ، وهذا الربط يعد فى حد ذاته بداية تحديد وضع التوازن العام .

ورضع التوازن العام يتطلب تحقيق التوازن فى كل من الاسواق

التالية :-

- أ - التوازن فى سوق النقود (التوازن النقدى)
 ب - التوازن فى اسواق السلع والخدمات (التوازن الحقيقى)
 ج - التوازن فى سوق النقود وسوق السلع والخدمات (التوازن العام)

أ - التوازن فى سوق النقد

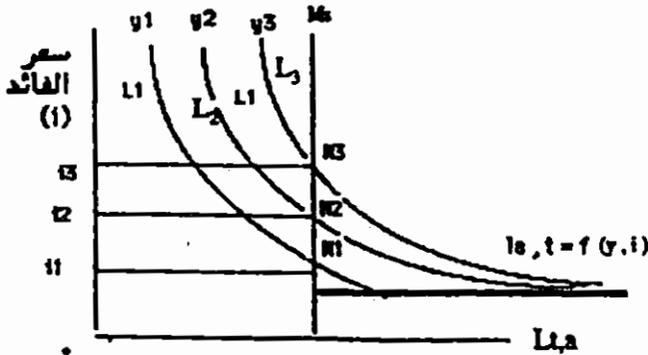
وهو تماما ما توصلنا اليه عندما قمنا بجمع الدوافع الثلاث لطلب النقود ، وحيث توصلنا الى أن دالة الطلب الكلى على النقود تعتمد على كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة .

$$L = f (y , i)$$

حيث :

وهذا يعنى ان التوازن فى سوق النقود يأخذ فى اعتباره كلا من

المتغيرين مستوى الدخل (Y) وسعر الفائدة (i) .



(١) اعتبر الكلاسيك ان تحديد سعر الفائدة بالتقاطع بين دالتى الادخار والاستثمار هو ظاهرة حقيقية وليست نقدية ، وذلك ان سعر الفائدة يعتمد عوامله المثررة من انتاجية رأس المال (وهو عامل حقيقى محدد لجهد الاستثمار) والاستثمار الحقيقى والمستوى الحقيقى للدخل (وهما عوامل حقيقية محددة لجهد الادخار) ونجاهلت النظرية العوامل النقدية .

التوازن فى سوق السلع والخدمات :

EQUILIBRIUM IN THE GOOD MARKET

أولاً - الاستثمار (I) :

أشرنا فى الفصل السادس إلى أن التوازن فى سوق السلع والخدمات النهائية يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى . ولو أفترضنا أن الطلب على الاستثمار مرن للتغيرات فى سعر الفائدة ، أى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار ، فزيادة سعر الفائدة يؤدى إلى إنخفاض حجم الاستثمار والعكس صحيح . ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية :

$$I = \bar{I} - br$$

حيث : I = حجم الاستثمار ويعتمد على التغير فى سعر الفائدة .

\bar{I} = الانفاق الاستثمارى التلقائى .

r = سعر الفائدة .

b = الميل الحدى للاستثمار (MPI) وتشير إلى درجة استجابة

حجم الاستثمار للتغير فى سعر الفائدة حيث $b < 0$ (أى ذات قيمة موجبة) .

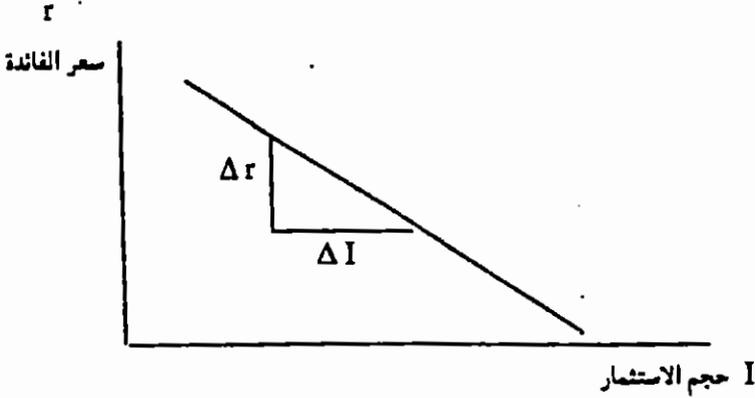
وبما أن الميل الحدى للاستثمار Marginal Propensity to Investment

(MPI) b ، وساوى $MPI = \frac{\Delta I}{\Delta r}$ ولكى نستخرج ميل دالة الاستثمار

فإن ميل الدالة يساوى حاصل $\frac{\Delta r}{\Delta I} = \frac{1}{-b}$ حيث الميل يساوى حاصل

قسمة المقابل على المجاور كما هو موضح بالشكل 1 .

دالة الاستثمار



شكل 1

مثال : في ظل المعلومات التالية :

$$55 = \bar{I}$$

$$0.09 = r$$

$$200 = b$$

استخرج قيمة الاستثمار I

$$I = 55 - 200 (0.09) \quad \text{الحل :}$$

$$I = 37$$

ولو فرض وأن سعر الفائدة ارتفع إلى مستوى 0.12 فإن حجم الاستثمار ينخفض إلى 31 (بافتراض بقاء قيمة \bar{I} , b كما هي) ، أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى 0.07 فإن حجم الاستثمار I يرتفع إلى 41 ، ونلاحظ من المثال السابق أن زيادة سعر الفائدة أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار في حين انخفاض سعر الفائدة أدى إلى زيادة حجم الاستثمار وهذا ما نعني عندما نقول بأن العلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية .

ثانياً - الادخار (S) :

عرفنا من الفصول السابقة أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل ،
فكلما زاد الدخل زاد الادخار وعند مستوى موجب للدخل فان معادلة
الادخار تساوى :

$$S = y - \bar{C} - cY$$

مثال :

فلو فرض وأن حجم الاستثمار يساوى 37 مليون وأن \bar{C} تساوى 40
، c تساوى 80 ، فالمطلوب استخراج المستوى التوازنى للدخل .

الحل :

لاستخراج المستوى التوازنى للدخل فان شرط التوازن يتحقق عندما

يتعادل الادخار مع الاستثمار $S = I$

$$Y(1 - .8) - 40 = 37$$

$$.2y = 77$$

$$Y = 385$$

وبالتعويض بقيمة Y فى معادلة الادخار فان شرط التوازن قد تحقق

حيث :

$$S = 385 (1 - .80) - 40$$

$$S = 37$$

$$I = 37$$

ميل دالة الاستثمار :

THE SLOP OF THE INVESTMENT FUNCTION

عرفنا مما سبق أن درجة استجابة حجم الاستثمار للتغير فى سعر
الفائدة يعتمد على ميل دالة الاستثمار $\frac{1}{b}$ فكلما كبرت قية b كلما كان
تأثير التغير فى سعر الفائدة على حجم الاستثمار كبيراً (والعكس صحيح)

فلو فرض وأن :

$$55 = \bar{I}$$

$$800 = b$$

$$0.05 = r$$

$$I = \bar{I} - br$$

أذن

$$I = 55 - 800 (0.05)$$

$$I = 15$$

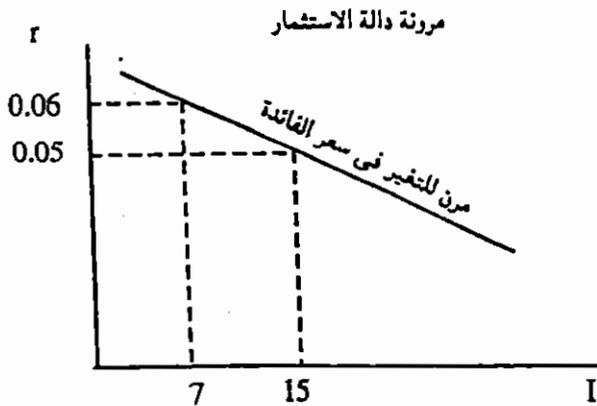
فاذا ارتفع سعر الفائدة إلى 0.06 (مع بقاء القيم الأخرى على حالها

فان حجم الاستثمار فى هذه الحالة يساوى (0.06) $I = 55 - 800 (0.06)$

$$I = 7$$

ويمكن توضيح تأثير انخفاض سعر الفائدة على حجم الاستثمار

بالشكل 2.



شكل 2

أما فى حالة انخفاض قيمة b فإن درجة استجابة حجم الاستثمار

للتغير فى سعر الفائدة يكون ضئيلا .

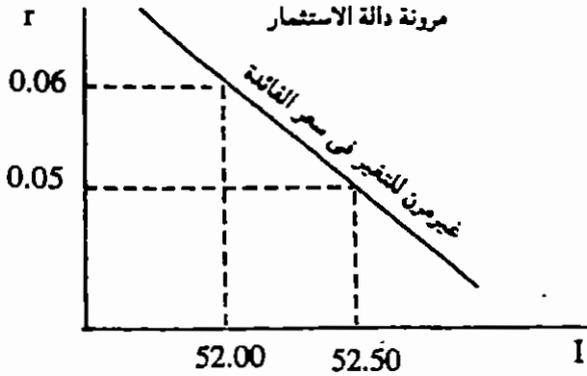
$$\begin{aligned} 55 &= \bar{I} && \text{فلو فرض وأن} \\ 550 &= b \\ 0.05 &= r \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} I &= 55 - 50 (0.05) && \text{أذن} \\ I &= 52.50 \end{aligned}$$

وفي حالة ارتفاع سعر الفائدة إلى 0.06 (مع بقاء القيم الأخرى على حالها) فان :

$$\begin{aligned} I &= 55 - 50 (0.06) \\ I &= 52.00 \end{aligned}$$

ونلاحظ في هذه الحالة التغير الضئيل في حجم الاستثمار نتيجة للتغير في سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل 3 .



شكل 3

ثالثا - منحنى " THE IS curve "

عرفنا بما تقدم أن شرط التوازن في الاقتصاد القومي يتحقق عندما

يتساوى الادخار مع الاستثمار ، فإذا فرض وأن دالة كل من الادخار والاستثمار تساوى :

$$\begin{aligned}
 S &= Y - \bar{C} - cY \\
 I &= \bar{I} - b(r) \\
 Y - \bar{C} - cY &= \bar{I} - b(r) \quad \therefore \\
 Y(1-c) &= \bar{I} + \bar{C} - b(r) \\
 Y(1-c) &= \bar{A} - b(r) \\
 Y &= \frac{\bar{A} + b(r)}{(1-c)} \quad \text{معادلة IS} \\
 Y &= \infty [\bar{A} - b(r)]
 \end{aligned}$$

حيث معادلة IS أعلاه توضح العلاقة بين الدخل وأسعار الفائدة في حالة وجود القطاع الاستهلاكي والقطاع الاستثماري وبدون وجود القطاع الحكومي .

أسعار الفائدة والطلب الكلي ، منحني IS

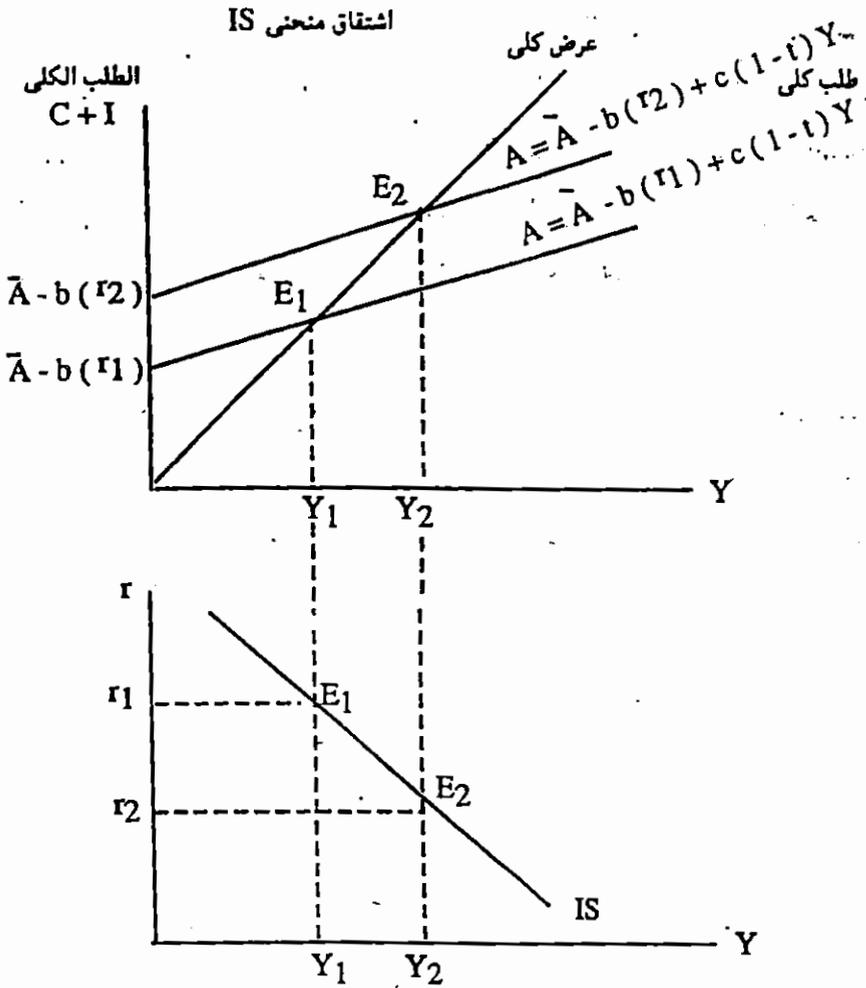
نستطيع الآن أن نضيف إلى دالة الطلب الكلي التي سبق دراستها في الفصل الرابع دالة الاستثمار الجديدة التي تعتمد على أسعار الفائدة PLANNED INVESTMENT . وفي هذه الحالة ستظل دالة الطلب الكلي تحتوي على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري بالإضافة إلى الانفاق الحكومي (\bar{G}, \bar{I}, C) مع الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار يعتمد الآن على أسعار الفائدة أي أن دالة الطلب الكلي تساوى :

$$\begin{aligned}
 A &= C + \bar{I} + \bar{G} \\
 &= \bar{C} + cY + \bar{I} - b(r) + \bar{G} \\
 &= \bar{C} + c(Y + \bar{R} - T - tY) + \bar{I} - b(r) + \bar{G} \\
 &= \bar{A} + c(1-t)Y - b(r) \\
 &= \bar{A} - b(r) + c(1-t)Y
 \end{aligned}$$

ومن الممكن الآن أن نقوم بتحديد مستوي الدخل التوازني كما سبق وأن حددناه في الفصل الرابع . وفي هذه الحالة نأخذ في الاعتبار تأثير التغير في أسعار الفائدة على حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل التوازني . فعندما يتغير سعر الفائدة التوازني يتغير المستوى التوازني للدخل . وهذه العلاقة بين أسعار الفائدة ومستوى الدخل هي التي يوضحها منحنى IS .

وبالنظر إلى شكل 4 فأننا نستطيع أن نشق منحنى IS . فعند سعر فائدة معين وليكن r_1 فإن تقاطع دالة الطلب الكلي في هذه الحالة يساوي $\bar{A} - b(r)$ والدخل التوازني يتحدد عند النقطة E_1 . وبما أن مستوى الدخل تم تحديده بناء على سعر فائدة معين r_1 فأننا نستطيع أن نحدد سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني عند r_1, Y_1 .

أفترض الآن أن سعر الفائدة التوازني انخفض إلى r_2 عند مستوي منخفض لسعر الفائدة فأن الطلب الكلي سيزداد نظراً لزيادة الانفاق الاستثماري ، وانخفاض أسعار الفائدة ستؤدي إلى انزحاف دالة الطلب الكلي إلى الأعلى بمقدار $b(\Delta r)$ - حيث أن التغير في أسعار الفائدة Δr بالقيمة السالبة . وتزحف دالة الطلب الكلي إلى الأعلى لأن المقدار $b(\Delta r)$ - قد ارتفع . وزيادة الدخل ستؤدي إلى الانتقال إلى نقطة E_2 عند مستوي الدخل وسعر الفائدة التوازني الجديد r_2, Y_2 .



شكل 4

ومن هنا نستطيع أن نقول أن النقاط E_1 E_2 على منحنى IS هي نقاط توازن في سوق السلع حيث العرض الكلي يساوي الطلب الكلي . وهذه النقاط تجمع بين توليفات متعددة لأسعار الفائدة ومستوي الدخل التي توضح التوازن في سوق السلع . ومنحنى IS في الشكل سالب الميل ويشير إلى العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة ومستوى الدخل . ومن الممكن الآن

اشتقاق منحنى IS من معادلة التوازن فى سوق السلع حيث العرض الكلى يساوى الطلب الكلى أى أن :

$$\begin{aligned}
 Y &= A \\
 Y &= \bar{A} - b(r) + c(1-t)Y \\
 Y - c(1-t)Y &= \bar{A} - b(r) \\
 Y [1 - c(1-t)] &= A - b(r) \\
 Y &= \frac{A - b(r)}{1 - c(1-t)}
 \end{aligned}$$

ومن المعادلة أعلاه نلاحظ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الدخل القومى بأفترض مستوي معين للاتفاق الاستقلالى \bar{A} ، كما أن إنخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومى .

وننتقل إلى التساؤل التالى :

ما الذى يحدد ميل منحنى IS، وما الذى يؤدي إلى إنزحاف المنحنى؟

ميل منحنى IS :

عرفنا مما تقدم أن منحنى IS سالب الميل ويعبر عن العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة ومستوى الدخل . فارتفاع أسعار الفائدة تؤدي إلى إنخفاض الاتفاقات الاستثمارى ومن ثم إنخفاض مستوى الطلب الكلى ومستوى الدخل التوازنى . ويعتمد ميل منحنى IS على درجة استجابة حجم الاستثمار للتغير فى أسعار الفائدة وعلى قيمة المضاعف $\frac{1}{1-c(1-t)}$. فإذا كان الاستثمار مرناً للتغير فى أسعار الفائدة أى بمعنى أن قيمة b كبيرة فإن أى تغير بسيط فى أسعار الفائدة يؤدي إلى تغير كبير فى حجم الطلب الكلى وبالتالي إنزحاف دالة الطلب الكلى إلى أعلى . كما أن الإنزحاف الكبير لدالة الطلب الكلى يؤدي إلى زيادة كبيرة فى مستوى الدخل ، لهذا فإذا كان إنخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة كبيرة فى الدخل فإن منحنى IS

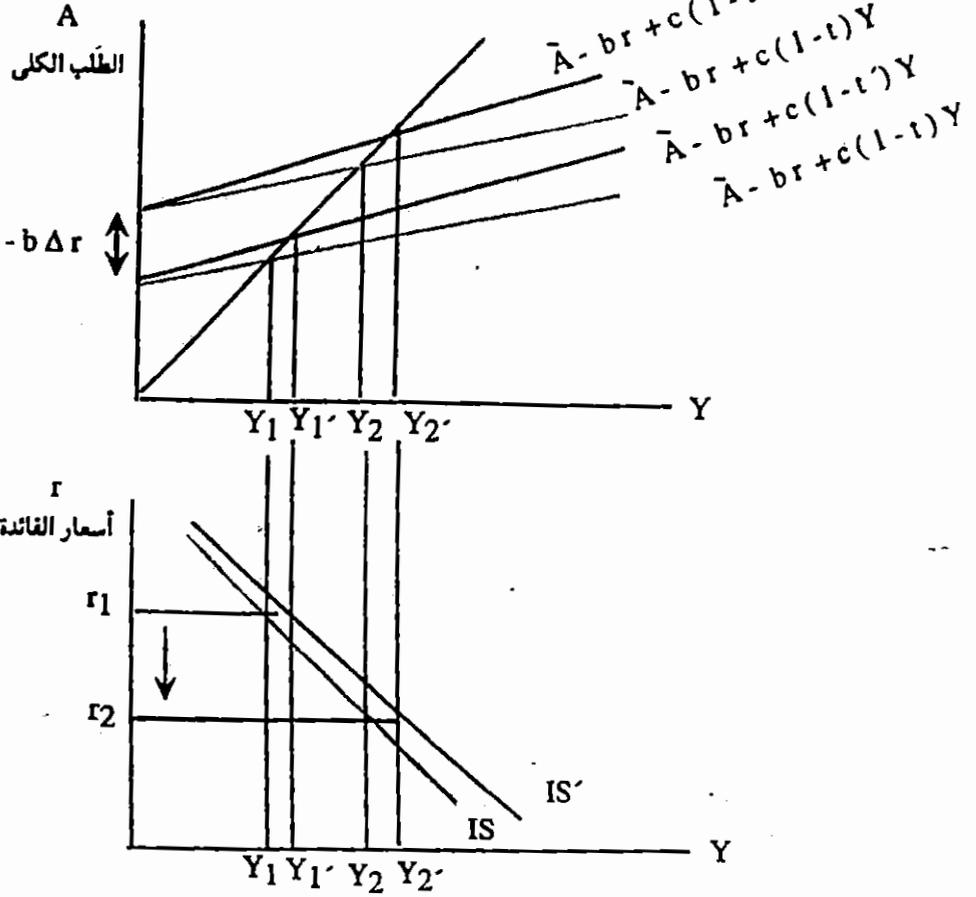
يكون أقل انحداراً (F Lat) . والعكس صحيح في حالة كون قيمة b صغيرة
فإن منحنى IS يكون أكثر انحداراً Steepen معبراً عن إنخفاض استجابة
الاستثمار للتغير في أسعار الفائدة وبالتالي فإن انخفاض أسعار الفائدة في
هذه الحالة لا تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل .

دور المضاعف \bar{K} :

دعنا نرى الآن تأثير قيمة المضاعف \bar{K} على ميل منحنى IS .
فكلما كانت قيمة الميل الحدى للاستهلاك c كبيرة كلما كان تأثير انخفاض
أسعار الفائدة على دالة الطلب الكلى كبيراً ، ولو نظرنا إلى الشكل البياني
5 حيث يمثل الخط المتقطع والخط غير المتقطع منحنين مختلفين لمنحنيات
الطلب الكلى حيث يذل المنحنى المتقطع على انخفاض قيمة c في حين يدل
المنحنى غير المتقطع على ارتفاع قيمة c . وفي هذه الحالة فإن المضاعف
أكبر \bar{K} على منحنى الطلب الكلى غير المتقطع مقارنة بالمضاعف بالنسبة
للطلب الكلى المتقطع وتمثل \bar{Y}_1 , Y_1 المستوى الأصلي التوازني للدخل عند
سعر الفائدة التوازني r_1 بالنسبة للمنحنيات المختلفة للطلب الكلى .

لنرى الآن تأثير انخفاض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 على مستوى
الدخل لكل من منحنيات الطلب الكلى المختلفة (المتقطع وغير المتقطع) .
أن انخفاض أسعار الفائدة إلى r_2 تؤدي إلى إنزحاف دالة الطلب الكلى إلى
الأعلى بمقدار $b \Delta i$. ولكن تأثير انخفاض أسعار الفائدة على مستوى
الدخل تختلف باختلاف قيمة المضاعف \bar{K} في كل من المنحنيين فبالنسبة
للخط المتقطع فإن مستوى الدخل يرتفع إلى Y_2 في حين يرتفع الدخل إلى
 \bar{Y}_2 على منحنى الطلب الكلى غير المتقطع .

تأثير المضاعف على ميل منحنى



شكل 5

ومن هنا يمكن القول بأن تأثير إنخفاض أسعار الفائدة على مستوى الدخل تكون أكبر كلما كان منحنى الطلب الكلى أكثر انحداراً ، أي بمعنى كلما كان المضاعف كبيراً كلما كانت الزيادة في الدخل أكبر .

ومما سبق يتضح أنه كلما كان المضاعف كبيراً كلما كان الاستثمار مرناً للتغير في أسعار الفائدة مما يدل على انخفاض ميل منحنى IS ، ومن

الممكن توضيح ذلك فى المعادلة الآتية :

$$Y = \bar{\infty} (A - bi)$$

$$i = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{Y}{\bar{\infty} b}$$

وبافتراض تغير معين فى مستوى الدخل (ΔY) فإن التغير فى سعر الفائدة (Δr) يكون كبيراً كلما كان المضاعف $\bar{\infty}$ وقيمة b صغيرتان والعكس صحيح .

والجدير بالذكر أن ميل منحنى IS يتأثر بالسياسة المالية للحكومة عن طريق تغير معدل الضريبة ، فالمضاعف $\bar{\infty}$ يتأثر بارتفاع أو انخفاض معدل الضريبة . فأرتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى إنخفاض قيمة المضاعف . وبالتالي فإن ارتفاع معدل الضريبة يشير إلى أن منحنى IS أكثر انحداراً والعكس صحيح .

انزحاف منحنى IS :

تؤدي الزيادة أو الانخفاض فى الانفاق الاستقلالى \bar{A} حيث :

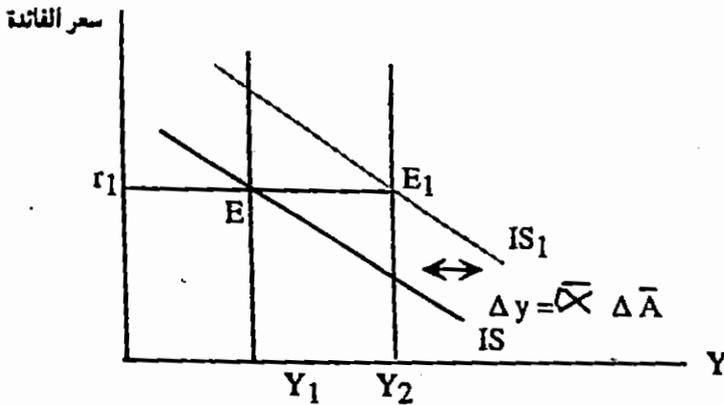
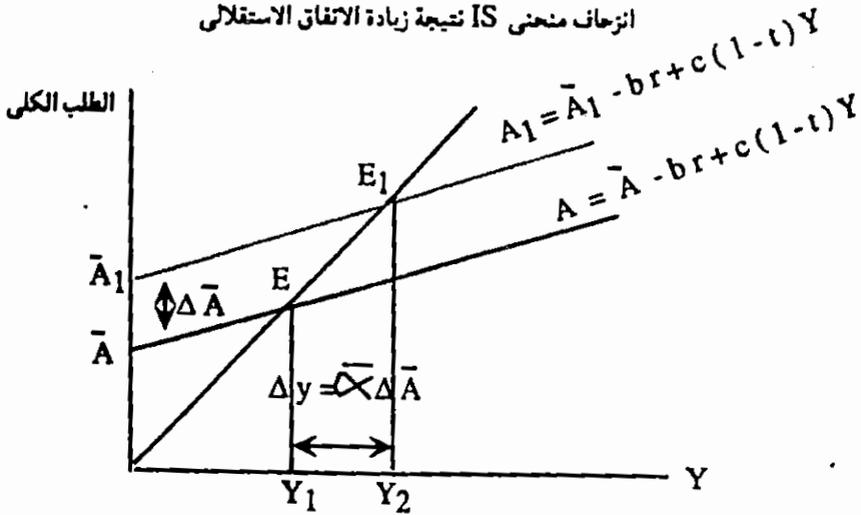
$$\bar{A} = \bar{C}, c\bar{R}, \bar{I}, \bar{G}, cT$$

إلى انزحاف منحنى IS بمقدار الزيادة أو الانخفاض فى الانفاق الاستقلالى مضروباً فى المضاعف :

$$\Delta Y = \bar{\infty} \Delta \bar{A}$$

والشكل 6 يوضح تأثير زيادة الانفاق الاستقلالى على منحنى IS .

انزحاف منحني IS نتيجة زيادة الانفاق الاستقلالي



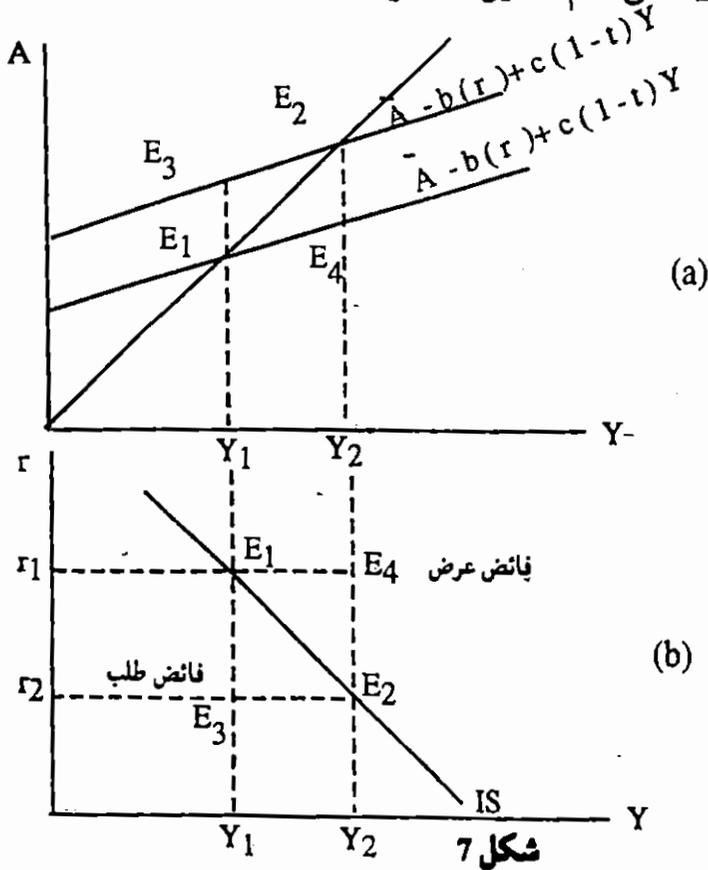
شكل 6

ربأفترض أن الوضع التوازني الأصلي عند نقطة E حيث التوازن في سوق السلع يتحدد عند r_1 ، Y_1 ومستوى سعر الفائدة r_1 فإن زيادة الانفاق الاستقلالي تؤدي إلى انزحاف دالة الطلب الكلي إلى A_1 . وتؤدي هذه الزيادة في الانفاق إلى زيادة الدخل إلى Y_2 وانزحاف منحني IS إلى اليمين IS_1 ، وتعتبر نقطة E_1 نقطة التوازن الجديدة في سوق السلع على منحني IS.

كما أن انخفاض الانفاق الاستقلالي يؤدي إلى انزحاف دالة الطلب الكلي إلى الأسفل. وبالتالي انزحاف منحنى IS إلى اليسار عند مستوى سعر الفائدة r_1 وينخفض مستوى الدخل بمقدار الانخفاض في الانفاق الاستقلالي مضروباً في المضاعف .

عدم التوازن على منحنى IS :

عرفنا مما سبق أن أي نقطة على منحنى IS تشير إلى التوازن في سوق السلع حيث العرض الكلي يساوي الطلب الكلي والاستثمار يساوي الادخار . إلا أن أي نقطة إلى يمين أو يسار المنحنى تعبر عن عدم التوازن في سوق السلع وبالتالي عدم تساوي الأذخار .



شكل 7

فعدت النقطة E_3 فإن سعر الفائدة هو نفس سعر الفائدة عند النقطة E_2 ولكن مستوى الدخل عند النقطة E_3 أقل مقارنة بالنقطة E_2 . وبما أن سعر الفائدة واحد لكلا النقطتين E_2 ، E_3 فإننا لا بد وأن نحصل على منحنى واحد للطلب الكلى لهذه النقطتين ، وبالنظر إلى الشكل (7 a) نجد أن كلا النقطتين تقع على نفس منحنى الطلب الكلى ولكن عند E_3 على منحنى الطلب الكلى نجد أن الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى ، ولذا فإن نقطة E_3 تعبر عن فائض طلب في سوق السلع فسعر الفائدة في هذه الحالة منخفض جداً أو بالأحرى فإن الناتج الكلى أو العرض الكلى منخفض جداً لتحقيق التوازن في سوق السلع .

وبالمثل يمكن النظر إلى النقطة E_4 في الشكل (7 b) حيث سعر الفائدة r_1 عند النقطة E_4 هو نفس سعر الفائدة عند النقطة E_1 ولكن مستوى الناتج القومى Y أكبر عند النقطة E_4 مقارنة بالنقطة E_1 فعند مستوى سعر الفائدة r_1 فإن النقطة E_4 تعبر عن فائض عرض في سوق السلع نظراً لأن الناتج القومى أكبر من الطلب الكلى عند مستوى سعر الفائدة r_1 ومستوى الدخل Y_2 .

وبصفة عامة يمكن القول بأن أى نقطة إلى أعلى أو إلى اليمين من منحنى IS تعبر عن نقاط فائض عرض في سوق السلع . كما أن أى نقطة تقع إلى يسار أو إلى أسفل المنحنى تعبر عن نقاط فائض طلب في سوق السلع .

بعض الملاحظات على منحنى IS :

1 - أن منحنى IS سالب الميل ويوضح العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة ، فزيادة أسعار الفائدة مثلاً تؤدي إلى انخفاض الاستثمار

وانخفاض الدخل ومن ثم انخفاض الادخار . وينخفض الادخار حتى يتساوى مع الانخفاض فى الاستثمار عند مستوى منخفض للدخل ومستوى مرتفع لسعر الفائدة .

2 - منحنى IS يمكن اعتباره منحنى للطلب الكلى على السلع والخدمات عند الأسعار المختلفة للفائدة فى حالة ثبات المستوى العام للأسعار . وعلى الرغم من أن هذا التفسير لمنحنى الطلب مختلفاً عن التفسير الآخر لمنحنى الطلب والذي يربط بين مستوى الدخل الحقيقى ومستوى الأسعار فافتراض ثبات أسعار الفائدة . إلا أن هذا التفسير يتميز بأنه يوضح التعديلات اللازم حدوثها فى كل من الطلب الكلى والعرض الكلى للمحافظة على التوازن عند تغير سعر الفائدة .

3 - أن منحنى IS الذى تم الحصول عليه يوضح شرط التوازن فى سوق السلع والخدمات بأفتراض عدم وجود الانفاق الحكومى وعدم وجود تعامل مع العالم الخارجى . ويترك هذه الافتراضات سيكون من الضرورى أن نضيف الانفاق الحكومى والصادرات إلى الانفاق الاستثمارى $\bar{G} + \bar{X}$. كما أن الضرائب والواردات لا بد من اضافتها إلى الادخار $T + M$.

وعليه فان منحنى IS سيشير إلى التوليفات الممكنة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الحقيقى والتي يتحقق عندها التعادل بين إجمالى الحقن وإجمالى التسرب .

التوازن فى سوق النقود : EQUILIBRIUM IN THE MONEY MARKET

أولاً - الطلب على النقود : THE DEMAND FOR MONEY

أشرنا فى الفصل السابع إلى أن شرط التوازن فى سوق النقود يتطلب

تحقق التعادل بين الطلب على النقود والعرض من النقود . ورأينا أن الطلب على النقود يعتمد على مستوى الدخل وسعر الفائدة . وأن عرض النقود يعتبر كأحد الثوابت والذي تقوم بتحديده السلطات النقدية . ولهذا فإن شرط التوازن في سوق النقود يتحقق عندما :

$$M = L$$

$$M = L (Y, r)$$

وأن الطلب على النقود L لدافع المعاملات والاحتياط يتناسب طردياً مع مستوى الدخل في حين أن العلاقة بين الطلب على النقود لدافع المضاربات وسعر الفائدة هي علاقة عكسية أي أن

$$L_{t,p} = f (Y)$$

$$L_S = f (r)$$

وبما أن $L_t = KY$ حيث K تعبر عن النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل لدافع المعاملات ، فإذا فرض وأن :

$$Y = 100$$

$$K = ,2$$

$$L_t = ,20 (100) \quad \text{أذن}$$

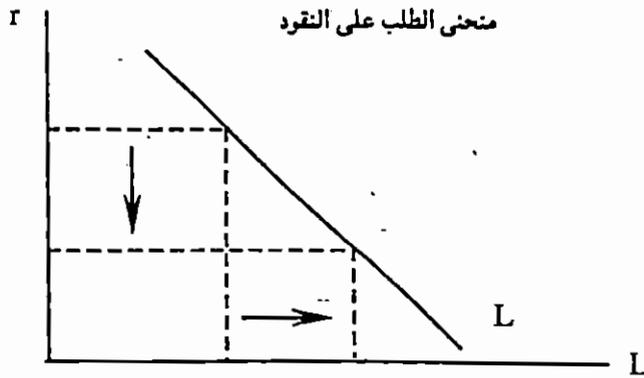
$$L_t = 20$$

وبما أن العلاقة بين الطلب على النقود لدافع المضاربة وسعر الفائدة هي علاقة عكسية أي $L_S = -hr$ حيث h تعبر عن مدى حساسية الطلب على النقود لدافع المضاربات للتغير في سعر الفائدة وتعبّر الإشارة السالبة ($-h$) عن هذه العلاقة العكسية . فأننا نستطيع أن نستنتج معادلة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط وأغراض المضاربة كالتالي :

$$L_t = KY - hr$$

حيث : $0 < h$, $0 < K$

ويعبر منحنى الطلب على النقود في هذه الحالة كما هو موضح بالشكل 8 عن العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والطلب على النقود (للأغراض المختلفة) فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما قل الطلب على النقود والعكس صحيح . ويتمثل الطلب على النقود في هذه الحالة بدالة خطية للدخل وأسعار الفائدة إلا أن هذا النوع من الطلب لا يكون صحيحاً لجميع مستويات أسعار الفائدة ولهذا فأننا نفترض أن هذا النوع من الطلب ينطبق على مستوى محدد لسعر الفائدة حيث لا يتصور أن يكون منحنى الطلب على النقود صفرأً أو أن أسعار الفائدة بالسالب . كما أننا نفترض أن هناك حداً أعلى لسعر الفائدة حيث لا يتصور أن يكون الطلب على النقود يساوى صفرأً .



شكل 8

ميل منحنى الطلب على النقود: THE SLOP OF THE "LM" CURVE

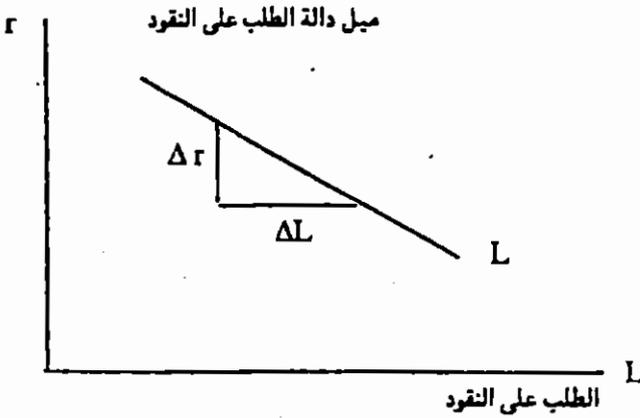
من معادلة الطلب على النقود $L = KY - hr$

وبافتراض مستوى ثابت للدخل فإن : $\frac{\Delta L}{\Delta r} = -h$

وللحصول على ميل دالة الطلب على النقود كما موضح بالشكل 9

$$\frac{\Delta r}{\Delta L} = \frac{1}{-h} \quad \text{فإن :}$$

أذن فقيمة h تحدد ميل منحنى L فارتفاع قيمة h تعنى أن منحنى لطلب على النقود ذو حساسية شديدة للتغير في سعر الفائدة والعكس صحيح .



شكل 9

والجدول رقم 1 يظهر تأثير اختلاف قيمة h على ميل دالة الطلب على النقود .

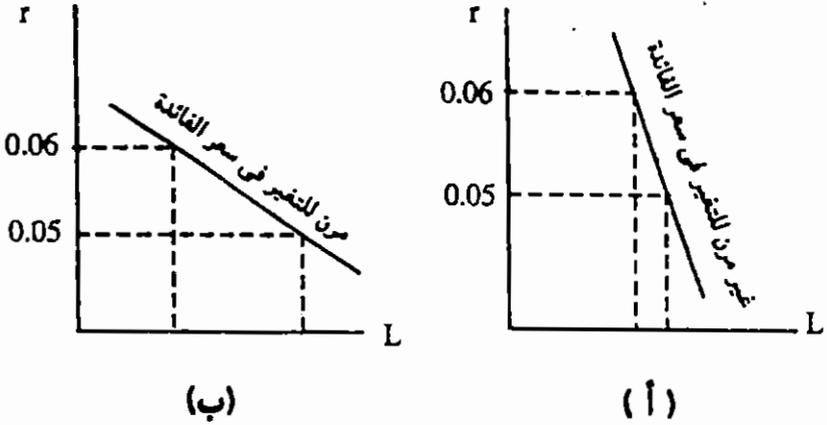
اختلاف ميل دالة الطلب على النقود باختلاف قيمة h

ميل منحنى الطلب على النقود	قيمة h
- 20	- 0.05
- 10	- 0.10
- .01	- 100
- 0.002	- 500

جدول رقم 1

كما يوضح الشكل 10 اختلاف ميل دالة الطلب على النقود نظراً لاختلاف قيمة h .

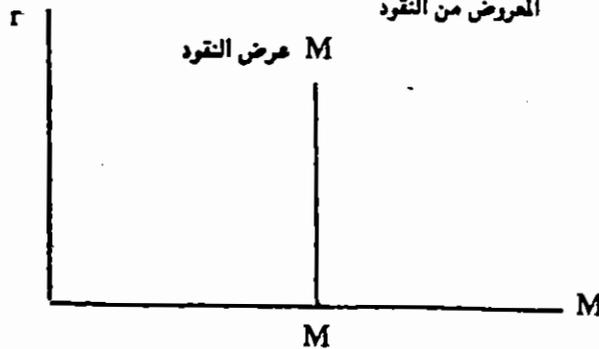
اختلاف ميل دالة الطلب على النقود باختلاف قيمة h



شكل 10

ثانياً - عرض النقود، THE SUPPLY OF MONEY

عرفنا مما سبق أن عرض النقود تحدده السلطات النقدية بغض النظر عن سعر الفائدة السائد في السوق كما هو موضح بالشكل 11 .
المعرض من النقود

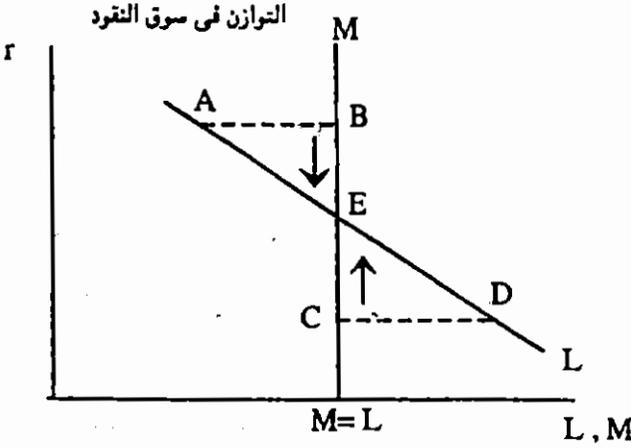


شكل 11

ثالثاً - التوازن في سوق النقود :

THE EQUILIBRIUM IN THE MONEY MARKET

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى المعروض من النقود مع المطلوب على النقود ، كما هو موضح بالشكل 12 .



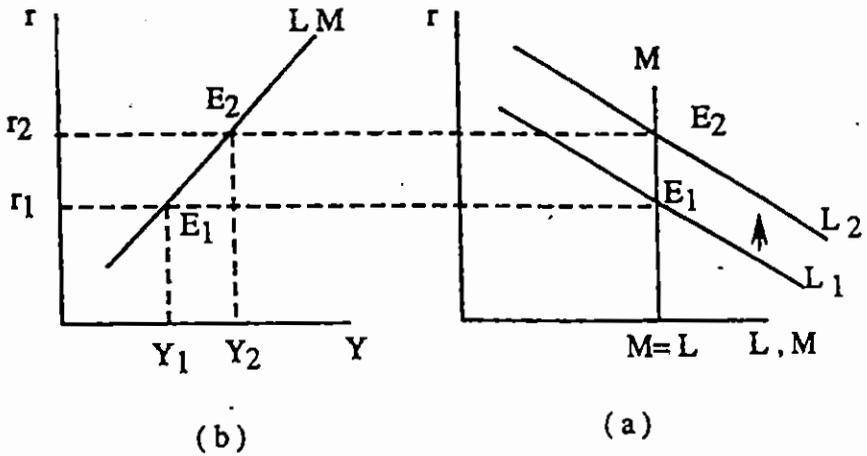
شكل 12

فإذا كان هناك فائض في المعروض من النقود (المسافة AB) فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة وبالتالي إرتفاع الطلب على النقود حتي يتحقق التوازن عند نقطة E حيث الطلب على النقود L يساوي المعروض من النقود M . أما في حالة زيادة الطلب على النقود بمعدل أكبر من عرض النقود (المسافة CD) فإن سعر الفائدة لا بد وأن يرتفع حتي يقلل من الزيادة في الطلب على النقود لتحقيق التوازن بين الطلب على النقود مع العرض على النقود عند النقطة E . لهذا فإن نقطة E تمثل الوضع التوازني في سوق النقود حيث العرض من النقود يساوي الطلب على النقود أو بمعنى آخر أن $L = M$.

اشتقاق منحنى LM: THE DERIVATION OF THE "LM" CURVE.

يوضح منحنى LM نقاط التوازن فى سوق النقود حيث الطلب على النقود يساوى العرض من النقود أو بمعنى آخر فإن أى نقطة على هذا المنحنى هى عبارة عن نقاط توازنية فى سوق النقود وبأستخدام الشكل 13 يمكننا اشتقاق منحنى LM .

اشتقاق منحنى LM



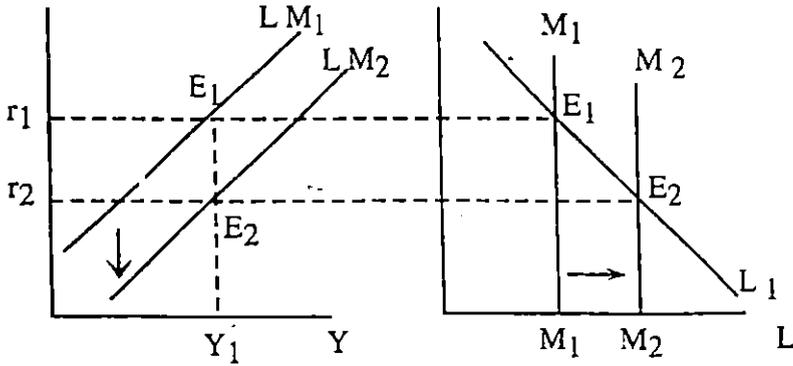
شكل 13

من الشكل البيانى يتضح أن التوازن فى سوق النقود يتحقق عند النقطة E_1 حيث المعروض من النقود M يساوى المطلوب على النقود L_1 . افترض الآن أنه حصلت زيادة فى مستوى الدخل الأمر الذى أدى إلى زيادة الطلب على النقود . وبالتالي انزحاف منحنى الطلب على النقود إلى اليمين إلى L_2 ويتحقق التوازن فى سوق النقود عند النقطة E_2 وسعر الفائدة r_2 . كما أن هذه النقطة التوازنية تتمثل على منحنى LM عند النقطة E_2 فى الشكل 13 - b .

انزحاف منحنى LM : SHIFTS ON LM CURVE

افتراض حدوث زيادة فى المعروض من النقود M بواسطة السلطات النقدية . وتمثل هذه الزيادة بانزحاف منحنى LM إلى اليمين كما هو موضح بالشكل 14 .

انزحاف منحنى LM نتيجة الزيادة فى المعروض من النقود



شكل 14

فعند مستوى الدخل Y_1 ومنحنى الطلب L_1 فإن النقطة E_1 تمثل فائض عرض فى سوق النقود . ولكى يتحقق التوازن فى سوق النقود عند مستوى الدخل Y_1 فلا بد من انخفاض سعر الفائدة إلى r_2 حتى يزداد الطلب على النقود ويتساوى مع المعروض من النقود عند نقطة التوازن الجديدة E_2 .
ميل منحنى LM :

يعتمد ميل منحنى LM على قيمة كل من K و h . فارتفاع قيمة K وانخفاض قيمة h تؤدي إلى تغير كبير فى أسعار الفائدة Δr إذا حدث تغير طفيف فى مستوى الدخل ΔY . ومن المعادلة :

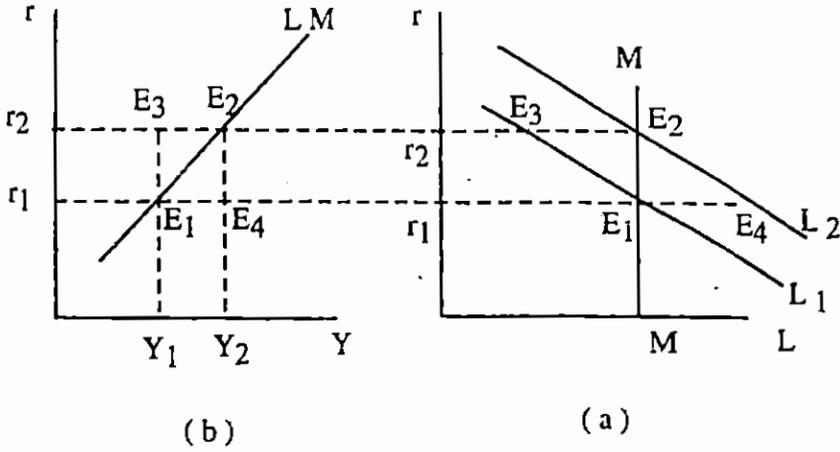
$$i = \frac{K}{h} Y - \frac{M}{h}$$

نلاحظ أن تأثير التغير في مستوى الدخل على أسعار الفائدة يكون كبيراً كلما كبرت قيمة K وصغرت قيمة h . فإذا كان الطلب على النقود غير مرن للتغير في أسعار الفائدة أى بمعنى أن قيمة h تقترب للصفر ، فإن منحنى LM يكون أكثر انحداراً . في حين إذا كان الطلب على النقود مرناً للتغير في أسعار الفائدة أى بمعنى أن قيمة h كبيرة فإن منحنى LM يكون أقل انحداراً . وفى هذه الحالة فإن التغير البسيط فى أسعار الفائدة يؤدي إلى تغير كبير فى مستوى الدخل .

التوازن وعدم التوازن على منحنى LM ،

سوف ننتقل الآن إلى دراسة النقاط التى لا تقع على منحنى LM وهذه النقاط تعتبر نقاط غير توازنية . وبالنظر إلى الشكل 15 a نلاحظ أن نقطة التوازن فى سوق النقود تتحقق عند E_1 . والآن افترض حدوث زيادة فى الدخل ، وزيادة الدخل مستوًى إلى زيادة الطلب على النقود لدافع المعاملات . وبالتالي انزحاف منحنى الطلب على النقود إلى L_2 . فعند المستوى الأسمى لسعر الفائدة r_1 فإن الطلب على النقود يتمثل بالنقطة E_4 وبالتالي عند النقطة E_4 هناك فائض طلب فى سوق النقود يساوى المسافة $E_1 E_4$ وعند هذه النقطة فأما أن سعر الفائدة منخفض وأما مستوى الدخل مرتفع مما يحول دون تحقيق التوازن فى سوق النقود .

التوازن وعدم التوازن على LM



شكل 15

وبالمثل يمكن النظر إلى النقطة E_3 ، فعند مستوى الدخل Y_1 نجد أن سعر الفائدة مرتفع عند r_2 وعند هذه النقطة يكون هناك فائض عرض في سوق النقود يساوي المسافة $E_3 E_2$. وعند النقطة E_3 فإن أما سعر الفائدة مرتفع وأما مستوى الدخل منخفض مما يحول دون تحقيق التوازن في سوق النقود .

وبصفة عامة فإن أي نقطة تقع إلى يمين أو إلى الأسفل من منحنى LM تعتبر نقاط فائض طلب في سوق النقود ، كما أن أي نقطة تقع إلى يسار أو إلى أعلى من منحنى LM تعتبر نقاط عرض في سوق النقود . وتعتبر أي نقطة على هذا المنحنى نقاط توازن في سوق النقود حيث العرض من النقود يساوي الطلب على النقود .

معادلة LM :

بعد أن تم اشتقاق منحنى LM من نقاط التوازن في سوق النقود بين

العرض والطلب على النقود نستطيع الآن أن نستخرج معادلة منحنى LM .

$$L = KY - hr \quad \text{وبما أن}$$

فإن التوازن في سوق النقود يتحقق عندما :

$$L = M$$

$$KY - hr = M$$

$$Y = \frac{M}{K} + \frac{h}{K} r \quad \text{معادلة LM}$$

وهي معادلة LM بالنسبة للدخل التوازنى . كما يمكن كتابة المعادلة

أعلاه بالنسبة لسعر الفائدة التوازنى كالآتى :

$$L = M$$

$$KY - hr = M$$

$$KY - M = hr$$

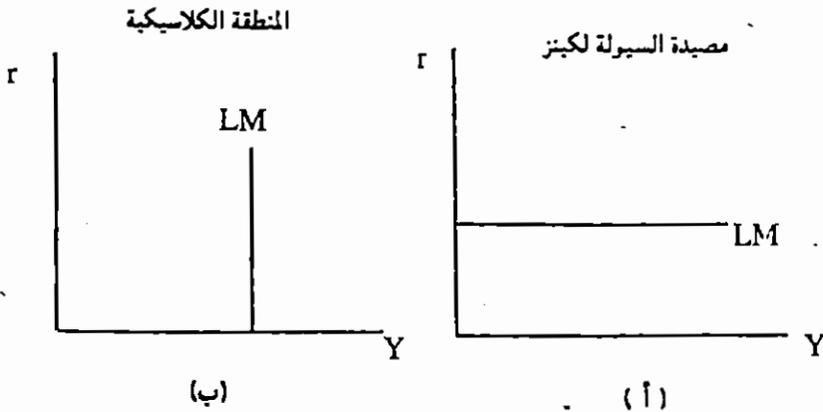
$$r = \frac{K}{h} Y - \frac{M}{h}$$

ملاحظات حول منحنى LM :

1 - منحنى LM ذو ميل موجب ويوضح العلاقة الطردية بين الدخل وأسعار الفائدة . فزيادة الدخل ستؤدى إلى زيادة الطلب على النقود لدافع المعاملات . وحتى يتحقق التوازن في سوق النقود فلا بد من ارتفاع أسعار الفائدة .

2 - منحنى الطلب على النقود يتمتع بمرونة لا نهائية عند مستويات منخفضة للدخل ، فانخفاض الدخل يؤدي إلى إنخفاض الطلب على النقود لدافع المعاملات ، وبالتالي للحفاظ على التوازن في سوق النقود فإن سعر الفائدة سوف ينخفض حتى يتم الوصول إلى فح السيولة حيث لا يمكن لسعر

الفائدة أن يواصل انخفاضه بعد ذلك ويمجد الوصول إلى فخ السيولة -Li- quidity Trap فإن انخفاض مستوى الدخل لن يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة . وبالمثل عند المستويات المرتفعة للدخل فإن منحنى LM يصبح خطأً رأسياً ويرجع ذلك إلى أن عرض النقود يكفي بالكاد في هذه الحالة لتغطية الطلب على النقود لأغراض المعاملات ولهذا فإن سعر الفائدة يواصل ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلياً ويطلق على هذه المنطقة من منحنى LM بالمنطقة الكلاسيكية CLASSICAL RANGE والتي تفتقر أن الطلب على النقود يتم لأغراض المعاملات فقط . والشكل 16 يوضح كل من الحالتين السابقتين :



شكل 16

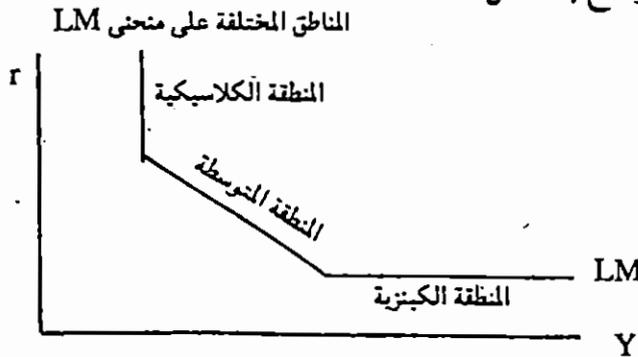
واحتساؤل هو ... لماذا هذا الشكل المعين الذي تكون فيه المرونة لا نهائية (المنطقة الكينزية أو مصيدة السيولة) وعديم المرونة من ناحية أخرى (المنطقة الكلاسيكية) ؟

لأنه عند بعض أسعار الفائدة المنخفضة جداً فإن طلب النقود بغرض المضاربة يصبح تام المرونة والسبب (كما ذكرنا سابقاً في الفصل السابع)

هو أن سعر الفائدة سوف لا ينخفض أكثر من ذلك وأن أسعار السندات لن ترتفع أكثر من ذلك ، وبالتالي يصبح الطلب على النقود ذو مرونة لا نهائية، ذلك لأن حملة الثروات سيكونوا على استعداد لمبادلة السندات بالنقود عند أسعار السندات السائدة ويترتب على ذلك المصيدة النقدية وأن حملة الثروات يفضلون الاحتفاظ بالنقود وليس السندات فى ظل توقعات عن سعر الفائدة فى المستقبل .

أما الحالة المتطرفة الأخرى فتحدث عند بعض أسعار الفائدة المرتفعة حيث طلب النقود بغرض المضاربة قد يصبح عديم المرونة وذلك نتيجة لإجماع حملة الثروة على أن سعر الفائدة لن يرتفع أكثر من ذلك وأن أسعار السندات لن تنخفض أقل من ذلك ، فعند هذا السعر أو عند سعر أعلى فإنه تبعاً لذلك فإن حملة الثروات يفضلون الاحتفاظ بالسندات وليس بالنقود العاطلة . وهذا الجزء عديم المرونة من طلب المضاربة هو ما يعرف بالمنطقة الكلاسيكية .

ولكن ما السبب فى أن الأجزاء الثلاثة من دالة LM قد سميت بهذه التسميات وهى المنطقة الكلاسيكية ، المنطقة الكينزية والمنطقة المتوسطة كما هو موضح بالشكل 17 ؟



شكل 17

لنذكر عرضنا للنظرية الكلاسيكية في الفصل الثالث فقد ذكرنا أن الكلاسيك يرون أن النقود تُطلب فقط بغرض المعاملات ، وعليه فإن النظرية الكلاسيكية تفترض أن طلب النقود بغرض المضاربة إنما يكون صفرًا عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة . وعليه فإن الطلب على النقود كله يكون بغرض المعاملات ولا يوجد طلب بغرض المضاربة :

$$L_S = 0 \text{ \& } M = L_t + L_p$$

ولنتناول أولاً توازن الدخل وتوازن سعر الفائدة في المنطة الكينزية . فالزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى انتقال منحني LM إلى اليمين ويعنى ذلك أن لكل مستوى دخل ممكن فإن $L = M$ فقط عند سعر فائدة أقل ، نيجب على سعر الفائدة أن ينخفض بالقدر الضروري اللازم ليجعل الأفراد على استعداد للاحتفاظ بقدر أكبر من الأرصدة النقدية العاطلة . ولكن ليس هذا صحيحاً في " مصيدة السيولة " . ففي هذه الحالة فإن سعر الفائدة قد وصل إلى مستوى يعتبر الحد الأدنى الذى لا يمكن أن ينخفض عنه . عندما تقوم السلطات النقدية بشراء السندات فإن حملة السندات يكونوا على استعداد لمبادلتهم بأرصدة نقدية عند الأسعار السائدة لهذه السندات ، وعليه فإن التوسع فى عرض النقود لن يؤدي إلى إنخفاض أسعار السائدة عن المستوى المحدد بواسطة مصيدة السيولة . فكل ما يحدث هو أن الأفراد سوف يحتفظون بقدر أكبر من الأرصدة النقدية بغرض المضاربة ويحتفظون بقدر أكبر من السندات .

فلو أن الاقتصاد القومى واقع فى المصيدة فإنه يترتب على ذلك أن تكون السياسة النقدية عديمة الجدوى فى رفع مستوى الدخل ذلك لأنها لا تستطيع تخفيض مستوى سعر الفائدة إلى مستوى أقل بحيث يمكن التحرك

إلى أسفل على منحنى IS للوصول إلى مستوى دخل أعلى . واعتقاد كينز أن الاقتصاد القومى كان واقع تحت تأثير مصيدة السيولة خلال أوائل الثلاثينات دعاه إلى وصف السياسة المالية كعلاج نظراً لعدم قدرة السياسة النقدية على رفع مستوى الدخل ، فإذا كانت الزيادة فى الدخل لا يمكن تحقيقها عن طريق الانتقال إلى أسفل على منحنى IS عن طريق سياسة نقدية توسعية فإن إرتفاعاً فى الدخل ممكن أن يتحقق من خلال انتقال منحنى IS نفسه . فالوسائل المالية كزيادة الانفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب والتي تستطيع أن تنقل منحنى IS تصبح هى السياسة الممكن اتباعها . وسوف نعود إلى توضيح هذه النقطة بيانياً فى الصفحات القادمة . وفق السيولة حالة متطرفة تحدث فى أوقات كساد شديدة ، أما اقتصاد منتعش فإنه لا يتمشى مع فح السيولة .

أما بالنسبة للمنطقة الكلاسيكية حيث يكون سعر الفائدة مرتفعاً للغاية بحيث أن أرصدة المضاربة تكون صفراً . فالاحتفاظ بالنقود إنما يكون لأغراض المعاملات فقط . فلو أن السلطات النقدية فى ظل هذه الظروف دخلت السوق مشترياً للسندات فإن حاملى السندات يمكن اغرائهم بمبادلة السندات بالنقود فقط عندما تكون أسعار السندات مرتفعة . فعندما تدفع أسعار السندات إلى أعلى فإن سعر الفائدة يدفع إلى الأسفل وتبعاً لذلك سيزداد الاستثمار ووفقاً للنظرية الكلاسيكية فإن الادخار سوف يقل . ولما كان لا يوجد أفراد يفضلون الاحتفاظ بنقود عاطلة فإن التوسع فى عرض النقود سوف يترتب عليه مستوى جديد للدخل وذلك فقط عن طريق تخفيض سعر الفائدة بالمقدار الضرورى لزيادة مستوى الدخل بقدر كاف لأمتصاص كل الزيادة فى عرض النقود فى أرصدة المعاملات . وسوف نعود (أيضاً) لتوضيح هذه الحالة بيانياً فى الصفحات القادمة .

فإذا افترضنا أن :

$$K = .2 , \Delta M = 30$$

فإن التوازن سوف يتحقق فقط عندما تزداد Y بمقدار

$$\Delta Y = \frac{1}{K} \Delta M$$

$$\Delta Y = 5 (30)$$

$$\Delta Y = 150$$

ففي المنطقة الكلاسيكية فإن النتيجة تتفق مع النظرية الكلاسيكية لكمية النقود كنظرية للطلب الكلى . فالدخل يزداد بنفس نسبة زيادة كمية النقود .

وبافتراض أن $K = .2$ فإن الزيادة في Y يجب أن تكون خمسة أضعاف الزيادة في M حتى يمكن أن تتحقق شروط التوازن $MV = Y$ أو $M \frac{1}{K} = Y$ لهذا ففي المنطقة الكلاسيكية لا يوجد أي جزء من الزيادة في عرض النقود يختفى في شكل أرصدة عاطلة ، فالزيادة في عرض النقود تعنى زيادة الانفاق والتي يترتب عليها زيادة في الدخل الذي يتحقق عنده امتصاص كل الزيادة في عرض النقود في أرصدة المعاملات . وعكس المنطقة الكينزية التي تكون فيها السياسة المالية وحدها هي السياسة الفعالة فإن السياسة المالية في المنطقة الكلاسيكية تكون عديمة الأثر ، ففي المنطقة الكلاسيكية فإن الزيادة في الدخل تكون غير ممكنة دون زيادة في مقدار المعروض من النقود . وتصبح السياسة النقدية هي الأساس في تحديد مستوى الدخل . وسوف نعود لتوضيح هذه الحالة بياناً في الصفحات القادمة .

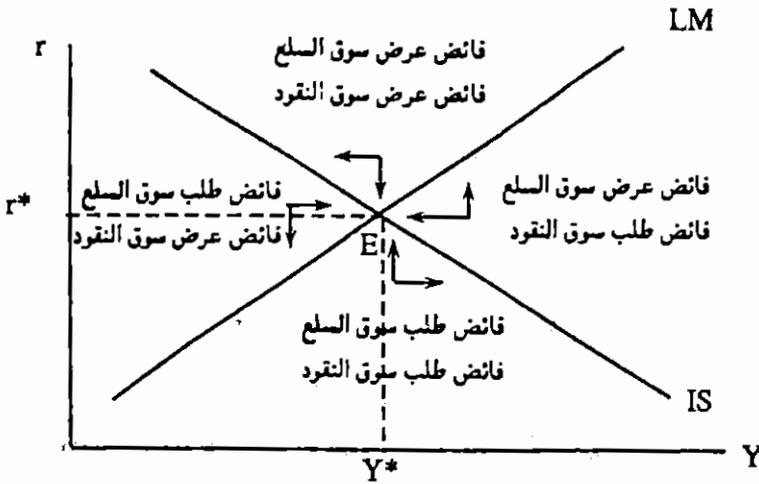
وأخيراً بالنسبة للمنطقة المتوسطة فإن كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية لها درجات مختلفة من الفعالية وهذه الفعالية تتوقف على مرونة منحنى IS . فلو أن منحنى IS كان غير مرنا فإن السياسة النقدية سوف تكون محدودة الأثر في رفع مستوى الدخل حتى في المدى المتوسط والسياسة المالية وحدها هي التي تكون فعالة في مثل هذه الحالة .

التوازن بين سوق السلع وسوق النقد :

عرفنا مما تقدم أن أى نقطة تقع إلى يمين نقطة التوازن على منحنى IS هي نقطة عدم توازن حيث تمثل فائض في المعروض من السلع في حين أى نقطة على يسار نقطة التوازن تمثل فائض في الطلب على السلع ، وبالمثل يمكن القول أن أى نقطة تقع إلى يسار المنحنى LM تمثل فائض في المعروض من النقود ، كما أن أى نقطة إلى يمين المنحنى تمثل فائض في الطلب على النقود .

إلا أننا ذكرنا في بداية هذا الفصل أن انخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة لا بد وأن يؤثر على حجم الاستثمار وبالتالي مستوى الدخل كما أن زيادة مستوى الدخل لا بد وأن تؤثر على الطلب على النقود وبالتالي أسعار الفائدة ، لهذا فإنه لا بد من أخذ التأثير المتداخل لكل من سوق السلع على سوق النقود والعكس حتي يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل وسعر الفائدة . وهذا ما سنقوم بشرحه في الصفحات القادمة . وقبل أن نقوم بذلك سنقوم بتلخيص نقاط عدم التوازن على كل من منحنى IS ، LM عندما يتم رسمهم في شكل بياني واحد .

التداخل بين سوق السلع وسوق النقود



شكل 17

ونلاحظ من الشكل البياني رقم 17 أن هناك قوى تتفاعل بين سوق السلع وسوق النقود للاتجاه إلى نقطة التوازن بين سوق السلع وسوق النقود (النقطة E) لتحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني في الاقتصاد القومي . وسوف نقوم الآن بأستخراج مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازني عندما نأخذ كل من سوق السلع وسوق النقود في الاعتبار .

أولاً - التوازن في سوق السلع :

$$Y = C + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y = \bar{C} + cY_d + \bar{I} - br + \bar{G}$$

$$Y = \bar{A} + cY - ctY - br$$

$$Y = \bar{A} - br$$

وتصور المعادلة أعلاه مستوى الدخل التوازني في سوق السلع .

ثانيا - التوازن في سوق النقود :

$$L = M$$

$$KY - hr = M$$

$$r = \frac{K}{h} Y - \frac{M}{h}$$

وتصور المعادلة أعلاه سعر الفائدة التوازنى فى سوق النقود .

ولكى نحصل على توازن الاقتصاد ككل فيجب أن يتساوى كل من IS مع LM كى نحصل على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنى (r^* , Y^*) والتي تحقق التوازن الكلى . ولعمل ذلك نقوم بحل المعادلات فى وقت واحد SIMULTANECUSLY وذلك بالتعويض بقيمة r فى معادلة سوق السلع التوازنية .

$$Y = \bar{\alpha} (\bar{A} - br)$$

$$Y = \bar{\alpha} \left[\bar{A} - b \left(\frac{K}{h} Y - \frac{M}{h} \right) \right]$$

$$Y = \bar{A} \frac{\bar{\alpha} h}{(h + \bar{\alpha} bK)} + M \frac{\bar{\alpha} b}{(h + \bar{\alpha} bK)}$$

وبافتراض أن :

$$\beta = \frac{\bar{\alpha} h}{(h + \bar{\alpha} bK)}$$

$$\gamma = \frac{\bar{\alpha} b}{(h + \bar{\alpha} bK)}$$

أذن فمعادلة توازن الاقتصاد القومى لمستوى الدخل وسعر الفائدة

$$Y = \bar{A} (\beta) + M (\gamma) \quad \text{التوازنى تساوى :}$$

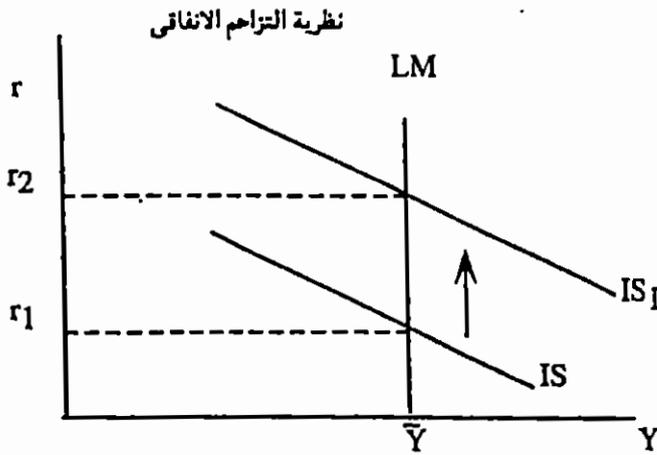
حيث β هي المضاعف المالى FISCAL MULTIPLIER

وحيث λ هي المضاعف النقدي MONEY MULTIPLIER

وتعنى β مدى تأثير التغير فى الانفاق الحكومى ($\Delta \bar{G}$) على مستوى الدخل التوازنى بأفتراض ثبات المعروض من النقود (السياسة النقدية) كما أن λ تعنى مدى تأثير التغير فى المعروض من النقود (ΔM) على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنى وذلك بأفتراض ثبات السياسة المالية .

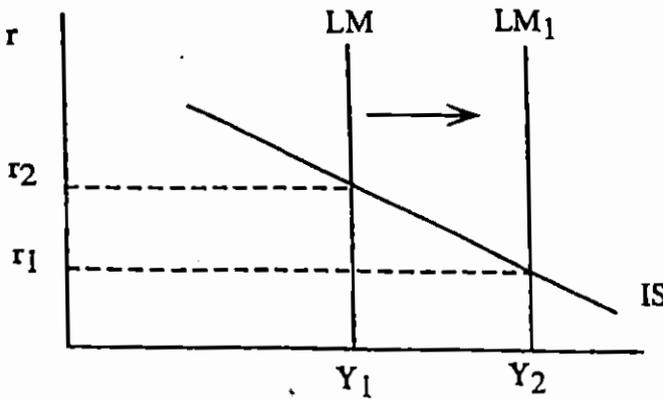
نظرية التزاحم الانفاقي CROWDING OUT EFFECT :

هذه وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك حيث يعتقدون أن زيادة الانفاق الحكومى (ΔG) لن تؤدي إلى زيادة الناتج (أو الدخل) القومى . بمعنى أن التغير فى الدخل القومى (ΔY) نتيجة للتغير فى الانفاق الحكومى يساوى صفرأ . وذلك بسبب أن زيادة الانفاق الحكومى سنؤدى إلى رفع سعر الفائدة حيث يصاحب زيادة الانفاق زيادة الطلب على النقود . وزيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار . ففى هذه الحالة فإن زيادة الانفاق الحكومى تؤدي إلى زيادة الدخل ولكن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل . والمحصلة النهائية هو أن زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومى تساوى النقص فى الدخل الناتج عن انخفاض الاستثمار $\Delta I \downarrow = \Delta G \uparrow$ وبالتالي عدم تغير الناتج (أو الدخل) القومى . ويعتقد الاقتصاديين الكلاسيك أن السياسة المالية فى هذه الحالة لا تصلح لزيادة الدخل القومى ولكنها تؤدي فقط إلى رفع أسعار الفائدة والشكل 19 يوضح هذه الحالة .



شكل 19

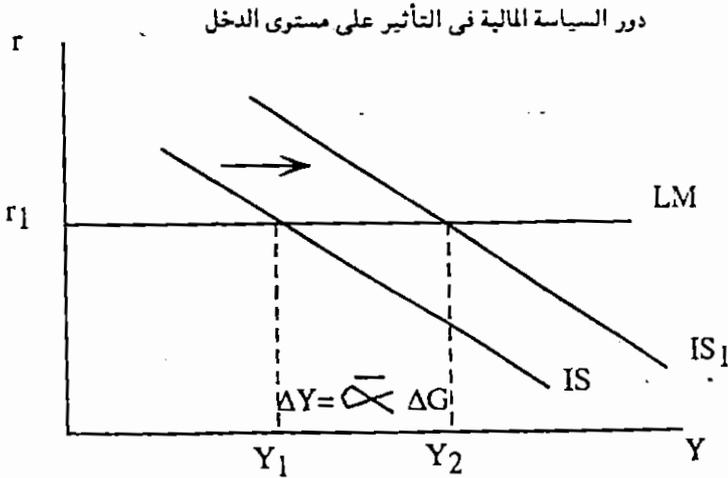
ويرى الاقتصاديين الكلاسيك بأن السياسة النقدية أكثر فعالية في هذه الحالة حيث أن زيادة المعروض من النقود تؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق التأثير على أسعار الفائدة (بالانخفاض) وبالتالي حجم الاستثمار. كما هو موضح بالشكل 20 . فزيادة المعروض من النقود أدت إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة حجم الاستثمار ومن ثم الدخل من Y_1 إلى Y_2 . دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى الدخل



شكل 20

دور السياسة النقدية من وجهة نظر كينز:

يعتقد كينز أن السياسة النقدية ليس لها أي تأثير على سعر الفائدة أو مستوى الدخل القومي وذلك عندما يكون منحنى LM أفقياً . وعليه فإن السياسة المالية هي أكثر فعالية للتأثير على مستوى الدخل ، فزيادة الانفاق الحكومي ستؤدي إلى انزحاف منحنى IS إلى اليمين ، كما هو موضح بالشكل 22 وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل من Y_1 إلى Y_2 دون التأثير على سعر الفائدة وبالتالي نحصل على مضاعف الانفاق بالكامل في هذه الحالة (أي $\bar{\alpha}$) حيث لا يوجد تأثير متداخل من سوق النقود عن طريق ارتفاع أسعار الفائدة . وهذه الحالة شبيهة بحالة الاقتصاد الغربي في فترة الكساد الكبير الذي حدث عام 1929 - 1933 حيث نادى كينز بضرورة استخدام السياسة المالية لتحقيق زيادات متوالية في الدخل نظراً لعجز السياسة النقدية في التأثير على مستوى الدخل والتوظيف عن طريق التأثير على أسعار الفائدة وبالتالي حجم الاستثمارات .

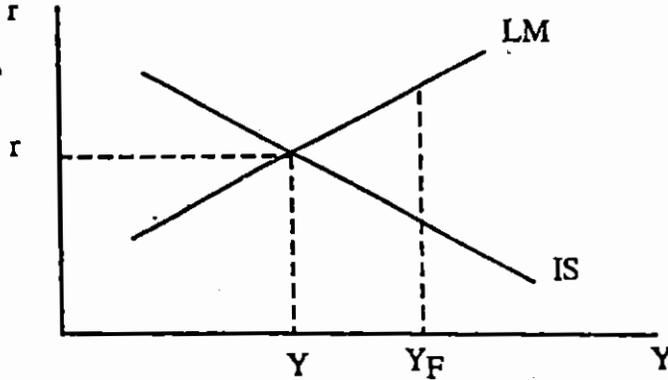


شكل 21

١٨٨
 دور السياسة المالية أو النقدية في تحقيق التوظيف الكامل ،

قد يحدث أحيانا أن التوازن في سوق السلع وسوق النقود لا يتحقق عند مستوى دخل التوظيف الكامل (Y_F) كما يتضح من الشكل 22 .

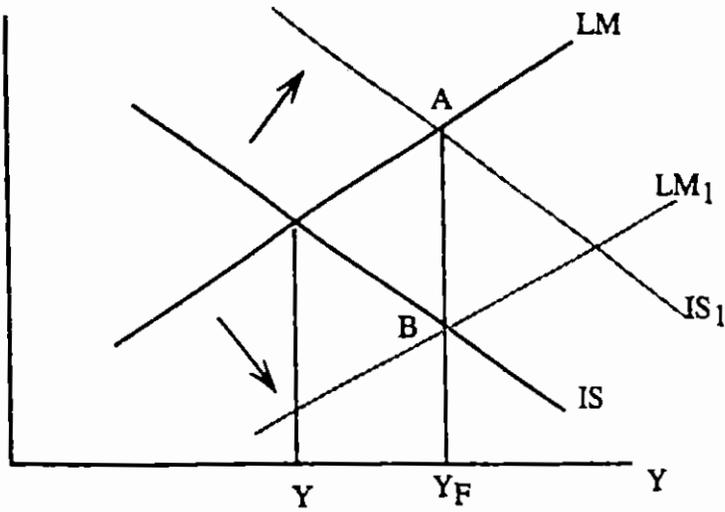
التوظيف غير الكامل في حالة تساوى IS مع LM



شكل 22

وفي هذه الحالة يتحقق التوازن بين سوق السلع وسوق النقود عند مستوى دخل (Y) أقل من مستوى دخل التوظيف الكامل (Y_F) . ونتيجة لذلك ينخفض الطلب الكلى وترتفع معدلات البطالة .. ويمكن للسلطات أن تزيد من الطلب الكلى لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق استخدام السياسة المالية أو السياسة النقدية . فزيادة الانفاق الحكومى (أو تخفيض الضرائب) يؤدي إلى انزحاف منحنى IS إلى اليمين حيث يتقاطع مع منحنى LM عند مستوى التوظيف الكامل Y_F عند النقطة A . كما أن زيادة المعروض من النقود سوف تؤدي إلى انزحاف منحنى LM إلى اليمين حيث يتقاطع مع منحنى IS عند مستوى دخل التوظيف الكامل عند النقطة B كما هو موضح بالشكل 23 .

دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوظيف الكامل



شكل 23